

نشرة إصدار اکتتاب

تاریخ بداية الاکتتاب: ٧ يوليو ٢٠١٩
تاریخ انتهاء الاکتتاب: ٢١ يوليو ٢٠١٩

بنك صحار الدولي ش.م.ع.م.

ص.ب.: ٤٤ رمز بريدي: ١٤٤، حي الميناء، سلطنة عمان
هاتف رقم: +٩٦٨ ٢٤٧٣٠٠٠٠، فاكس: +٩٦٨ ٢٤٧٣٠٠١٠
www.soharinternational.com

نشرة إصدار أسهم زيادة رأس المال عن طريق حق الأفضلية

من خلال إصدار عدد ٣٨٠,٩٥٢,٣٨١ سهم عادي بقيمة (١٠٧) بيسة للسهم الواحد
(عبارة عن ١٠٥ بيسة قيمة السهم مضافاً إليها ٢ بيسة مصاريف إصدار لكل سهم)

فترة الاكتتاب

تاريخ بداية الاكتتاب: ٧ يوليو ٢٠١٩
تاريخ انتهاء الاكتتاب: ٢١ يوليو ٢٠١٩

فترة تداول الحقوق

تاريخ بداية التداول: ٣ يوليو ٢٠١٩
تاريخ إنتهاء التداول: ١٥ يوليو ٢٠١٩

مدير الإصدار



الخليجية بادرلأسواق المال ش.م.ع.م.
GULF BAADER CAPITAL MARKETS S.A.O.C.

الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م.

ص.ب.: ٩٧٤، رمز بريدي: ١١٢، روي، سلطنة عمان
هاتف رقم: +٩٦٨ ٢٢٣٥٠٧٠٠، فاكس: +٩٦٨ ٢٢٣٥٠٧٤٥

بنك الاكتتاب

بنك صحار الدولي ش.م.ع.م.
ص.ب.: ٤٤، رمز بريدي: ١١٤، حي الميناء، سلطنة عمان
هاتف رقم: +٩٦٨ ٢٤٧٣٠٠٠٠

المستشار القانوني

ناصر الحبسي وسيف المعمرى للمحاماة بالتعاون مع أدلتشو جودارد (الشرق الأوسط) ذ.م.م.
ص.ب.: ٤، رمز بريدي: ١٠٢، القرم، سلطنة عمان
هاتف: +٩٦٨ ٢٤٩٥٠٧٠٠، فاكس: +٩٦٨ ٢٤٩٥٠٤٤

تم إعداد نشرة الإصدار هذه وفقاً للمتطلبات المقررة من جانب الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان. تم اعتماد نشرة الإصدار هذه باللغة العربية من الهيئة العامة لسوق المال وفقاً للقرار الإداري رقم خ/٢٠١٩/٥٢ بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٩ في حالة وجود أي تضارب بين النسخة العربية الرسمية والنسخة الإنجليزية غير الرسمية فإن النسخة العربية الرسمية هي التي يُعتد بها. ولا تتحمل الهيئة العامة لسوق المال أية مسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة كما لا تتحمل أية مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة قد تنشأ نتيجة الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات أو أي جزء منها من جانب أي شخص.

نقاط أخرى جديرة بالاهتمام

الإشارة إلى الوثائق

ربما لا تقدم ملخصات الوثائق المشار لها في نشرة الإصدار هذه ملخصاً كاملاً لهذه الوثائق وربما لا تكون كافة الوثائق والملخصات المشار إليها في نشرة الإصدار هذه ليست صوراً طبق الأصل من هذه الوثائق ولا يجب الاعتماد عليها كبيانات كاملة لهذه الوثائق.

نطاق المعلومات

إن القصد من المعلومات الواردة في هذه النشرة هو تزويد مقدم الطلب المحتمل بمعلومات وافية تتعلق بالفرصة الاستثمارية بالإضافة إلى معلومات أساسية حول عملية الاكتتاب في الإصدار. على أية حال فإن نشرة الإصدار هذه لا تحتوي على كافة المعلومات التي ربما يرى المكتتب المحتمل أنها جوهرية. ينبغي ألا يتم تفسير المعلومات والبيانات الواردة في هذه النشرة على أنها استشارة قانونية أو ضريبية أو على أنها فرصة استثمارية وتجارية. وعليه، يجب على جميع المكتتبين المحتملين الحصول على الاستشارة القانونية والمالية والضريبية اللازمة والمناسبة من مستشاريهم القانونيين والمحاسبين ومستشاري الضرائب بشأن أي شراء أو شراء مقترح للإصدار.

المراجعة والعناية الواجبة من قبل المستثمر

قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاكتتاب في الإصدار، ينبغي على مقدم الطلب قراءة هذه النشرة بالكامل، وعند اتخاذه لأي قرار استثماري، يجب على مقدم الطلب الاعتماد على تحليله الشخصي لشروط هذه النشرة والمخاطر التي تتعلق بالاستثمار فيها.

القيود المفروضة على توزيع هذه النشرة

قد يكون توزيع هذه النشرة مقيداً بالقانون في بعض الاختصاصات القضائية وقد يكون خاضعاً لموافقات مسبقة

تعليمات مهمة إلى المستثمرين

نقاط مهمة

تحتوي هذه النشرة على المعلومات ذات الصلة والتي تعتبر مهمة ولا تحتوي على معلومات مضللة كما لا تستبعد أية معلومات جوهرية قد يؤدي حذفها إلى التأثير مادياً على أي قرار للمستثمر بخصوص الاستثمار في الأوراق المالية المعروضة من خلال هذه النشرة. ولا ينبغي الاعتماد على أية ملخصات لمستندات أو نصوص لها ما هو وارد في هذه النشرة بصفاتها شاملة وينبغي النظر لها كمختصات لها فقط.

وتحمل جميع الاستثمارات في السوق مخاطر بما فيها مخاطر السوق بدرجات متفاوتة فيمكن لقيمة الأوراق المالية أن ترتفع أو تنخفض على حسب ظروف السوق.

إن الهدف من إعداد نشرة الإصدار هذه هو إطلاع المستثمرين على المعلومات الجوهرية التي قد تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب بالاستثمار من عدمه في الأوراق المالية المطروحة.

هذا وتشتمل هذه النشرة على كل البيانات والمعلومات المهمة ولا تتضمن أية معلومات مضللة، كما لم تُحذف منها أية معلومات أساسية قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على قرارات المستثمرين المتعلقة باستثمارهم في الأوراق المالية المطروحة من عدمه.

ويتحمل أعضاء مجلس إدارة الجهة المصدرة منفردين ومجتمعين المسؤولية الكاملة عن صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة كما يؤكد أعضاء مجلس الإدارة حسب علمهم واعتقادهم بأنه قد تم أخذ العناية الواجبة عند إعداد هذه النشرة لضمان عدم حذف أي معلومات مهمة قد يؤدي حذفها إلى أن تصبح المعلومات الواردة بهذه النشرة مضللة.

هذا ويتعين على جميع المستثمرين قراءة نشرة الإصدار هذه ودراستها بعناية ودقة والتمسك فيما إذا كان من المناسب أن يقوموا بالاستثمار في الأوراق المالية آخذين بعين الاعتبار جميع المعلومات الواردة في هذه النشرة، كما يتعين على المستثمرين عدم اعتبار هذه النشرة بمثابة توصية من الجهة المصدرة بشراء الأوراق المالية المطروحة بموجبها، حيث يتحمل كل مستثمر مسؤولية الحصول على ما يحتاج إليه من نصائح مهنية مستقلة عن الاستثمار في الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب، وعن إجراء تقييمه المستقل للمعلومات والافتراضات التي تحتويها هذه النشرة باستخدام التحليل والتوقعات التي يراها ضرورية في اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في الأوراق المالية المطروحة من عدمه.

الجدير بالذكر أنه لم يتم تفويض أي شخص للإدلاء بأية معلومات أو تقديم أية إفادة عن المصدر ولا عن الأوراق المالية المطروحة بخلاف الأشخاص المشار إليهم بهذه النشرة باعتبارهم الأشخاص المفوضين رسمياً وفي حالة قيام أي شخص آخر بالإدلاء بأي بيان أو تقديم أية معلومات، فإنه يجب عدم الاعتداد بها أو الاستناد إليها على أنها صادرة من شخص مفوض من قبل المصدر أو مدير الإصدار.

القيود المفروضة على استخدام محتويات هذه النشرة

لا يجوز نشر أو إصدار نسخة طبق الأصل أو نسخ أو الإفصاح جزئياً أو كلياً عن أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة أو استخدامها لأي غرض لا يتعلق بعملية الإصدار دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من بنك صهار الدولي ومدير الإصدار عدا الغرض الذي أصدرت من أجله هذه النشرة.

إخلاء المسؤولية عن الضمانات الضمنية

باستثناء ما يتطلبه القانون واللوائح المعمول بها، لا يقدم بنك صهار الدولي أو مدير الإصدار أو أي من أعضاء مجالس الإدارة أو المدراء أو المحاسبين أو المحامون أو الموظفون أو أي شخص آخر تعهداً أو ضماناً صريحاً أو ضمنياً حول كمال محتويات هذه النشرة الواردة فيها أو في أي من الوثائق والمستندات في أي وقت من الأوقات فيما يتعلق بالإصدار أو بقاء أي من هذه الوثائق على حالها دون تغيير بعد انتهاء الإصدار.

عرض البيانات المالية والمعلومات عن الصناعة والسوق

البيانات المالية

ما لم يتم الإشارة بخلاف ذلك فإن البيانات المالية الواردة في هذه النشرة مستمدة من القوائم المالية المدققة لبنك صحار الدولي أو من القوائم المالية الربعية غير المدققة للبنك والتي في كل الأحوال تم إعدادها طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يمكن الحصول على نسخة من هذه البيانات المالية في موقع سوق مسقط للأوراق المالية أو على الموقع الإلكتروني للبنك. تبدأ السنة المالية لبنك صحار الدولي في الأول من يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام. هذا ويعزى أي اختلاف في هذه النشرة للنتائج ما بين مجموع وإجمالي المبالغ ذات الصلة إلى التقريب.

عملة العرض

في نشرة الإصدار هذه فإن جميع الإشارات إلى «الريالات» أو «ر.ع.» تعني العملة القانونية لسلطنة عُمان.

بيانات القطاع والسوق

ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك فقد تم الحصول على بيانات القطاع والسوق المستخدمة في هذه النشرة من مطبوعات ومنشورات و/أو المواقع الإلكترونية لأطراف ثالثة في القطاع. على الرغم من أننا نعتقد بأن بيانات القطاع المستخدمة في هذه النشرة موثوقة إلا أنه لم يتم التحقق منها بشكل مستقل ولذلك فإننا لا نضمن دقتها أو اكتمالها ولا يمكن ضمان إمكانية الاعتماد عليها. على نحو مماثل، فإن التقارير الداخلية للشركة، وعلى الرغم من أننا نعتقد بأنها موثوقة فإنه لم يتم التحقق منها من قبل أي جهة مستقلة. ويعتمد مدى أهمية بيانات القطاع وبيانات السوق المستخدمة في هذه النشرة على مدى إمام القارئ وفهمه للأساليب المستخدمة في جمع هذه المعلومات.

البيانات المستقبلية

- أداء الأسواق المالية في سلطنة عمان
- الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والتجارية في سلطنة عمان التي قد تؤثر على الأنشطة التجارية لبنك صحار الدولي
- التغييرات في القوانين و/أو التنظيمات و/أو الأوضاع التي قد تؤثر على عملاء و/أو موردين بنك صحار الدولي أو على القطاع المصرفي في سلطنة عمان؛ و
- ازدياد المنافسة في القطاع البنكي في سلطنة عمان والتغيرات في الأوضاع الاقتصادية و/أو المالية لعملاء بنك صحار الدولي، أو مورديه والقطاع المصرفي.

بطبيعتها فإن بعض بيانات مخاطر السوق ما هي إلا تقديرات ويمكن أن تصبح مختلفة بشكل جوهري عما يحدث فعلياً في المستقبل. نتيجة لذلك، قد تصبح الأرباح أو الخسائر الفعلية المستقبلية مختلفة بشكل كبير عن تلك التي تم تقديرها. ليس على بنك صحار الدولي ومدير الإصدار أو أي منتسب لهما أي التزام بتحديث أو مراجعة أي عبارات وبيانات في هذه النشرة لتعكس الظروف التي طرأت بعد هذا التاريخ أو لتعكس وقوع الأحداث الكامنة، حتى لو لم تحدث الافتراضات المطلوبة أو كانت النتائج مختلفة تماماً عما كان متوقعاً.

لا تشمل العوامل الواردة أعلاه في هذه النشرة بالضرورة كافة العوامل التي قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية جوهرياً ولمزيد من الإيضاح حول العوامل التي قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية، نأمل مراجعة الفصل المتعلق بعوامل المخاطر في هذه النشرة. سيلتزم بنك صحار الدولي بقواعد وتنظيمات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والتي تشمل الإفصاح في حينه عن نتائج عمليات البنك. كما ينصح بنك صحار الدولي المستثمرين بمتابعة المعلومات أو الإعلانات التي يقوم بها البنك من خلال موقع سوق مسقط للأوراق المالية www.msm.gov.om

تتضمن هذه النشرة معلومات تتعلق بالنوايا، وبالتصرفات والأحداث المستقبلية. تصنف هذه المعلومات بشكل عام على أنها معلومات مستقبلية وتنطوي على مخاطر معلومة وغير معلومة وعوامل لا تعتمد على اليقين وغيرها من العوامل المهمة التي قد تجعل تلك التصرفات والأحداث والظروف المستقبلية تختلف عما هو وارد ضمناً في هذه النشرة. إن استخدام كلمات مثل «نستيق»، «يستمر»، «نقدر»، «نخطط»، «ننوي»، «نتوقع»، «قد»، «نتطلع»، «نتصور»، «نقترح»، «ينبغي»، «نعتقد»، «سوف يستمر»، «سوف نتابع»، السلبية أو أي كلمات أو عبارات مشابهة. في نفس الإطار فإن الكلمات التي تصف استراتيجيات وأهداف وغايات وخطط بنك صحار الدولي هي أيضاً بيانات مستقبلية تخضع كافة البيانات المستقبلية للمخاطر وعدم اليقين والافتراضات التي يمكن أن يتمخض عنها على سبيل المثال لا الحصر أن تكون نتائج عمليات بنك صحار الدولي أو موقفه المالي أو التدفقات النقدية أو السيولة أو التوقعات المالية ومعدلات النمو الفعلية مختلفة بشكل جوهري عن تلك المذكورة في البيانات المستقبلية المعنية.

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تجعل النتائج الفعلية مختلفة جوهرياً عن توقعات بنك صحار الدولي على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم القدرة على تقدير الأداء المستقبلي
- عدم قدرة بنك صحار الدولي على الوفاء بالتزاماته بخدمات الدين
- عدم قدرة بنك صحار الدولي على الوفاء بالتزامات الدفع
- المخاطر المالية المعنية و/أو المخاطر التشغيلية والصيانة
- الحصول على تأمين مناسب لتغطية كافة الخسائر المحتملة
- تغيير السياسات النقدية و/أو معدلات الفوائد في سلطنة عمان، والتضخم المحلي و/أو العالمي، وأسعار الفائدة المحلية و/أو العالمية
- التذبذب في أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الأسهم أو المعدلات أو الأسعار الأخرى

الفصل الأول: المصطلحات والتعريفات

٩	الفصل الأول: المصطلحات والتعريفات
١١	الفصل الثاني: معلومات عامة عن الإصدار
١٣	الفصل الثالث: استخدام العوائد ومصاريف الإصدار
١٤	الفصل الرابع: أغراض المصدر والموافقات والتراخيص الصادرة
١٧	الفصل الخامس: نبذة عن الاقتصاد العماني والقطاع المصرفي
٢٠	الفصل السادس: نبذة حول الأعمال
٣٣	الفصل السابع: البيانات المالية
٤٤	الفصل الثامن: التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
٤٦	الفصل التاسع: عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها
٥٨	الفصل العاشر: الحوكمة تنظيم وإدارة الشركة
٧٠	الفصل الحادي عشر: حركة سعر السهم وسياسة التوزيع
٧٢	الفصل الثاني عشر: مبررات تسعير السهم والاعتبارات الاستثمارية
٧٤	الفصل الثالث عشر: حقوق ومسؤوليات المساهمين
٧٦	الفصل الرابع عشر: شروط وإجراءات الاكتتاب
٨٤	الفصل الخامس عشر: التعهدات
	الأسهم الإضافية
	هي أسهم الإصدار الإضافية التي يتقدم بطلبها المساهم إضافة إلى الحقوق المستحقة لذلك المساهم.
	تاريخ التخصيص
	هو التاريخ الذي تعتمد فيه الهيئة العامة لسوق المال تخصيص أسهم الإصدار إلى مقدمي الطلبات المستحقين.
	مقدمو الطلبات
	مساهمو البنك المستحقون كما بتاريخ الحق التسجيل للإكتتاب لحق الأفضلية أو الشخص الذي قام بشراء الحقوق بسوق مسقط للأوراق المالية وقام بتقديم إستمارة الطلب المعبأة إلى بنك الاكتتاب بتاريخ أو قبل تاريخ إغلاق الاكتتاب.
	استمارة الطلب
	هي الاستمارة التي يتم ملؤها حسب الأصول من قبل المستثمر من أجل تقديم طلبه للاكتتاب.
	النظام الأساسي
	هو النظام الأساسي للبنك كما هو مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة لسوق المال وتعديلاته من وقت إلى آخر حسب شروطه وأحكامه.
	بيسة
	جزء واحد من ألف من الريال العماني (١٠٠٠ بيسة = ١ ريال عماني).
	القانون المصرفي
	القانون المصرفي لسلطنة عمان والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠/١١٤ وتعديلاته.
	المجلس / مجلس الإدارة
	مجلس إدارة البنك والذي يتم انتخابه وفقاً لأحكام النظام الأساسي وقانون الشركات التجارية.
	يوم العمل
	أي يوم بخلاف الجمعة والسبت والعطلات الرسمية والذي تمارس فيه البنوك وسوق مسقط للأوراق المالية والمسجل أعمالها بشكل رسمي ونشاطهم المعتاد في سلطنة عمان.
	البنك المركزي العماني
	البنك المركزي العماني.
	قانون الشركات التجارية
	قانون الشركات التجارية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني ٢٠١٩/١٨ وتعديلاته.
	الهيئة
	الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.
	الميثاق
	ميثاق تنظيم وإدارة حوكمة الشركات المساهمة العامة الصادر من الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم خ/٢٠١٥/٤ في ٢٠١٥/٧/٢٢ وتعديلاته.
	عضو المجلس
	عضو في مجلس إدارة البنك.
	المستشار المالي ومدير الإصدار
	شركة الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م.
	السنة المالية
	السنة المالية للبنك والتي تبدأ من ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر أو كما يتم تعديلها من قبل المساهمين وفقاً للنظام الأساسي.
	الحكومة
	حكومة سلطنة عُمان.
	أسهم الإصدار
	أسهم الإصدار عن طريق حق الأفضلية بموجب نشرة الإصدار هذه.
	المصدر / البنك
	بنك صهار الدولي ش.م.ع.م.

جدول المحتويات

٩	الفصل الأول: المصطلحات والتعريفات
١١	الفصل الثاني: معلومات عامة عن الإصدار
١٣	الفصل الثالث: استخدام العوائد ومصاريف الإصدار
١٤	الفصل الرابع: أغراض المصدر والموافقات والتراخيص الصادرة
١٧	الفصل الخامس: نبذة عن الاقتصاد العماني والقطاع المصرفي
٢٠	الفصل السادس: نبذة حول الأعمال
٣٣	الفصل السابع: البيانات المالية
٤٤	الفصل الثامن: التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
٤٦	الفصل التاسع: عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها
٥٨	الفصل العاشر: الحوكمة تنظيم وإدارة الشركة
٧٠	الفصل الحادي عشر: حركة سعر السهم وسياسة التوزيع
٧٢	الفصل الثاني عشر: مبررات تسعير السهم والاعتبارات الاستثمارية
٧٤	الفصل الثالث عشر: حقوق ومسؤوليات المساهمين
٧٦	الفصل الرابع عشر: شروط وإجراءات الاكتتاب
٨٤	الفصل الخامس عشر: التعهدات

الفصل الثاني: معلومات عامة عن الإصدار

الجهة المصدرة	بنك صحار الدولي ش.م.ع.م.
سجل تجاري رقم	١٠١٤٣٣٣، تاريخ التأسيس ٤ مارس ٢٠٠٧
المقر الرئيسي	ص.ب.: ٤٤، رمز بريدي: ١١٤، حي الميناء، سلطنة عمان.
مدة البنك	غير محدودة.
رأس المال المصرح به	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني مقسمة إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم
رأس المال المصدر والمدفوع (قبل الإصدار)	١٩٨,٢٦٤,٦٣٩ ريال عماني مقسمة إلى ١,٩٨٢,٦٤٦,٣٩١ سهم
رأس المصدر والمدفوع (بعد إصدار أسهم حق الأفضلية)	سيبلغ رأس المال المصدر والمدفوع للبنك ٢٣٨,٢٦٤,٦٣٩ ريال عماني مقسمة إلى ٢,٣٦٣,٥٩٨,٧٧٢ سهم بعد إصدار أسهم حق الأفضلية، (على افتراض أنه تم الاكتتاب بكامل حق الأفضلية)
حجم الإصدار	(٣٨٠,٩٥٢,٣٨١) سهم في رأس المال بقيمة ١٠٧ بيعة لكل سهم، ويبلغ مجموع قيمتها ٤٠ مليون ريال عماني.
سعر إصدار السهم	١٠٧ بيعة لكل سهم ويتألف من قيمة قدرها ١٠٥ بيعة قيمة السهم مضافاً إليها ٢ بيعة مصاريف إصدار لكل سهم واجبة الدفع بالكامل عند تقديم استمارة الطلب.
الغرض من الإصدار	زيادة رأسمال البنك من الفئة الأولى عن طريق زيادة رأس المال المدفوع، لغرض زيادة الكفاءة المالية للبنك ولأغراض النشاط العام.
فترة الاكتتاب	تاريخ بداية الاكتتاب: ٧ يوليو ٢٠١٩
	تاريخ نهاية الاكتتاب: ٢١ يوليو ٢٠١٩
فترة تداول الحقوق	تاريخ بداية التداول: ٣ يوليو ٢٠١٩
	تاريخ إنتهاء التداول: ١٥ يوليو ٢٠١٩
حق الأفضلية في الأسهم المعروضة	الاكتتاب في الإصدار بحق الأفضلية مفتوح لمساهمي البنك المقيدين بتاريخ الحق بمعدل (١٩,٢) سهم لكل ١٠٠ سهم يحمله المساهم في تاريخ الحق، أي ١ سهم إصدار مقابل كل (٥,٢) سهم يحمله المساهم في تاريخ الحق وبحيث يقرب العدد إلى أقرب رقم صحيح.
أهلية الاكتتاب في الأسهم المطروحة	الاكتتاب في الإصدار بحق الأفضلية مفتوح لمساهمي البنك المقيدين بسجل المساهمين في البنك لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع بتاريخ الحق أو للمستثمرين الذين يقومون بشراء الحقوق عن طريق سوق مسقط للأوراق المالية. الأشخاص الذين يشترون الحقوق في سوق مسقط للأوراق المالية خلال فترة التداول، يحق لهم أيضاً الاكتتاب في أسهم الإصدار قبل إغلاق إصدار حق الأفضلية.
	ويمكن تداول الحقوق عن طريق سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة المحددة لهذا الغرض. ويكون للمساهم الخيار في الاكتتاب في حق الأفضلية أو بيع «الحقوق» عن طريق سوق مسقط للأوراق المالية إلى المستثمر الراغب في الشراء. في حالة عدم ممارسة المساهم لحقه في الاكتتاب أو حقه ببيع الحقوق عن طريق سوق مسقط للأوراق المالية خلال فترة الاكتتاب فيسقط حقه في الاكتتاب.

قوانين سلطنة عمان	قوانين سلطنة عمان الصادرة بمراسيم سلطانية، القرارات الوزارية ولوائح البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال حسب صورها وتعديلاتها وإعادة تشريعها أو إصدارها.
شركة مسقط للمقاصة والإيداع	شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م.
وزارة التجارة والصناعة (MOCI)	وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان.
سوق مسقط للأوراق المالية (MSM)	سوق مسقط للأوراق المالية في سلطنة عمان.
أسهم الإصدار	أسهم الإصدار بحقوق الأفضلية.
عمان / السلطنة	سلطنة عمان.
الريال العماني / ر.ع.	العملة القانونية لسلطنة عمان وكل ريال عماني يساوي ١٠٠٠ بيعة.
نشرة الإصدار	نشرة إصدار أسهم حق الأفضلية المعتمدة هذه من قبل الهيئة العامة لسوق المال.
تاريخ اكتساب الحق	التاريخ الذي سيحق فيه للمساهمين المدونة أسماؤهم في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع الاكتتاب في أسهم حقوق الأفضلية.
الأسهم	الأسهم العادية للبنك.
المساهمون	مساهمو البنك.
إس إم إي (SME)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
سعر الاكتتاب / سعر الإصدار	سعر الاكتتاب لكل سهم والواجب دفعة من قبل المساهمين طبقاً لما ورد في نشرة الإصدار هذه.

الفصل الثالث: استخدام عوائد الإصدار ومصاريف الإصدار

استخدام العوائد

الغرض من الإصدار هو زيادة الفئة الأولى من رأسمال البنك عن طريق زيادة رأسماله المدفوع لتمكين البنك من دعم نمو الأعمال وتعزيز قدرة الكفاءة المالية للبنك لتحقيق الالتزام المطلوب.

المصاريف التقديرية للإصدار

تقدّر مصاريف الإصدار بحقوق الأفضلية بمبلغ وقدره ٧٦,٠٠٠ ر.ع. أي ما يعادل تقريباً ١٩٪ من إجمالي عوائد الإصدار في حال الاكتتاب بالكامل في الإصدار. سيتم الوفاء بتكاليف ومصاريف الإصدار بحقوق الأفضلية جزئياً من المبالغ التي سيتم تحصيلها من مقدمي الطلبات بواقع ٢ بيسة لكل سهم معروض ويتحمل البنك باقي المبلغ. في حالة وجود أي فائض في المبالغ التي تم تحصيلها نظير مصاريف الإصدار مقارنة بالمبالغ الفعلية لتكاليف الإصدار بحقوق الأفضلية، سيتم حفظ البنك بها ويحولها إلى الاحتياطي القانوني أو أي احتياطي آخر الذي يتم إنشاؤه وفقاً لأحكام المادة (١٢٦) من قانون الشركات التجارية وفيما يلي جدول توزيع التكاليف والمصاريف.

يُظهر الجدول التالي تفاصيل التكاليف والمصاريف التقديرية:

البيانات	ريال عماني
أتعاب المستشار المالي ومدير الإصدار	٢٠,٠٠٠
المستشار القانوني	٦,٠٠٠
رسوم الهيئة العامة لسوق المال	٢٠,٠٠٠
مصاريف التسويق والإعلان والطباعة والدعاية	٢٠,٠٠٠
مصاريف أخرى	١٠,٠٠٠
إجمالي المصاريف المقدرة للإصدار	٧٦,٠٠٠

* إجمالي المصاريف الواردة بالجدول أعلاه هي تقديرية وقد تتغير وفقاً للمصاريف الفعلية

طلب الاكتتاب في الأسهم الإضافية	للمساهمين المستحقين بتاريخ اكتساب الحق التقدم بطلب أسهم إضافية ويتعين عليه كتابة عدد الأسهم الإضافية المطلوبة بوضوح في الخانة المخصصة لذلك في استمارة الطلب وتقديمها إلى بنك الاكتتاب مع مبلغ الاكتتاب المطلوب. المساهم الذي لا يقوم بالاكتتاب في كامل الحقوق أو قام ببيع حقوقه (جزئياً أو كلياً) ليس مؤهلاً لتقديم طلب الحصول على أسهم إضافية. كما أن الشخص الذي اشترى الحقوق ليس مؤهلاً لتقديم طلب للحصول على أسهم إضافية. ويخضع طلب وتخصيص الأسهم الإضافية للأحكام والشروط المذكورة في الفصل ١٤.
المستوى المسموح للمساهمات الأجنبية	يُسمح لغير العمانيين تملك أسهم بنسبة ٧٠٪ من رأسمال البنك طبقاً للنظام الأساسي للبنك ويُعامل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجية بالتساوي مع المواطنين العمانيين بالنسبة لتملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات في سلطنة عمان وفقاً للقرار الوزاري رقم ٢٠٠٧/٢٠٥م.
تاريخ اكتساب الحق	٢٦ يونيو ٢٠١٩
تاريخ بدء التداول في الحقوق	٣ يوليو ٢٠١٩
تاريخ انتهاء التداول في الحقوق	١٥ يوليو ٢٠١٩
تاريخ فتح الاكتتاب	٧ يوليو ٢٠١٩
تاريخ انتهاء الاكتتاب	٢١ يوليو ٢٠١٩
التخصيص	سيتم تخصيص أسهم الإصدار على حسب نماذج الطلب الصحيحة وفقاً لأحكام الفصل ١٤. وسيتم تخصيص أسهم الإصدار وإرجاع المبالغ (إن وجدت) خلال فترة ١٥ يوماً من تاريخ إغلاق الإصدار بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال بالتخصيص. وبعد الإعلان عن تخصيص أسهم الإصدار والأسهم الإضافية (إن وجدت) من قبل شركة مسقط للمقاصة والإيداع.
إعادة مبالغ الإكتتاب الفائضه من مبلغ الطلب	سيتم إعادة المبالغ الفائضة إن وجدت إلى مقدمي طلبات الاكتتاب في غضون ١٥ يوماً من تاريخ الإغلاق إلى حسابات البنك الخاصة الموضحة في استمارة الطلب.
إدراج الأسهم الجديدة	بما أن البنك شركة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية فسيتم كذلك إدراج الأسهم الجديدة في سوق مسقط للأوراق المالية.
موافقات الإصدار	(١) قرار مجلس إدارة البنك في اجتماعه بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٨م (٢) موافقة البنك المركزي العماني بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٩م بموجب خطابه رقم BDD/IBS/BS/٢٠١٩/٢٤٠٠ (٣) موافقة الهيئة العامة لسوق المال بموجب القرار الإداري رقم خ/٢٠١٩/٥٢ بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٩

الفصل الرابع: أغراض المصدر والموافقات و التراخيص الصادرة

نبذة تعريفية

تم تسجيل البنك باسم بنك صهار الدولي بالسجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة طبقاً لقانون السجل التجاري (المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٣) في مارس ٢٠٠٧ وحصل على ترخيص الأعمال المصرفية التجارية من البنك المركزي العماني في مارس ٢٠٠٧ وبصفته بنكاً تجارياً متكاملًا، يقوم بنك صهار بممارسة أنشطته في كافة القطاعات المصرفية بما فيها الأعمال المصرفية للأفراد والشركات والاستثمار والأعمال المصرفية الإسلامية بسلطنة عمان. وفي ديسمبر ٢٠١٨، غيّر البنك اسمه من بنك صهار ش.م.ع. إلى بنك صهار الدولي ش.م.ع.

وعلاوة على كونه مرخصاً من البنك المركزي العماني فإن بنك صهار الدولي بصفته شركة مساهمة عمانية عامة مدرجة أسهمه في سوق مسقط للأوراق المالية يخضع لتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال وتخضع عمليات البنك التجارية للائتمان بسياسات وإجراءات وقوانين البنك الداخلية والتنظيمات في سلطنة عمان عموماً.

أهداف البنك

بموجب النظام الأساسي للبنك فإن الأهداف الرئيسية للبنك تتمثل في التالي: -

طبقاً للقوانين المعمول بها في السلطنة وتعديلاتها لا سيما الأنشطة المصرفية المسموح بها والقيود الوارد تعريفها بتنظيمات وقوانين البنك المركزي العماني وأحكام القانون المصرفي وتعديلاته، تتمثل أغراض البنك فيما يلي: -

١- مزاوله الأعمال المصرفية بجميع مجالاتها وصفقاتها وكل ما يتعلق بها والتي يمكن للبنك في أي وقت أو مكان أن يمارس فيها نشاطاً يكون في العادة متصلاً بالأعمال المصرفية أو التعامل بالنقد أو الضمانات المالية.

٢- تسليف وإقراض الأموال مقابل كفالات عينية أو شخصية أو ضمانات مختلطة مختلفة، سواء كان ذلك نقداً أو عن طريق القيد في حسابات أخرى أو مقابل وثائق أو سندات المديونية أو الكمبيالات أو خطابات الاعتماد أو أية التزامات أخرى أو مقابل إيداع صكوك الملكية أو البضائع أو السلع أو بوالص الشحن أو أوامر الاستلام أو شهادات التخزين من أمناء المخازن وأرصفتة الشحن أو الأوراق المالية أو إيصال استلام البضائع أو أية إيصالات أخرى تجارية أو سبائك معدنية أو أوراق مالية وأسهم.

٣- القيام بأعمال الخصم بالتعامل في عمليات الصرف والأوراق المالية.

٤- استثمار الأموال بالكيفية المناسبة من وقت لآخر.

٥- أن يقوم بدور متعهد الاكتتاب أو المنشئ أو الوسيط بالنسبة لإصدار الأسهم أو الأوراق المالية أو أية معاملات نقدية أخرى.

٦- القيام بعمل التمويل التقليدي.

٧- التعاقد في القروض العامة والخاصة والتفاوض عليها وإصدارها.

٨- القيام بدور الوصي والقيّم بالنسبة للوصايا والتسويات وسندات الائتمان بكافة أنواعها التي يصدرها الزبائن الآخرون.

٩- التعامل في جميع الأوراق النقدية والمصرفية والمعاملات المعدنية والعملات المتداولة واستلام وإيداع الأموال في حسابات جارية وودائع لأجل وحسابات التوفير واستلام الأشياء الثمينة والوثائق المالية لإيداعها في خزائن الأمانات.

١٠- إصدار وتداول الضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد وصرف الشيكات والحوالات المالية وجميع الوثائق الأخرى القابلة للتداول وتحصيلها.

١١- إصدار السندات والشهادات والأسهم والأوراق المالية الأخرى.

١٢- تسوية الشيكات القابلة للتداول.

١٣- بيع وشراء وصرف العملات المتداولة والنقود والسبائك المعدنية.

١٤- المشاركة بجميع الاستثمارات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية بما في ذلك المساهمة في رؤوس أموال الشركات.

١٥- إيداع أو قرض أو تقديم الأموال بضمانات أو بدونها وعموماً منح والتفاوض في القروض والمبالغ المقدمة من جميع الأنواع.

١٦- الدخول في شراكات مع الشركات والمؤسسات التي تمارس نشاطات مماثلة لأنشطة البنك.

١٧- تشجيع الادخار والعمل على اجتذاب الودائع والمدخرات الوطنية وتوظيفها بواسطة البنك لخدمة أغراضه ويشمل ذلك قبول الودائع على اختلاف أنواعها بفائدة أو بدون فائدة وتطبيق الأنظمة التي يراها مجلس إدارة البنك مناسبة لتشجيع الادخار واجتذاب الودائع وفقاً للتراخيص والتصاريح التي يصدرها البنك المركزي العماني.

١٨- العمل على اجتذاب رأس المال المحلي والأجنبي وتديبر أو الحصول على قروض محلية أو دولية للبنك، على أن يراعى في هذا النشاط التقيد بالتشريعات والتنظيمات التي تضعها حكومة السلطنة لهذه الغاية.

١٩- تمويل وتأجير وشراء الديون ووسائل التمويل الأخرى غير العادية.

٢٠- حيازة وخصم وتأجير أو من خلال اتفاقيات أخرى أو أية حقوق فيها (سواء ملكية أو تعاقدية) والقيام عموماً بالأعمال التجارية والعمل كممولين أو متعاملين في الأوراق المالية ووكلاء بعمولة أو بأية صفة أخرى في سلطنة عمان والعمل في بيع أو مقايضة أو مبادلة أو رهن أو تقديم سلف أو التعامل على أي نحو آخر في العقارات والمنازل والمباني والشقق سواء كانت مؤثثة أم لم تكن حسب ما هو مشار إليه أعلاه، مع مراعاة الحصول أولاً على الموافقة المسبقة للبنك المركزي العماني.

٢١- العمل كوكلاء تأمين أو وسطاء أو مستشارين ماليين لمصلحة عملائها وتقديم الاستشارات وبيع مثل هذه الخدمات لعملائه شريطة موافقة البنك المركزي العماني والحصول على أية موافقات أخرى لازمة.

٢٢- تملك وتأجير أو استثمار الأصول غير الثابتة والأصول العقارية طبقاً للقانون المصرفي والقوانين الأخرى ذات الصلة بالسلطنة وتوجيهات البنك المركزي العماني.

٢٣- دون المساس بما سبق من الأنشطة المصرفية التقليدية المذكورة أعلاه، يمكن للبنك بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي العماني:

(أ) القيام بالأعمال المصرفية الإسلامية في جميع مجالاتها وتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(ب) القيام بجميع أعمال التمويل والاستثمار طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مختلف أنواع التمويل والاستثمار الإسلامي وتشمل دون حصر المرابحة والمضاربة والمشاركة والإيجارة والاستصناع...إلخ.

(ج) قبول الزكاة والتبرعات والهبات غير المشروطة من الغير لحساب صندوق الزكاة وصرف واستغلال هذه الأموال لمصلحة الغير وفي القيام بمسؤوليات البنك الاجتماعية.

الفصل الخامس: نبذة عن الاقتصاد العماني والقطاع المصرفي

نبذة عن الاقتصاد العماني

يشهد اقتصاد السلطنة تحولاً هيكلياً مع ارتفاع وتيرة التنويع الاقتصادي مما أدى إلى زيادة مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتراجع الاعتماد على القطاع النفطي خلال السنوات القليلة الماضية. وعلى صعيد الحسابات القومية، تشير البيانات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة ٨,٧٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة مع تراجع بنسبة ١٥٪ و ٣٪ على التوالي في عامي ٢٠١٥م و ٢٠١٦م على التوالي. هذا، وجاء التعافي الذي شهده الاقتصاد خلال عام ٢٠١٧م واسع النطاق بدرجة ملحوظة حيث سجلت الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة ٢,٨٪ و ٣,٩٪ على التوالي. وضمن الأنشطة غير النفطية، سجلت جميع القطاعات الثلاثة الرئيسية وهي الصناعة والخدمات و «الزراعة والثروة السمكية» نمواً خلال عام ٢٠١٧م. وقد ارتفع الطلب الخارجي أيضاً على السلع غير النفطية وساهم في النمو الاقتصادي، مما يشير إلى احتساب عملية التنويع الاقتصادي مزيداً من الزخم. وواصلت الحكومة التركيز على سياسة الضبط المالي من خلال ترشيد الإنفاق وتعزيز الإيرادات غير النفطية على الرغم من تأثير ذلك على الطلب الكلي.

لا يزال القطاع النفطي هو المحرك الرئيسي للاقتصاد العماني على الرغم من تحسن أداء الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. وقد شهدت أسعار النفط العالمية تعافياً ملحوظاً مع بدء المخزونات العالمية بالاستجابة أخيراً لاتفاقية تخفيض الإنتاج بين الدول الأعضاء في أوبك ومنتجين مستقلين والتي استهدفت وضع سقف لإنتاج النفط، كما أعطى قرار تمديد الاتفاق حتى نهاية عام ٢٠١٨م مزيداً من الدعم لأسعار النفط. ونتيجة لتحسن أسعار النفط، فقد ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى ٣,١٪ في عام ٢٠١٧م من ٢,٧٪ في عام ٢٠١٦م. ومن حيث المساهمة في الإيرادات الحكومية، فقد ارتفعت أيضاً حصة الإيرادات النفطية لتصل إلى ٧٢,٩٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة مع ٦٨,٢٪ في العام الذي سبقه، كما بلغت مساهمة صادرات النفط والغاز في إجمالي الصادرات السلعية حوالي ٥٨,٣٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة مع ٥٧,٩٪ في عام ٢٠١٦م. وضمن الأنشطة النفطية، فقد ارتفعت القيمة المضافة للنفط الخام بنسبة ٢٣٪ وساهمت بحوالي ٩١٪ من النمو المتوقع في الأنشطة النفطية بشكل عام، بينما شهدت القيمة المضافة المتأتية من الغاز الطبيعي نمواً بنسبة ١,٥٪ وساهمت بحوالي ٩٪ من الارتفاع الذي سجلته الأنشطة النفطية خلال عام ٢٠١٧م. وقد ساعد الصعود الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية في تعويض جزء من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي فقدته السلطنة خلال فترة التباطؤ. وفيما يخص التطورات التي شهدتها أسعار خام النفط العماني، فقد ارتفع متوسط سعر البرميل إلى ٣,١٣ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٧م مقارنة مع ٤,١ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٦م. أما خلال الربع الأول من العام ٢٠١٨م، فبلغ متوسط الأسعار العالمية لخام النفط العماني ٦٢,٩ دولار للبرميل مقارنة مع ٥,٤ دولار للبرميل خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧م. وعلى الرغم من ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هناك تراجعاً في اعتماد اقتصاد السلطنة على هذا القطاع مما يعكس نجاح السياسة الحكومية على هذا الصعيد.

لا تزال الأنشطة غير النفطية تحظى بالاهتمام حيث تم اتخاذ السياسات التي تكفل تحسین بيئة الأعمال والاستثمار بشكل عام بما يكفل ازدهار هذه الأنشطة مع زيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. وعلاوة على ما تقدم، فقد اكتسبت الأنشطة غير النفطية مزيداً من الدعم بفضل الجهود المبذولة لتسهيل تدفق التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها وكذلك لتشجيع السياحة. وسعيًا لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنويع والنمو الاقتصادي، يتم تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. هذا، ويواصل البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي «تنفيذ» التركيز على خمسة قطاعات هي: (١) الصناعات التحويلية، (٢) السياحة، (٣) الخدمات اللوجستية، (٤) الثروة السمكية، و (٥) التعدين، وذلك من أجل تطبيق العديد من المشاريع والمبادرات وفقاً لخطة عمل قابلة للقياس والمراقبة. وبناءً على ما تقدم، شهدت الأنشطة غير النفطية تحسناً ملحوظاً في السنوات القليلة الماضية نتيجة التقدم الذي حققته التدابير التي تم اتخاذها لتعزيز النمو المدفوع من قبل القطاع الخاص في الاقتصاد. وعلاوة على ما تقدم، تنظر الحكومة أيضاً في إنشاء هيئة

التراخيص والموافقات

يملك البنك تراخيص سارية من الجهات المختصة بغرض القيام بالأنشطة التي تأسس من أجلها البنك وهي:

الجهة	الغرض من الترخيص	تاريخ الانتهاء
وزارة التجارة والصناعة	سجل تجاري رقم ١٠٤٣٣٣	٢٠٢٢/٣/٣
غرفة تجارة وصناعة عمان	عضوية الغرفة رقم ١٧٧٩	٢٠٢٠/٣/٢٦
البنك المركزي العماني	ترخيص أعمال البنوك التجارية ترخيص أعمال البنوك الإسلامية	مستمر طبقاً للقانون المصرفي
الهيئة العامة لسوق المال	الأنشطة ذات الصلة بالاستثمار*	٢٠٢١/١٢/٣١

*تغطي هذه الأنشطة: العمل كمصدر وهيكله المنتجات وإدارة الصناديق المالية وإدارة المحافظ وإدارة الإصدارات وتسويق الأوراق المالية غير العمانية وتقديم الاستشارات والبحوث الاستثمارية.

الموافقات

تم اعتماد إصدار الأسهم بموجب:

- مجلس الإدارة بموجب القرار رقم بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٨م
- أصدر البنك المركزي العماني موافقته المبدئية بموجب خطابه رقم BDD/IBS/BS/٢٠١٩/٢٤٠٠/٢٣ أبريل ٢٠١٩م
- أصدرت الهيئة العامة لسوق المال موافقتها بموجب القرار الإداري رقم خ/٢٠١٩/٥٢ بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٩م

التغيرات في حقوق الملكية

العام	الرصيد الافتتاحي لرأس المال المدفوع (بالألف ريال عماني)	توزيعات الأسهم المجانية كنسبة مئوية / إلى رأس المال المدفوع	رأس المال من تحويل السندات (بالألف ريال عماني)	رأس المال المدفوع في نهاية العام (بالألف ريال عماني)
٢٠١٦	١٤٤,١٤٤	٪٠	١,٨٩٢	١٦٠,٤٥٠
٢٠١٧	١٦٠,٤٥٠	٪٠	١,٩٧٠	١٧٨,٤٦٥
٢٠١٨	١٧٨,٤٦٥	٪٠	١,٩٥٤	١٩٨,٢٦٥
٢٠١٩	١٩٨,٢٦٥	-	-	١٩٨,٢٦٥*

* كما في تاريخ نشرة الإصدار

نبذة عن القطاع المصرفي

يواصل البنك المركزي العماني أداء دوره المهم في الحفاظ على الاستقرار المالي واتخاذ السياسات النقدية الملائمة وتطوير الأسواق المالية بالإضافة إلى تطبيق أنظمة متطورة للمدفوعات والتسوية وتنظيم القطاع المصرفي والإشراف عليه. وانسجاماً مع النمو الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، واصل القطاع المصرفي في السلطنة خلال عام ٢٠١٧ مسار النمو الإيجابي. وفيما يخص وضع السيولة في النظام المصرفي، فقد ظل عند مستوى مريح من أجل دعم الطلب والنمو المحلي. وعلى الرغم من ارتفاع حجم ميزانيات البنوك، فلم تشهد نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان إلا زيادة طفيفة في عام ٢٠١٧. وقد ظل القطاع المصرفي يتمتع بالمتانة والقدرة على دعم النمو ومبادرات التنويع الاقتصادي على الرغم من التحديات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالعجز الثنائي في الميزانية العامة والحساب الجاري نتيجة التراجع في أسعار النفط. ويتكون الإطار المؤسسي للقطاع المالي الذي تقع صلاحيات تنظيمه على عاتق البنك المركزي العماني بشكل رئيسي من البنوك التجارية التقليدية، والبنوك والنوافذ الإسلامية، والبنوك المتخصصة، وشركات التمويل والتأجير غير المصرفية بالإضافة إلى شركات الصرافة وإصدار الحوالات ومكاتب الصرافة. وطبقاً للوضع في نهاية عام ٢٠١٧، ظل عدد البنوك التجارية التقليدية عند ١٦ منها ٧ محلية و٩ فروع لبنوك أجنبية. وتمارس هذه البنوك نشاطها في البلاد من خلال ٤٣٦ فرعاً، كما يوجد لها ٥ فروع و٣ مكاتب تمثيلية في الخارج. وتشمل البنوك المحلية، بنك مسقط والبنك الوطني العماني وبنك إتش إس بي سي عمان وبنك عمان العربي وبنك ظفار وبنك صحار الدولي والبنك الأهلي. أما البنوك الأجنبية العاملة في السلطنة فهي: ستاندرد تشارترد وبنك وحبیب بنك المحدود وبنك ملي إيران وبنك صادرات إيران وبنك برودا وستيت بنك أوف إنديا وبنك أبوظبي الأول) الذي كان يُعرف سابقاً ببنك أبوظبي الوطني (وبنك بيروت وبنك قطر الوطني، ويوجد لدى البنوك التجارية التقليدية المذكورة أنفاً، باستثناء النوافذ الإسلامية التابعة لها، ١٢٨٨ جهاز صراف آلي ATM منها ٦٢٠ تقع خارج الفروع (و ٢٢٥ جهازاً للإيداع النقود) منها ٢٢ تقع خارج الفروع). هذا بالإضافة إلى ١٣ فرعاً مخصصاً لاستقبال وتسليم المعاملات. ومن بين البنوك التقليدية المحلية السبعة المملوكة للقطاع الخاص مع وجود حصص أقلية للحكومة في عدد قليل منها، هناك ستة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. ووفقاً للقانون المصرفي، تخضع نسبة إجمالي الملكية الأجنبية في البنوك المحلية لسقف يبلغ ٧٠٪ من أسهم رأس المال، مع بعض القيود الاحترازية الفرعية على نمط ملكية الأسهم. وعلى صعيد نشاط الصيرفة الاستثمارية في السلطنة، بلغ عدد البنوك الحاصلة على موافقة من البنك المركزي العماني لممارسة هذا النشاط مع نهاية عام ٢٠١٧، اثني عشر بنكاً تجارياً بالإضافة إلى بنك إسلامي واحد يقدم الخدمات المصرفية الشاملة، علماً بأن موافقة البنك المركزي العماني تخص أنشطة محددة للصيرفة الاستثمارية وفقاً لنظام ترخيص متعدد المستويات. وعلاوة عن البنوك التقليدية، توجد أيضاً مؤسسات إقراضية متخصصة مملوكتان للحكومة، هما، بنك الإسكان العماني الذي يقوم بمنح قروض إسكانية ميسرة للمواطنين العمانيين من ذوي الدخل المحدود والمتوسط لبناء أو شراء مسكن، وبنك التنمية العماني الذي يقوم بتوفير التمويل اللازم للمستثمرين من القطاع الخاص لإقامة المشاريع الصغيرة. ويعمل هذان المصرفان المتخصصان من خلال شبكة فروع تتكون من ٢٣ فرع. وعلى صعيد قطاع الصيرفة الإسلامية في السلطنة وطبقاً للوضع في نهاية عام ٢٠١٧، يوجد مصرفان إسلاميان محليان يمارسان تقديم الخدمات المصرفية الشاملة، هما بنك نزوى وبنك العز الإسلامي. وتمارس مؤسسات الصيرفة الإسلامية مجتمعة (البنوك والنوافذ الإسلامية) نشاطها من خلال ٧٦ فرعاً مقارنة مع ٧٠ في نهاية عام ٢٠١٦. كما يوجد لدى هذه المؤسسات أيضاً ٧٩ جهازاً للصرف الآلي ATM و ٤١ جهازاً لإيداع النقود. وعلاوة على ما تقدم، هناك ٦ شركات للتمويل والتأجير حاصلة على ترخيص من قبل البنك المركزي العماني لممارسة نشاط التأجير التمويلي والشراء/البيع التأجيري وشراء الديون وتحصيلها وغيرها من أنشطة التمويل المستند إلى الأصول، وذلك من خلال ٣٧ فرعاً منتشرة في أرجاء البلاد. وفيما يخص سوق العملة في السلطنة، تشير البيانات في نهاية عام ٢٠١٧، إلى وجود ١٦ شركة صرافة مرخصة لاستبدال/صرف العملات وإصدار الحوالات تمارس عملها من خلال ٣٥٨ فرعاً، بالإضافة إلى ٣٦ شركة صرافة حاصلة على ترخيص لمزاولة استبدال/صرف العملات فقط. وإلى جانب ما ذكر، يشمل القطاع المالي بمعناه الواسع في السلطنة أيضاً صناديق تقاعد العاملين بالقطاعين العام والخاص والعديد من شركات التأمين والوساطة المالية بالإضافة إلى سوق مسقط للأوراق المالية.

(المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي العماني لعام ٢٠١٧، المنشور في يونيو ٢٠١٨)

حكومية تتولى إدارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تسريع تنفيذ مشاريع البنية الأساسية والحضرية الأخرى. كما يُتوقع أن يشهد دور القطاع الخاص مزيداً من التوسع من خلال خصخصة الشركات الحكومية بهدف تحسين الكفاءة والإنتاجية بالإضافة إلى المساهمة في توليد المزيد من الإيرادات غير النفطية وغير الضريبية وبالتالي المساهمة في تمويل جزء من عجز الميزانية. وتعكف الحكومة في الوقت الحالي على سن قانون الاستثمار الأجنبي وقانون الإفلاس، الأمر الذي من شأنه تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على نحو كبير بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المدفوع بالقطاع الخاص. وعلاوة على رؤية عمان ٢٠٢٠، ستواصل رؤية عمان ٢٠٤٠ أيضاً التركيز على عملية التنويع الاقتصادي سعياً للوصول إلى اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة للتعامل مع المتغيرات وقدرة على التكامل والمنافسة على مستوى العالم، الأمر الذي يكفل الحفاظ على النمو المستدام في الأمد الطويل. وقد ساهم القطاع المالي أيضاً وبفعالية في المشاركة في دعم الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد من خلال توفير التمويل المطلوب والخدمات الأخرى اللازمة ومن ضمنها تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق الاقتصاد العماني

تعافى الاقتصاد العماني من مرحلة التباطؤ وتمكّن من تسجيل نمو إيجابي اسمي بنسبة ٨,٧٪ خلال عام ٢٠١٧، وهو ما يعزى إلى الارتفاع المطرد في أسعار النفط وتحسن النمو في الأنشطة غير النفطية في ظل التركيز على التنويع الاقتصادي. ومع النجاح الملحوظ في التعامل مع فائض العرض في النفط الخام، فقد استعاد سوق النفط العالمي توازنه ولا يزال الطلب العالمي القوي يؤدي إلى استمرار الضغوط التصاعدية على أسعار النفط العالمية. وقد تم تمديد اتفاقية تخفيض الإنتاج بين الدول الأعضاء في أوبك ومنتجين مستقلين حتى نهاية العام الحالي ٢٠١٨، بينما يُتوقع حدوث تراجع في حجم العرض نتيجة الانخفاض المتوقع في إنتاج النفط في فنزويلا في ظل عدم الاستقرار السياسي ونقص الاستثمار هذا بالإضافة إلى حالة عدم اليقين بالنسبة لإمدادات النفط من إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. وبالتزامن مع هذه التطورات، فقد أظهر إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة عدم قدرته على تعويض تراجع إنتاج النفط في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك. ولا بد أن نشير هنا، إلى أنه حتى الدول الأعضاء في أوبك ستجد صعوبة في رفع إنتاجها النفطي في فترة وجيزة نظراً لضعف الاستثمار في عمليات الاستكشاف والتنقيب خلال الفترة الماضية بسبب بقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية لفترة طويلة. ومن الجانب الآخر، يُتوقع أن يظل الطلب العالمي على النفط قوياً خلال الأمد المنظور مع اكتساب الاقتصاد العالمي مزيداً من الزخم في ظل اتساع نطاق التعافي الاقتصادي. وتواصل السلطنة أيضاً استثمارها في استكشاف النفط والغاز من أجل تعزيز مستوى الإنتاج، حيث يُتوقع أن يؤدي مشروع حقل غاز خزان حال الانتهاء منه بشكل كامل إلى رفع مستوى إنتاج الغاز بشكل ملموس، علماً بأنه قد تم الانتهاء بالفعل من المرحلة الأولى، كما بدأ العمل في المرحلة الثانية من هذا المشروع.

تواصل الجهات الحكومية المسؤولية أيضاً مساعيها الهادفة إلى تشجيع الأنشطة غير النفطية من أجل تشجيع التنويع الاقتصادي والحد من الاعتماد على القطاع النفطي. وتشير الأرقام إلى أن التدابير التي تم اتخاذها قد نجحت في تحقيق نتائج إيجابية حيث تسارع النمو الاسمي في القطاعات غير النفطية إلى ٣,٩٪ خلال عام ٢٠١٧ مقارنة مع ٢,٦٪ في عام ٢٠١٦. كما شهدت الصادرات غير النفطية نمواً متواصلاً خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة الطلب الخارجي القوي والنتائج الإيجابية للجهود المبذولة على صعيد التنويع الاقتصادي. ويواصل البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي «تنفيذ» التركيز على خمسة قطاعات لتطبيق مبادرات وبرامج معينة تحوي فرصاً كاملة للتنويع الاقتصادي. ومن التدابير الأخرى الهادفة إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والنمو المدفوع بالقطاع الخاص، تأتي الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإصدار قانون جديد للاستثمار الأجنبي وقانون الإفلاس وخصخصة الشركات الحكومية وغير ذلك .

وقد قام البنك المركزي العماني أيضاً بتطبيق تدابير معينة في الفترة الأخيرة، سعياً لتمكين البنوك من دعم النمو في الأنشطة الاقتصادية في السلطنة من خلال تلبية متطلباتها من الائتمان وغيرها من الخدمات المصرفية، وبناءً على ما تقدم، تبدو آفاق النمو للاقتصاد العماني مواتية في الأمد القصير، لكن هناك بعض مخاطر التطورات السلبية على المدى المتوسط التي قد تنشأ نتيجة حدوث تشدد في أسواق المال العالمية وحالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط. وتعكس حالة عدم اليقين هذه، التقدم الذي يشهده العالم على صعيد تطوير أنواع بديلة من الوقود وزيادة المعروض من قبل منتجي النفط خارج الكارتيل الحالي المكون من الدول الأعضاء في أوبك ومنتجين مستقلين.

الفصل السادس: نبذة حول الأعمال

المقدمة

يعتبر بنك صحار الدولي بنك تجزئة وتجارياً متكاملًا. بدأ البنك نشاطه في عام ٢٠٠٧ وتتركز عملياته في سلطنة عمان وهو رابع أكبر بنك في سلطنة عمان من حيث مجموع الأصول كما أنه أسرع البنوك نمواً في السلطنة من حيث مجموع الأصول منذ عام ٢٠٠٧. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، يملك البنك شبكة تضم ٣٠ فرعاً تقليدياً و ٧ فروع إسلامية و ٧٤ جهاز صراف آلي في كافة أنحاء سلطنة عمان.

يقدم قسم أعمال الجملة البنكية منتجات وخدمات لشركات كبرى ومتوسطة الحجم والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والحكومة والقطاع العام في سلطنة عمان. على الرغم من أن حجم أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتبر صغيراً نسبياً، إلا أنه تم توسعته بشكل مستمر. كما يقدم البنك أيضاً خدمات استشارية لأصحاب الأعمال ويعمل عن كثب مع الدوائر الحكومية المسؤولة عن تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة.

وقد نما عمل البنك بالتجزئة بشكل كبير عبر السنوات الماضية إلا أن معدل النمو قد تباطأ منذ عام ٢٠١٤ الأمر الذي عكس قلقاً عاماً بازدياد الدين الفردي في البلاد. منذ ٢٠١٣، بدأ البنك بتقديم الخدمات البنكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال نافذة تمويل إسلامي.

الجوائز وشهادات التقدير

حاز البنك على عدد من الجوائز وشهادات التقدير خلال تاريخه العملي القصير. يوضح الجدول التالي الجوائز وشهادات التقدير التي حصل عليها البنك حتى تاريخه.

السنة	المؤسسة	الجائزة
٢٠١٤	مجلة "Global Brands"	أفضل هوية تجارية مصرفية في عمان ٢٠١٤
		أفضل رئيس تنفيذي ٢٠١٤ في السلطنة على مستوى القطاع المصرفي
	جوائز «بنوك الشرق الأوسط» التي تنظمها مؤسسة CPI Financial	أفضل إدارة للسيولة النقدية
		أفضل خدمة مصرفية للأفراد
		أفضل بطاقة إئتمانية للشركات
		أفضل هوية تجارية مصرفية
	مؤسسة CPI	وسام الاستحقاق الذهبي في مجال المسؤولية الاجتماعية على مستوى المنطقة العربية
	مجلة IAIR	البنك الأسرع نمواً في منطقة الشرق الأوسط
		جائزة «دايموند أي» للجودة والالتزام بالتميز
	مؤسسة أذرويز للإدارة والاستشارات	جائزة «العين الماسية للتميز والالتزام بالجودة»

٢٠١٤	أكاديمية جوائز التميز في المنطقة العربية	الجائزة الاستراتيجية لأفضل المواقع الإلكترونية في الوطن العربي
	جوائز عمان لأفضل المواقع الإلكترونية	الجائزة الاستراتيجية ضمن جوائز شبكة عمان لأفضل المواقع الإلكترونية
	مجلة التمويل الدولية IFM	البنك الأسرع نمواً في سلطنة عمان ٢٠١٤
		المساهمة المتميزة في القطاع المصرفي ٢٠١٤
		أفضل البنوك في مجال المسؤولية الاجتماعية - عمان ٢٠١٤
	مجلة عالم الاقتصاد والأعمال	أفضل ٥ مؤسسات كبرى قائد الشركة الأكثر تميزاً
	المتحدة للصحافة والنشر ضمن مسابقة جوائز عمان لحماية البيئة ٢٠١٤	أفضل حملة لحماية البيئة خلال العام
٢٠١٥	جائزة «التميز المؤسسي»	جائزة التميز المصرفي
	جوائز الرؤية الاقتصادية	جائزة «أفضل أداء مصرفي»
	أكاديمية تتويج لجوائز التميز	وسام الاستحقاق الذهبي في مجال المسؤولية الاجتماعية على مستوى المنطقة العربية
		جائزة التميز والجودة في حوكمة الشركات
	الجمعية الأوروبية للأعمال	جائزة «أفضل المؤسسات»
	ستاندرد تشارترد	جائزة «التحويلات المصرفية المباشرة» في السلطنة
	كوميرز بنك	جائزة «التحويلات المصرفية المباشرة» على مستوى السلطنة
	مجلة عالم الاقتصاد والأعمال	أفضل ٥ مؤسسات كبرى قائد الشركة الأكثر تميزاً
	جائزة «التميز المؤسسي»	جائزة «قمة النجاح»
	مجلة IAIR	المنتجات المبتكرة لعملاء فيناكل ٢٠١٥
٢٠١٦	مجلة IAIR	«أفضل البنوك نمواً في الشرق الأوسط»
	مجلة التمويل الدولية IFM	أفضل بنك لوسائل التواصل الاجتماعي، عمان ٢٠١٥
	مجلة «Global Brands»	أفضل خدمة زبائن في سلطنة عمان لعام ٢٠١٥
	مجلة «Global Brands»	أفضل البنوك في مجال المسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان ٢٠١٥
٢٠١٦	مؤسسة CPI Financial	جائزة «أفضل خدمة زبائن»
	بنك جي بي مورجان تشايس	جائزة «أفضل مركز اتصالات» في سلطنة عمان
	أكاديمية جوائز التميز في المنطقة العربية	جائزة «التحويلات المصرفية المباشرة»
	أكاديمية جوائز التميز في المنطقة العربية	الجائزة الاستراتيجية لأفضل المواقع الإلكترونية في الوطن العربي

وهناك عمليات تدقيق وتوازن لهذه المستويات المختلفة مثل المساهمين، مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. لا يلتزم البنك فقط باللوائح والتنظيمات الصادرة من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان ولكنه يسعى أيضاً إلى الالتزام بأفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة.

أنظمة وإطار قوي لإدارة المخاطر: يقوم البنك بتطبيق نظام إدارة قوي للمخاطر يغطي كافة المناطق بما في ذلك مخاطر السوق والائتمان والتشغيل واستمرارية النشاط وإدارة النظام والمخاطر المتبقية. يقوم البنك بالتقييم حسب الصفاة وعلى حسب المحفظة. يتم تدعيم إدارة المخاطر من جانب التحليل التاريخي للمحفظة والتوقعات وتحليل الحساسية... إلخ. تم وضع عمليات وسياسات وإجراءات رقابة فاعلة ويتم تحديثها بشكل دوري للتأكد من الالتزام بالمتطلبات المفروضة من الجهة التنظيمية وبما يدعم النمو الشامل للبنك.

• **نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية:** تم تأسيس نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية تحت اسم بنك صحار الإسلامي بالامتثال التام لمتطلبات الشريعة الإسلامية وتنظيمات البنك المركزي العماني وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مرونة كبيرة في السماح للعملاء باختيار نوع الخدمة المصرفية التي يفضلونها.

استراتيجية العمل

يتم عرض معلومات القطاعات على أساس قطاعات التشغيل في البنك. لأغراض الإدارة، تم تنظيم البنك إلى سبعة أقسام عاملة على حسب المنتجات والخدمات وهي كما يلي

– **الخدمات المصرفية بالجملة:** وبشكل أساسي القروض والودائع (بما فيها الحسابات الجارية) للشركاء وعملاء التمويل التجاري.

– **الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة المصرفية):** وبشكل أساسي الودائع من عملاء التجزئة والقروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان وتحويل الأموال.

– **تمويل الحكومة والمشاريع والتمويل المشترك** وتشمل القروض إلى الودائع من الحكومة والمؤسسات المالية وتمويل المشاريع والقروض المشتركة.

– **الاستثمارات:** تشمل الاستثمارات التملكية والعلاقات مع بنوك المراسلة والبنوك الاستثمارية.

– **الخزينة:** والذي يمثل وظيفة الخزينة للبنك.

– **المكتب الرئيسي:** الذي يتضمن كافة الموارد المطلوبة لتحويل التسعير وامتصاص المحفظة للخسائر نتيجة التراجع في القيمة وضريبة الدخل.

– **الخدمات المصرفية الإسلامية:** التي تمثل جميع أنشطة التمويل الإسلامية، الحسابات الجارية، حسابات استثمار غير مقيدة والمنتجات والخدمات الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي يتم تقديمها للعملاء البنك من الشركات والأفراد على حد سواء.

خدمات الجملة المصرفية العملاء الرئيسيون

إن منتجات وخدمات الجملة المصرفية للبنك مستهدفة للحكومة وكيانات القطاع العام في عُمان علاوة على الشركات والأفراد القائمين بالأنشطة التجارية في السلطنة. ويعمل قسم الجملة المصرفية من خلال ستة أقسام محددة:

• **الخدمات المصرفية للشركات الكبرى:** الذي يقدم الخدمات للأعمال ذات الدخل السنوي الذي يتجاوز ٥ ملايين ر.ع. ويركز هذا القسم على تقديم خدمة أفضل لعملائه ومنتجات مصرفية وفق طلب العميل لملاءمة متطلباتهم المحددة. ويقدم القسم خدماته لكل من احتياجات الشركات الكبرى المحلية والخارجية بتقديم مجموعة واسعة من منتجات تمويل الشركات تتراوح بين تمويل رأس المال العامل التقليدي إلى تمويل المشاريع عن طريق الاتحادات. ويشمل عملاء

جائزة الدرع الفضي	مؤسسة اليوبيل الفضي الحديثة (عمان) – جوائز عمان للتكنولوجيا
جائزة OER Top 20	
جائزة «أفضل البنوك المتوسطة في جودة الأصول»	المتحدة لخدمة وسائل الاعلام كجزء من القمة الخليجية للصيرفة الحديثة ٢٠١٦
جائزة «أفضل خدمة زبائن» – عمان ٢٠١٦	مجلة «Global Brands»
أفضل هوية تجارية مصرفية – عمان ٢٠١٦	
جائزة بجائزة «أفضل حملة خضراء بنك على وسائل التواصل الاجتماعي في العام عمان ٢٠١٦»	مجلة Global Business Outlook
جائزة «قمة النجاح»	جائزة «التميز المؤسسي»
جائزة «أفضل مركز اتصال حملة توعية للسلامة المرورية» على مستوى الوطن العربي لفئة البنوك	جوائز منتدى قطر لسلامة النقل
وسام الاستحقاق الذهبي في مجال المسؤولية الاجتماعية على مستوى المنطقة العربية	أكاديمية تتويج لجوائز التميز
جائزة OER Top 20	مجلة (OER) Oman Economic Review
جائزة «التميز في القيادة المؤسسية»	جوائز مجلة عالم الاقتصاد والأعمال (AIWA) لأفضل الشركات أداءً في السلطنة
المركز الأول في مسابقة السلامة المرورية	النسخة الثالثة لمسابقة السلامة المرورية التي نظمتها شرطة عمان السلطانية
أفضل الشركات العمانية أداءً	جوائز مجلة عالم الاقتصاد والأعمال
بجائزته عن فئة «تطوير الممارسات المبتكرة»	جوائز إنفوسيس فيناكل للمنتجات المبتكرة للزبائن للعام ٢٠١٩م
التميز في الهوية التجارية الجديدة	مجلة عمان ايكونوميك ريفيو (OER)

مواطن القوة

تشمل القوى الجوهرية المتأصلة للبنك ما يلي:

- **المساهمة الحكومية غير المباشرة الكبيرة:** إن معظم أسهم البنك مملوكة لكيانات حكومية وتشمل مستثمرين طويلي الأمد مثل صناديق التقاعد وصناديق الثروات السيادية.
- **قوة جودة الأصول:** يتمتع البنك بجودة جيدة للأصول تم بناؤها عبر السنوات مع توازن ملائم للاعتبارات التسويقية وسياسات إدارة المخاطر.
- **محفظة متنوعة:** تتميز المحفظة الائتمانية للبنك بالتنوع الكبير على عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية بما يضمن تحقيق التوازن الجيد في المحفظة.
- **النمو القوي:** لقد كان بنك صحار الدولي واحداً من أسرع البنوك نمواً في السلطنة من حيث مجموع الأصول منذ عام ٢٠٠٧م ويعكس ذلك استراتيجية البنك الأولية والتي تم تحقيقها من خلال التنفيذ الفاعل لهذه الاستراتيجية.
- **الإدارة القوية:** يمتلك البنك فريق إدارة عليا ذا خبرة كبيرة بالسوق العماني. نجح فريق البنك في تنمية أصول البنك وزيادة أرباحه من خلال الإدارة الحصيفة للمخاطر.

ثقافة قوية وممارسات حصيفة لحوكمة الشركة: يفصل البنك بشكل واضح بين مستويات الإدارة المختلفة في الشركة

• **التمويل الخاص:** يقدم البنك مجموعة من تسهيلات التمويل الخاص إلى عملائه من كبار الشركات والقطاع الحكومي مصممة للوفاء بمتطلباتهم المحددة. وتتضمن هذه التسهيلات قروض تداول الأسهم والسحوبات على المكشوف، وقروض تطوير العقارات، والتمويل الموسمي، وقروض التجسير، والتمويل الشهري، والتمويل لأمر معين، وقروض الاستثمار، وقروض الأغراض العامة للشركات، وقروض شراء الأصول، وتمويل التدفق النقدي.

• **تمويل المشاريع:** يقدم البنك تسهيلات تمويل المشاريع لإنشاء وتطوير المشاريع الكبرى وذلك لعملائه من الشركات الكبرى والقطاع الحكومي. ويمكن هيكلة هذه التسهيلات بالرجوع إلى كفيل المشروع، أو بدلاً من ذلك، على أساس قوة المشروع ودون الرجوع أو برجوع محدود إلى كفيل المشروع. وتشمل التسهيلات القروض الثنائية والمتحدة، وتسهيلات الضمانات وتسهيلات خطابات الائتمان.

• **التمويل العقاري:** يقدم البنك قروض عقارية لتمويل التملك والتطوير العقاري. ويتم تقييم المشروعات من قبل فريق خبير داخلي، والذي يقوم كذلك بمراقبة التقدم والإشراف على مواصفات المشروع والامتثال بالمعايير المطلوبة.

وتشمل الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك بالنسبة لجدوى المشاريع والنواحي الفنية المتعلقة بها، والاستشارات حول إدارة الصرف الأجنبي ومخاطر نسبة الفوائد، وخدمات إدارة النقد، وخدمات استشارات تمويل التجارة، ومجموعة من الودائع للشركات التجارية وتحت الطلب والموقوتة، والخدمات المصرفية على الإنترنت، وتسهيلات الجرف والتجميع لفائض الأموال وبطاقات ائتمان الشركات.

خدمات التجزئة المصرفية

تستهدف منتجات وخدمات التجزئة المصرفية للبنك كلاً من المواطنين العمانيين والوافدين العاملين بالسلطنة. ويعتقد البنك أن مناحي الجذب الرئيسية في منتجاته وخدماته بالتجزئة المصرفية كالتالي:

- دورته الزمنية السريعة
- منتجات القروض المنظمة والمفصلة لتلبية متطلبات عملائه
- قنوات الخدمة المصرفية المتعددة الخاصة بالبنك، وتشمل الفروع والإنترنت والهاتف النقال وآلات الصراف الآلي
- المباشرة المرنة في الوفاء بمتطلبات العميل و
- حقيقة أنه يستهدف جميع القطاعات بمنتجات وخدمات مفصلة

المنتجات والخدمات الرئيسية

تشمل منتجات وخدمات عملاء التجزئة المصرفية الأساسية التي يقدمها البنك ما يلي:

حسابات إيداع جارية وتوفير والودائع

يقدم البنك مجموعة من منتجات الإيداع بالعملات المحلية والأجنبية وتشمل:

- حسابات جارية، شريطة إبقاء رصيد لا يقل عن ٢٠٠ ر.ع. تقدم وصولاً مجانياً وغير مقيد للإيداع والسحب وتسهيل دفتر شيكات؛
- حسابات المميز: حسابات إيداع موقوتة التي يمكن فتحها في مجموعة من العملات وتقدم مجموعة مدد سريان واستحقاقات ومضامين. والحساب يحمل فوائد ويتطلب رصيد حد أدنى ١,٠٠٠ ر.ع؛
- حسابات التوفير المميز: (حاملة للفوائد وغير حاملة للفوائد). وتمكن الحسابات غير الحاملة للفوائد حاملها من المشاركة في سحبات دورية مع جوائز نقدية تقدم لعملاء التجزئة الفائزين و

القسم شركات متعددة الجنسيات وشركات محلية تعمل في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية بما فيها المقاولات والتجارة والطاقة والمياه والاتصالات والنفط والغاز والطيران والشحن والمطارات والموانئ والبتروكيماويات والعقارات. ولدى القسم خبرة خاصة في التمويل الهندسي وفي مشاريع البنية الأساسية الكبرى، وخصوصاً في قطاع الضيافة والتعليم.

• **الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة:** الذي أنشئ سنة ٢٠١٣م لخدمة الشركات متوسطة الحجم. ويركز هذا القسم على مقاولي الباطن ضمن مجال النفط والغاز والضيافة والتعليم وتجارة التجزئة والمقاولات. ويسعى لتقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة لعملائه، وهو في وضعية جيدة لاستغلال أوجه التعاون للعمليات المشتركة مع الأقسام الأخرى، مثل قسم الشركات الكبرى، وقسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقسم تمويل المشاريع.

• **قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** الذي يستهدف الأعمال ذات العوائد السنوية لحد ١,٥ مليون ر.ع. ويخدم هذا القسم أساساً المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد العمانيين. وقد نما قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عُمان بثبات من ناحية الأعمال، وفي مسعى لتعزيز التغطية والرؤية، يتفاعل قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المحلية الأخرى والمنظمات الحكومية المتخصصة في ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإمكانيات أصحاب الأعمال العمانيين. ويقدم القسم بشكل أساسي تمويل التجارة وخدمات الصرف الأجنبي إلى قاعدة عملائه.

• **قسم الخدمات المصرفية للمؤسسات الحكومية والقطاع العام:** الذي يخدم احتياجات الحكومة ووزاراتها وكيانات القطاع العام ذات الملكية الحكومية المباشرة أو غير المباشرة والتي تزيد على ٥٠٪. وتهدف الوحدة ضمان سرعة اعتماد إجراءات الائتمان والخدمة الفعالة وتقديم حلول حسب متطلبات العميل في مجال الحوالات وتمويل التجارة ومنتجات التجزئة الأخرى وبطاقات ائتمان الشركات. ويركز القسم كذلك على ضمان التواصل المنتظم مع العملاء.

• **قسم تمويل التجارة:** الذي يركز على أعمال التصدير والاستيراد لقاعدة عملاء البنك من الشركات والتجزئة. ويجري هذا القسم بشكل منتظم ورشات لعملائه ويقدم طيفاً متكاملاً من منتجات تمويل التجارة، بما فيها خطابات الاعتماد للاستيراد والتصدير، وخطابات الاعتماد الاحتياطية، تمويل فواتير وسندات الاستيراد والتصدير، وخصم الفواتير والسندات، الخصم مقابل تغطية وكالة ضمان ائتمان الصادرات والخطوط البنكية، تمويل ائتمان المشتريين، تمويل التجارة المنظم، خطابات ضمان العقود والخطابات المالية، وتمويل ما قبل وما بعد الشحن.

• **قسم تمويل المشاريع والتمويل المتحد:** وقد أنشئ في سنة ٢٠١٥م، ويجلب هذا القسم فريق تمويل المشروع الذي يتمتع بخبرة في هيكلة وتقييم وتوحيد المشاريع المتعلقة بقطاعات مثل النفط والغاز والمعادن والتعدين والعقارات والطاقة والطرق والموانئ والمطارات وسكك الحديد. وقد شارك القسم في عدد من عمليات التمويل المتحد، بصفته منظم ومدير القيادة الرئيسي منذ إنشائه.

المنتجات والخدمات الرئيسية

تشمل منتجات وخدمات عملاء الجملة الأساسية التي يقدمها البنك ما يلي:

- **تمويل رأس المال العامل:** يقدم البنك مجموعة من التسهيلات الممولة، مثل السحب على المكشوف، وقروض سوق الأموال، ومنتجات تمويل التجارة بعملة الريال العماني وعدد من العملات الرئيسية، وتسهيلات غير ممولة مثل خطابات الائتمان والضمانات.
- **القروض الأجلة:** يقدم البنك قروضاً ذات نسبة فائدة ثابتة وعائمة، نموذجياً باستحقاق سنة واحدة على الأقل، بالريال العماني والدولار الأمريكي والعملات الرئيسية الأخرى لحيازة أصول رأسمالية وكذلك لأغراض أخرى للشركات.
- **تمويل العقود:** يقدم البنك تسهيلات تمويل العقود لتمويل المشاريع التي تتكفلها الحكومة وبعض شركات القطاع الخاص المعينة. يتم هيكلة هذه التسهيلات بناءً على التدفقات النقدية للعقد المعين الذي يتم تمويله. وتشمل التسهيلات الممولة خصم الفواتير والسندات المصدقة، قروض العقود، سحوبات على المكشوف لحساب العقد، وقروض مقابل إيصالات دين، وتسهيلات غير ممولة وتشمل ضمان العطاء، وضمان الأداء، وضمان الدفعة المقدمة، وخطابات اعتماد الموقع والاستخدام.

الإقراض

يقدم البنك مجموعة من القروض العامة وذات الغرض المحدد كالتالي:

• النقد الجاهز: وهو حساب إيداع موقوف يقدم السيولة الفورية من خلال تسهيل سحب على المكشوف مرتبط به. ويقدم الحساب مدد سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات أو أربع سنوات أو خمس سنوات بمعدلات ثابتة للفوائد بحيث يتم تغطية السحب على المكشوف بنسبة ٧٥٪ من الحساب. ويمكن إيداع المبالغ في مضاعفات لمبلغ ١,٠٠٠ ر.ع. فقط.

• **القرض الذكي:** الذي يهدف لتقديم خيار سلف مرن وسريع من خلال توثيق بسيط ومعالجة سريعة. وللقروض الذكية مدة لحد ١٠ سنوات بالنسبة للمواطنين العمانيين وست سنوات بالنسبة للوافدين وتمنح دون حاجة للمقترض أن يخضع لأي فحص طبي بالنسبة للقروض التي تقل عن مبلغ ١٠,٠٠٠ ر.ع. ويحق لمقترض القروض الذكية الحصول على بطاقة كلاسيك مجاناً مدى الحياة؛

• **حلول المميز المالية الشخصية:** المتوفرة للمواطنين العمانيين والمقيمين فقط والذين يكسبون راتباً شهرياً بحد أدنى ٥٠٠/- ر.ع والموظفين من قبل شركة ضمن قائمة البنك المعتمدة. ويقدم القرض معدل فائدة خاص، ومدة لحد ١٠ سنوات وخطط سداد مرنة وهو مصمم لجذب العملاء الذين يرغبون في تعزيز أرصدة قرض من بنوك أخرى؛

• **المميز للخدمات التعليمية:** الذي يقدم حلاً مالياً مفصلة للطلبة في التعليم العالي والموظفين الذين يلتحقون بدراسات إضافية؛

• **حلول البيت المميز:** المتوفرة لتمويل بناء عقار سكني، أو شراء عقار سكني أو أرض وأثاث منزلي. ويقتصر مبلغ القرض بـ ٨٠٪ من قيمة العقار ويمكن أن يكون للقرض مدة لحد ٢٥ سنة. وتكون أسعار فوائد القرض ثابتة لمدة سنتين ويتم مراجعتها بعد ذلك وتتوفر القروض فقط للموظفين العمانيين لدى الحكومة، أو وظيفة شبه حكومية أو شركات خاصة ضمن قائمة البنك المعتمدة؛ و

• **قرض المميز للمركبات:** وهو حل سريع لتمويل شراء سيارة جديدة أو مستخدمة، ويؤمن القرض مقابل تحويل الراتب أو شيكات مؤجلة.

البطاقات

يقدم البنك لعملاء التجزئة تشكيلة من بطاقات المدين والائتمان المدفوعة سلفاً. وتتوفر بطاقة البنك المدين الأساسية، وهي بطاقة فيزا إلكترون لكل حاملي حساب المميز ويمكن استخدامها لسحوبات النقد بأجهزة السحب الآلي وللسداد المشتريات في آلات نقاط البيع. ويمكن استخدام البطاقة في عُمان وحول العالم في حوالي مليون جهاز سحب آلي و ٢٩ مليون موقع تجاري حيث تقبل بطاقات فيزا إلكترون. واستخدام البطاقة لسحب النقد في أجهزة السحب الآلي شبكة عمان مجاني لعملاء البنك، ويقدم البنك كذلك بطاقة بلاتينيوم المدين والتي تقدم سحباً نقدياً وحدود شراء أعلى ولها مجموعة من المنافع الإضافية.

ويقدم البنك أيضاً بطاقة فيزا إلكترون مدفوعة سلفاً وأربع فئات من بطاقات الائتمان: كلاسيك وذهبي وبلاتينيوم وإنفينيتي.

وبطاقة البنك كلاسيك الائتمانية مجانية مدى الحياة بمعنى أنه لا يقتضي عليها رسوماً، بينما بطاقات البنك الذهبية والبلاتينيوم هي مجانية لأول سنة، ويمكن لحملة بطاقة إنفينيتي الاستفادة من الإعفاء عن الرسوم بناءً على الإنفاق السنوي. وتتيح كل فئات البطاقات الثلاث نسبة فوائد مخفضة لأول سنة على الأرصدة المستحقة غير المسددة وتغطية تأمينية شاملة، وإن استحقاق البطاقات المختلفة يعتمد على الراتب السنوي لحامل البطاقة.

ويقدم برنامج الولاء مكافئ المميز نقاطاً للإنفاق باستخدام بطاقة البلاتينيوم أو إنفينيتي من البنك.

الخدمات المصرفية المميزة

يستفيد عملاء الخدمات المصرفية المميزة (الخاص) من مدير مخصص لعلاقة الحساب، والذي يقدمهم لمحفظه متنامية من الخدمات والبطاقات المتميزة ويهتم بكل احتياجاتهم البنكية. ويستفيد عملاء الخاص من مدير علاقة الحساب الذي يستهدف إحضار الخدمة المصرفية للعميل وتقديم كل العون المطلوب علاوةً على مجموعة واسعة من الامتيازات والخدمات، وتشمل:

- هدايا قيّمة
- دفاتر شيكات حساب جاري شخصية فريدة
- تسهيل مبادلة مجاني بين حساب العميل التوفير والجاري
- تسهيلات سحب نقد مجانية في البنك وأجهزة السحب الآلي شبكة عمان وحدود سحب يومية من أجهزة السحب الآلي مبلغ ١,٠٠٠ ر.ع.
- بطاقة مدين بلاتينيوم سوداء مجانية وحدود شراء أعلى بالنسبة لمعاملات بطاقة المدين بنقاط البيع
- تسهيلات رسائل النقال القصيرة والخدمات المصرفية على الإنترنت
- بطاقات إنفينيتي وبلاتينيوم
- لا يوجد اقتضاء مصاريف على الحد الأدنى للرصيد و
- أسعار فائدة مميزة على القروض والودائع لمدة محددة

وعملاء الخدمات المصرفية المميزة هم الذين يحصلون على راتب شهري مبلغ ٢,٠٠٠ ر.ع. أو أكثر (أو ما يعادل ذلك) أو أولئك الذين يوجد في حساباتهم التوفير والجاري رصيد حد أدنى مبلغ ٧٥,٠٠٠ ر.ع. (أو ما يعادله).

الاستثمارات ومجموعة المؤسسات المالية

الاستثمارات

تتألف دائرة من حلول الاستشارات المالية وإدارة الأصول. في عام ٢٠١٨، زاد إجمالي الأصول التي تتم إدارتها من قبل القسم إلى ١٠٠ مليون ريال عماني تشمل المشاركة في إدارة صندوق النمو العماني.

في عام ٢٠١٨، قام بنك صحار الدولي برفع رأسماله في صندوق التنمية العماني الذي تحول إلى جهة ذات سيادة. يدل ذلك على أن صندوق التنمية العماني قد وصل إلى آفاق جديدة ويقدم قيمة للبنك وللمستثمرين فيه. يواصل صندوق التنمية العماني جهوده من أجل تحديد واستغلال الفرص الاستثمارية في الصناعات المحلية والمشاريع التي تدعم جهود التنويع الاقتصادي من جانب الحكومة العمانية. تم تمديد وضع البنك كجهة لتقديم الخدمات الاستشارية حتى عام ٢٠٢٤م.

خلال عام ٢٠١٨ والفترة الماضية من عام ٢٠١٩، نجح فريق إدارة أصول البنك في إضافة عدد من العملاء الراقين بعد طرح خدمات الأمانة وإدارة المحافظ الاستثمارية والعهددة للصفقات التجارية الخاصة. تشير الإحصاءات إلى أنه وحتى نهاية عام ٢٠١٨م نجح البنك في إضافة ٥ عملاء. كما يقوم فريق إدارة الأصول بزيادة تواجد في السوق من خلال عمليات طرح الأسهم والسندات. كما شهد العام أيضاً زيادة البنك للأصول التي يديرها إلى ٢٥٠ مليون دولار أمريكي وهو الأمر الذي يعزز من الثقة الكبيرة للبنك في نشاط إدارة الأصول.

لا يزال البنك يواجه تحدياً في الحصول على الكوادر البشرية المتخصصة التي تساعد البنك في تعزيز مكانته باعتباره إحدى الشركات العمانية الرائدة في مجال تقديم الخدمات إلى جانب التحديات الأخرى المتعلقة بأوضاع السوق والاستثمارات وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تجنب المستثمرين الاستشاريين الاستثمارات خارج قطاع النفط والغاز. علاوة على ذلك فقد أدى خفض معدلات الفائدة وخفض التصنيف الائتماني للسلطنة من جانب وكالات التصنيف الائتماني الدولية إلى خفض التوقعات ولكن وعلى أية حال فإن ذلك قد شجع الهيئة العامة لسوق المال على توفير قدر أكبر من المرونة وتنفيذ

الخزينة

يقدم قسم الخزينة بالبنك لعملائه مجموعة من خدمات الخزينة، وتشمل الصرف الأجنبي، والدخل الثابت، ومنتجات الفوائد ومشترقاتها. ويقبل قسم الخزينة ودائع الطلب، والموقوتة والمنظمة والعملة الأجنبية وبشكل أساسي من المؤسسات الكبرى على أساس نسبة فائدة ثابتة أو عائمة أو متغيرة. وتشمل منتجاته وخدماته في الصرف الأجنبي مدفوعات نقدية بقيمة نفس اليوم، والمكان، ومعاملات التسوية الأمامية والمستقبلية، ومقايضة العملات والخيارات في كل العملات الرئيسية، بما فيها اليورو والجنيه الإسترليني، والين الياباني، والفرنك السويسري، والدولار الأسترالي. ويقدم قسم الخزينة كذلك سندات الاشتقاق والاستشارات المرتبطة بها لتمكين العملاء من الوقاية الفاعلة من مجموعة من حالات التعرّض للمخاطر.

وفي عام ٢٠١٤، قدم قسم الخزينة نظامه للسداد على الإنترنت عن بُعد. ومن خلال هذا النظام المبدع، يمكن لعملاء الشركات من جدولة المدفوعات، ومراقبة نشاط الحساب، وتناول صرفها الأجنبي ومتطلبات تمويل تجارتها، وتبادل الشيكات، ويكون لها حرية الوصول في الوقت الفعلي لحساباتها، وبذلك تتحسن كفاية وفعالية إدارة النقد وخفض الزيارات إلى البنك.

وفي سنة ٢٠١٥، قدم قسم الخزينة كذلك منتجات تجارة السلع لعملائه، ممكناً إياهم من المتاجرة بالموضع وعلى أساس أمامي لأغراض الوقاية (من تدني القيمة) فقط.

علاوة على ما سبق، يقدم قسم الخزينة معلومات منتظمة ومحدثة حول مختلف الأسواق والمنتجات لعملاء البنك من الشركات الكبرى، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والدوائر الحكومية ومديري الصناديق. ويقدم كذلك إدارة نقد شاملة وحلول إدارة المخاطر للعملاء.

الخدمات البنكية الإسلامية

في شهر إبريل ٢٠١٣، حصل البنك على ترخيص لتشغيل نافذة خدمات مصرفية إسلامية «صحار الإسلامي». ويقدم صحار الإسلامي حالياً حلاً متوافقاً مع أحكام الشريعة إلى عملاء الأفراد والشركات وتمويل التجارة وعملاء الخزينة.

الأفراد

تشمل منتجات صحار الإسلامي للأفراد حسابات جارية وتوفير حاملة للأرباح وحسابات إيداع أجل بمدد سريان مختلفة، وبدعم بطاقة مدين، والخدمات البنكية على رسائل النقال القصيرة والإنترنت. ويقدم صحار الإسلامي كذلك لعملائه الأفراد منتج تمويل سيارة بتحويل وبدون تحويل راتب ومنتجات تمويل بناء وشراء منزل.

الشركات

تشمل منتجات صحار الإسلامي للشركات حسابات استثمار (منتج وديعة بناء على استراتيجية استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة مجمعة والتي تولد العوائد المدفوعة) ورأسمال عامل، وشراء الأصول، والاستيراد، والمشاريع، وتمويل المركبات التجارية والمعدات والإنشاءات لعملاء الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تمويل التجارة والخزينة

يقدم صحار الإسلامي مجموعة من حلول تمويل التجارة المتوافقة مع أحكام الشريعة، وتشمل:

- خطابات ضمان، وتشمل ضمان العطاء، وضمان المناقصة، وضمان الأداء وضمان الدفعة المقدمة؛
- سندات تصدير تحت التحصيل؛ و
- خطابات ائتمان (بالموضع والاستخدام).

سياسات احتوائية كان لها دور في تعزيز التوقعات الجديدة لبنك صحار الدولي.

فيما يتعلق بالممتلكات، لا يزال الدخل الثابت هو مجال التركيز الأساسي للبنك. تم إعادة هيكلة المحفظة الاستثمارية في عام ٢٠١٨ وهو الأمر الذي أدى إلى المحافظة على إيرادات إيجابية تصل إلى حوالي ٢ مليون ريال عماني من دفتر الملكية. تحسنت جودة محفظة البنك بشكل ملحوظ حيث يتم التركيز بشكل أكبر في الوقت الحالي على الاستثمارات السائلة سواء في السوق الدولي أو المحلي. أكثر من ٨٠٪ من المحفظة الآن في القطاعات التي تضمن تحقيق أموال سائلة تبلغ حوالي ٧-٨٪ بعد أن كانت النسبة في عام ٢٠١٧ سالب ٧-٨٪.

في الفترة القادمة، خطط البنك لتطوير نشاط الوكالة من أجل الحد من المخاطر لأنه يساعد البنك على التحوّل إلى شركة تقديم خدمات استشارية وخدمات إدارة أصول مبنية على العلم والمعرفة. ونظراً لأن البنك يتمتع بقاعدة عملاء قوية، يمكن القول بأنه مستعد لعمل مخصص جديد في السوق يساعد في تعزيز مكانة البنك وتحقيق رؤيته وتقديم خدمات راقية للمؤسسات الاستثمارية وكبار المستثمرين الأفراد.

فيما يتعلق بالنظرة المستقبلية، يتوقع البنك أن يكون عام ٢٠١٩ حاسماً في تدشين خدماته الاستثمارية بهدف ضمان اثنتين إلى ثلاث صفقات خلال العام من خلال العمل مع صندوق التنمية العماني. التحق عدد من المستثمرين الاستراتيجيين بالصندوق استعداداً للمشاريع الجديدة المتوقعة في عام ٢٠١٩م. يستعد بنك صحار الدولي لاكتشاف / دراسة إمكانية تدشين صناديق خاصة به في المستقبل القريب لتكون لديه منظومة متكاملة تساعد البنك على تحقيق النجاح المطلوب بالتعاون مع المؤسسات الحكومية إلى جانب استمراره في أنشطة تمويل المشاريع التي يقوم بها حالياً.

حصل بنك صحار الدولي فعلياً على رخصة أمانة وسيقوم بتدشين خدمات وصاية جديدة للصناديق الكبيرة في عام ٢٠١٩. على جانب البنية الأساسية، يعتبر البنك مؤهلاً لتدشين برمجيات خاصة به للاستفادة منها في إدارة صناديق استثمارية تصل قيمتها بين ١-٢ مليار ريال عماني. من خلال خدمات الأمانة، سيحفظ البنك بأصول لكل صندوق ويقوم بواجبات الإدارة والالتزام ولعب الدور الريادي في إعداد التقارير المالية.

مجموعة المؤسسات المالية

قسم مجموعة المؤسسات المالية بالبنك مسؤول عن إدارة علاقات البنك مع شبكة واسعة من البنوك المراسلة حول العالم بالنظر لتسهيل التدفق الحر للمعاملات التجارية عبر الحدود لمساعدة عملاء البنك بتسهيل أعمالهم التجارية والحصول على تسهيلات أفضل عبر العالم من أجل تعزيز أحجام تجارتهم. ويقدم قسم مجموعة المؤسسات المالية لعملائه خدمة فعالة ومستجيبة وموثوقة، وتشمل:

- مقاصة وتسوية الريال العماني؛
- المدفوعات بالريال العماني لحسابات لدى البنك وكذلك لحسابات في بنوك أخرى لها تواجد في عمان
- خدمات متعلقة بالخزينة والصرف الأجنبي، بما فيها محفظة مولدة للدخل من أصول قروض متحدة والتي يوفرها للبنوك الأجنبية
- العمل بشكل أساسي كمنطقة اتصال رئيسية بين البنوك المحلية والدولية التي تعمل مع صحار الدولي
- وضع وإدارة نشاط البنك في السلطنة وأنشطته الأخرى لضمان سلامة إنجاز التعاملات مع الأطراف المقابلة المحلية والأجنبية و
- دعم وتنسيق علاقات البنك مع بنوك المراسلة الأخرى وتقديم مجموعة من المنتجات والخدمات بما في ذلك التمويل التجاري والإقراض المباشر وخدمات التسوية المالية والمدفوعات... إلخ

ويقوم كذلك قسم مجموعة المؤسسات المالية بالبنك بدراسة مخاطر البلد والبنوك عبر العالم ويضع مستويات عرض متعلقة تماشياً مع ميل البنك للمخاطر وهو مسؤول عن إدارة اتصالات البنك مع وكالات التصنيف.

حقوق المساهمين		
أسهام رأس المال	١٩٨,٢٦٥	٢٣٦,٣٦٠
علاوة سهم	١٨,٠٣٧	١٩,٩٤٢
احتياطي قانوني	٢٤,٣٧٥	٢٤,٣٧٥
احتياطي عام	٩٨٨	٩٨٨
احتياطي انخفاض القيمة	٧٣٧	٧٣٧
احتياطي القيمة العادلة	(٢,٦٣٤)	(٢,٦٣٤)
احتياطي القروض الثانوية	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠
أرباح محتجزة	٣٢,٣٦٨	٣٢,٣٦٨
إجمالي حقوق المساهمين	٢٧٩,١٣٦	٢٧٩,١٣٦
سندات رأسمال دائمة من الفئة الأولى	*٢٠٠,٠٠٠	*٢٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق المساهمين	٤٧٩,١٣٦	٤٧٩,١٣٦
إجمالي مصادر التمويل	٣,٠٨٧,٥٧٨	٣,٠٨٧,٥٧٨
نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي حقوق المساهمين	٥,٤٤	٥,٤٤

جودة الأصول والمخصصات

يقوم البنك بتقييم جودة الأصول بالنسبة لمحفظته قروضه باستخدام مقياسين أساسيين - نسبة المخصصات ونسبة القروض المتعثرة. نسبة المخصصات هي المصروف السنوي للمخصصات كنسبة من مجموع القروض. ونسبة القروض المتعثرة هي نسبة القروض المتعثرة المئوية من مجموع القروض. هذا، ويتم تتبع حركة المخاطر من خلال تحليل المحفظة بالتركيز على التركيزات. ويمثل البنك بالخطوط الإرشادية التنظيمية لإسناد أثقال المخاطر على حالات العرضة الائتمانية بناءً على الأطراف المقابلة المنخرطة وأثقال المخاطر لحالات العرضة غير الممولة بعد تطبيق عوامل تحويل الائتمان. وقد تبنى البنك طريقة معيارية في حساب كفاية رأس المال. ويتم اعتبار تصنيف حالات عرضة الائتمان من قبل البنك للتعرف على التسهيلات الائتمانية المعاقبة، طبقاً لتعميم البنك المركزي رقم ب م ٩٧٧ المؤرخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٤.

تكنولوجيا المعلومات

تركز استراتيجية البنك لتكنولوجيا المعلومات على تقديم معلومات وأنظمة موثوقة ومتوفرة لعملائه وموظفيه في بيئة آمنة. ويقوم كذلك بتقييم احتياجات البنك التشغيلية المستقبلية وتطوير وتطبيق أنظمة تكنولوجيا معلومات للوفاء بها، وفي كل حالة بالرجوع إلى استراتيجية البنك التكنولوجية الشاملة ومع الهدف الأساسي لتقديم أنظمة فعالة وذات كفاية وكفاءة من ناحية التكلفة.

وبالنسبة لعملاء البنك، فإن التركيز على تقديم خدمة بنكية مريحة وذات كفاءة، بتقديم مجموعة من التطبيقات البنكية عن بُعد بما فيها أجهزة السحب الآلي والخدمات المصرفية على الإنترنت والهاتف. وبالنسبة لأعمال البنك الداخلية، فعن التركيز يتمثل في تقديم طرائق وإجراءات فعالة وتقديم الخدمات لعملاء البنك.

وتشمل منتجات صحار الإسلامي للخرينة كلاً من منتجات بالموضع والأمامي مصممة لتسهيل معاملات التصدير والاستيراد.

شبكة الفروع وتوزيع المنتجات

تقدم منتجات وخدمات البنك من خلال فروعه ومجموعة من قنوات أخرى حسب الوصف التالي:

الفروع

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، كان للبنك شبكة من ٣٠ فرعاً للخدمات البنكية التقليدية و ٧ فروع للخدمات البنكية الإسلامية لعملاء صحار الإسلامي في عمان. وتواصل شبكة أفرع البنك كونها القناة الأساسية التي يتم من خلالها خدمة عملاء التجزئة والشركات وقيامهم بأعمالهم المصرفية.

قنوات التوزيع الأخرى

تتألف قنوات توزيع البنك الأخرى من:

- مركز اتصالات: تقع عمليات مركز اتصالات البنك في مسقط وبدأت سنة ٢٠٠٧، الذي يخدم كلاً من عملاء التجزئة والشركات؛
- وكلاء مبيعات مباشرين: يستهدف وكلاء المبيعات المباشرين بتقديم منتجات وخدمات مجمعة ومفصلة إلى العملاء الحاليين والمحتملين.
- الخدمات البنكية على الإنترنت: يقدم البنك خدمات بنكية على الإنترنت لعملائه من الشركات والتجزئة. وتشمل خدمات البنك المصرفية للتجزئة والشركات على الإنترنت حوالات السداد المحلية والعالمية، مدفوعات الفواتير (لعملاء التجزئة)، وتمويل التجارة وخدمات دفع الرواتب (لعملاء الشركات)، واستفسارات الرصيد، وكشوف الحسابات وخدمات أخرى؛
- أجهزة السحب الآلي وأجهزة الإيداع: بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، كان للبنك شبكة من ٧٤ جهاز سحب آلي و ٣٧ جهاز إيداع عبر السلطنة. وإضافة إلى ذلك، يمكن لعملاء الشركة كذلك التعامل مع أكثر من ١,٠٠٠ جهاز سحب آلي شبكة عمان عبر السلطنة؛ و
- الخدمات المصرفية بالنقل: يمكن لأي عميل للبنك تسجيل هاتفه النقل لتلقي رسائل تنبيه قصيرة حول المعاملات مجاناً.

مصادر التمويل ونسبة الدين إلى حقوق المساهمين (بناء على القوائم المالية غير المدققة حتى ٣١ مارس ٢٠١٩).
(بالألف ريال عماني)

الدين	ما قبل الإصدار	بعد الإصدار
مستحق لبنوك أخرى وقروض أخرى من سوق النقد	٦٧٩,٨٧٣	٦٧٩,٨٧٣
ودائع العملاء	١,٨١٨,١٤٧	١,٨١٨,١٤٧
التزامات أخرى	٧٤,٢٧٤	٧٤,٢٧٤
قروض ثانوية	٣٥,٦٤٥	٣٥,٦٤٥
شهادات إيداع	٥,٣	٥,٣
إجمالي الدين	٢,٦٠٨,٤٤٢	٢,٦٠٨,٤٤٢

الفصل السابع: البيانات المالية

وقد طبق البنك موقع الكوارث والاسترداد في مفاصل بعيدة يمكن تفعيلها عند الطلب، لضمان استمرار الأنظمة والبيانات الهامة في العمل التام وتقديم الخدمات الضرورية لعملاء البنك. ويقوم البنك بعمليات حفظ احتياطي للبيانات يومياً ودورياً، والمحفوظة في موقع بالسلطنة بعيداً عن مكتبه الرئيسي.

ويقوم البنك كذلك بفحوص تسلل سنوية على شبكته لتكنولوجيا المعلومات بمساعدة مورد متخصص خارجي والذي يقوم بأداء رقابة للتسلل عن بعد بصورة متواصلة نيابة عن البنك، مع تزويد البنك بتقرير النشاط يومياً. ولا يوجد دليل على محاولات تسلل ناجح حتى تاريخه.

تم اقتباس المعلومات التالية من القوائم المالية المدققة/ غير المدققة خلال الفتره من ٢٠١٦ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٩. وللإطلاع على القوائم المالية الكاملة يرجى زيارة موقع سوق مسقط للأوراق المالية www.msm.gov.om أو موقع البنك www.soharinternational.com

الإجراءات القانونية

لا توجد للبنك أية إجراءات قانونية كبرى/مادية بالمحاكم في السلطنة أو خارجها، سواء مقامة من البنك أو ضده، ما عدا قضايا عادية يقيمها العملاء في سياق الأعمال العادية. وتمثل الدعاوى التي يقيمها البنك على مقترضيه من ممارسات سياق الأعمال العادية.

قائمة المركز المالي

(مليون ريال)

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	الربع الأول ٢٠١٩	
				الأصول
١٢٠	١٨٢	٧٢	١٠٠	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العماني
٩٩	١٠٤	١٢١	٤٤	مستحق لبنوك أخرى وقروض أخرى من سوق النقد
١,٩١٣	٢,٠٩٩	٢,٢٥٢	٢,٣٣٧	قروض وسلف وتمويل (بالصافي)
٣٥١	٤١٤	٥٣٣	٥٤٠	سندات استثمارية
١٦	١٧	٢٠	٢٨	ممتلكات ومعدات وتركيبات
٣	٣	٣	٣	عقارات استثمارية
١٨	٢٤	٤٥	٣٦	أصول أخرى
٢,٥٢٠	٢,٨٤٣	٣,٠٤٦	٣,٠٨٨	إجمالي الأصول
				الالتزامات
٥٧٥	٧١٩	٧٢٢	٦٨٠	مستحق لبنوك وقروض أخرى من سوق النقد
١,٥٣٢	١,٦٤٣	١,٨١٨	١,٨١٨	ودائع العملاء
٢٩	٣١	٨٥	٧٤	التزامات أخرى
٨٧	٣٥	٣٥	٣٦	قروض ثانوية
٥	٢	-	-	سندات قابلة للتحويل إلزامياً
١٨	١٩	١	١	شهادات إيداع
٢,٢٤٦	٢,٤٤٩	٢,٦٦١	٢,٦٠٨	إجمالي الالتزامات
				حقوق المساهمين
١٦٠	١٧٨	١٩٨	١٩٨	أسهم رأس المال
١٧	١٨	١٨	١٨	علاوة سهم
١٩	٢١	٢٤	٢٤	احتياطي قانوني

المسؤولية الاجتماعية كشركة

على صعيد المسؤولية الاجتماعية كشركة، قام البنك بتطبيق أنشطة متعددة الجوانب في مجال المسؤولية الاجتماعية كشركة لتحسين حياة الأفراد الذين يحتاجون لعناية واهتمام خاص. ويشمل متلقي التبرعات الرئيسيين الأطفال المعاقين والأيتام ومرضى السرطان وكبار السن والمكفوفين ومرضى التوحد وآخرين. كما يلتزم البنك بتقديم الدعم طويل الأمد لتمكين الشباب ودعم الفعاليات الثقافية والتراثية والتقليدية والرياضات.

دشن صحار الدولي مبادراته الخاصة التي تركز على تمكين الشباب وبناء قدرات قادة المستقبل ومن ذلك مبادرة رئيس مجلس الإدارة - وجهات نظر وهي عبارة عن منتدى للفكر والتواصل مع القيادات المعروفة على مستوى العالم ومبادرة «طموحي» التي تركز على تعزيز مهارات الشباب العماني وهي عبارة عن برنامج تدريب تحت إشراف لمدة عام خريجي الكليات والجامعات بهدف تعزيز قدرتهم على الالتحاق بالفرص المتوفرة في سوق العمل.

قنوات الاتصال بالمساهمين والمستثمرين

إن البنك ملتزم بضمان الإفصاح في حينه وإيصال جميع المعلومات الجوهرية للمساهمين ومنظمي السوق. ويقوم البنك بإعداد ونشر وإرسال المعلومات المتعلقة بالمستثمرين في التقرير الفصلي (ربع سنوي) ونصف السنوي والسنوي طبقاً للإرشادات القانونية.

تتولى الإدارة التنفيذية - تحت إشراف مجلس الإدارة - إعداد القوائم المالية والمعلومات الأخرى وعرضها بطريقة عادلة وموثوقة في التقرير السنوي.

تتوفر البيانات المالية الخاصة بالبنك إلكترونياً في موقع سوق مسقط للأوراق المالية، www.msm.gov.om وعلى موقع البنك www.soharinternational.com. كما يقوم البنك بالإفصاح على موقع سوق مسقط للأوراق المالية في المواعيد المحددة عن أي معلومات جوهرية بما يتماشى مع متطلبات اللوائح والأنظمة المطبقة.

مصاريف ضريبة الدخل	(١)	(٥)	(٥)	(٣)
صافي الربح للفترة	١٠	٢٩	٢٥	١٩

قائمة التدفقات النقدية

(بالمليون ريال عماني)

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	الربع الأول ٢٠١٩	
(١٨٥)	(١٢٤)	٣٩٩	(٢٠٠)	صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
١٦	(١٩)	(٥١)	(١٢)	صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
٢٣	٣٦	(١٧)	٨٤	صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
٢٦٦	١٢٠	١٤	٣٤٤	النقد وما يعادله في بداية الفترة
١٢٠	١٤	٣٤٤	٢١٦	النقد وما يعادله في نهاية الفترة

احتياطي عام	١	١	١	١
احتياطي انخفاض في القيمة	١	١	١	١
احتياطي خاص	-	٣	-	-
احتياطي القيمة العادلة	(٣)	(٢)	(١)	(١)
احتياطي قروض ثانوية	٧	٧	-	٥٠
إيرادات محتجزة	٣٢	٣٩	٧٣	٢٧
إجمالي حقوق المساهمين	٢٧٩	٢٨٥	٢٩٤	٢٧٤
سندات رأسمال دائمة من الفئة الأولى	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	-
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	٣,٠٨٨	٣,٠٤٦	٢,٨٤٣	٢,٥٢٠

قائمة الدخل الشامل

(مليون ريال عماني)

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	الربع الأول ٢٠١٩	
٩١	١٠٩	١٣٠	٣٥	الدخل من الفائدة
(٤٦)	(٦٢)	(٧٤)	(١٩)	مصاريف الفائدة
٤٥	٤٨	٥٧	١٦	صافي الدخل من الفائدة
٣	٤	٥	١	صافي الدخل من التمويل الإسلامي والأنشطة الاستثمارية
٢٢	٢٥	٣٣	٩	دخل تشغيلي آخر
(٤)	-	-	-	(الخسارة) / الأرباح من السندات الاستثمارية المتاحة للبيع
٦٧	٧٦	٩٤	٢٦	إجمالي الدخل التشغيلي
(٢٠)	(٢١)	(٢٤)	(٧)	تكاليف موظفين
(١١)	(١٢)	(١٤)	(٤)	مصاريف تشغيل أخرى
(٢)	(٢)	(٢)	(١)	استهلاك
(٣٣)	(٣٥)	(٤٠)	(١٢)	إجمالي مصاريف التشغيل
٣٤	٤٢	٥٥	١٤	صافي الدخل من التشغيل
		(٢٠)	(٣)	رسوم انخفاض في قيمة القروض ومخصصات مخاطر ائتمانية أخرى (بالصافي)
(٣)	(٢)	-	-	انخفاض قيمة السندات الاستثمارية
(٣)	(٢)	-	-	مخصص انخفاض قيمة المحفظة
(٦)	(٨)	-	-	مخصص انخفاض قيمة محدد
٢٢	٣٠	٣٤	١١	صافي الربح قبل الضريبة

بيان التغيرات في حقوق الملكية للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

(بالألف ريال)

سندات رأسمال دائمة من الفئة الأولى	إجمالي حقوق المساهمين	الأرباح المحتجزة	احتياطي قروض ثانوية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	أسهم رأسمال	
١,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٥,٤٢٤	٣٨,٨٨٣	٧,٠٠٠	(٢,١٢٤)	-	٩٨٨	٢٤,٣٧٥	١٨,٠٣٧	١٩٨,٢٦٥	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٩
										إجمالي الدخل الشامل للفترة
-	١,١٥٢	١,١٥٢	-	-	-	-	-	-	-	الربح للفترة
-	(٥١٠)	-	-	(٥١٠)	-	-	-	-	-	دخل شامل آخر
-	٩,٦٤٢	١,١٥٢	-	(٥١٠)	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للفترة
-	(١١,٨٩٦)	(١١,٨٩٦)	-	-	-	-	-	-	-	أرباح مدفوعة في عام ٢٠١٨
١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إصدار سندات دائمة من الفئة الأولى
-	(٣,٨٤٣)	(٣,٨٤٣)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات إضافية من الفئة الأولى تم دفعها خلال العام
-	(١٩١)	(١٩١)	-	-	-	-	-	-	-	مصاريف إصدار - رأسمال إضافي من الفئة الأولى
										تحويلات
-	-	(٧٣٧)	-	-	٧٣٧	-	-	-	-	تحويلات الإيضاح ب ١١
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٧٩,١٣٦	٣٢,٣٦٨	٧,٠٠٠	(٢,٦٣٤)	٧٣٧	٩٨٨	٢٤,٣٧٥	١٨,٠٣٧	١٩٨,٢٦٥	الرصيد كما في ٣١ مارس ٢٠١٩

بيان التغيرات في حقوق المساهمين للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(بالآلاف ريال عماني)

إجمالي حقوق المساهمين	سندات رأسمال دائمة من الفئة الأولى	إجمالي حقوق المساهمين	الأرباح المحتجزة	احتياطي قروض ثانوية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	أسهم رأسمال	
٣٩٣,٥٩٦	١,٠٠٠	٢٩٣,٥٩٦	٧٢,٦٥١	-	(٦٥٦)	٣,١٠٣	٩٨٨	٢١,٤٣٨	١٧,٦٠٧	١٧٨,٤٦٥	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨
(٢١,٨٣٤)	-	(٢١,٨٣٤)	(١٦,٧١٣)	-	(٢,٠١٨)	(٣,١٠٣)	-	-	-	-	أثر تبني معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ (الملاحظة إيه ٦-١)
٣٧١,٧٦٢	١,٠٠٠	٢٧١,٧٦٢	٥٥,٩٣٨	-	(٢,٦٧٤)	-	٩٨٨	٢١,٤٣٨	١٧,٦٠٧	١٧٨,٤٦٥	رصيد افتتاحي معدل بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩
											إجمالي الدخل الشامل للعام
٢٩,٣٦٦		٢٩,٣٦٦	٢٩,٣٦٦	-	-	-	-	-	-	-	الربح للعام
(١,٣٥٩)	-	(١,٣٥٩)	-	-	(١,٣٥٩)	-	-	-	-	-	دخل شامل آخر للعام
٢٨,٠٠٧	-	٢٨,٠٠٧	٢٩,٣٦٦	-	(١,٣٥٩)	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للعام
-	-	-	(١,٩٠٩)	-	١,٩٠٩	-	-	-	-	-	إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق المساهمين عند الاستبعاد
-	-	-	(١٧,٨٤٦)	-	-	-	-	-	-	١٧,٨٤٦	توزيعات أسهم مجانية لعام ٢٠١٧
٢,٣٨٤	-	٢,٣٨٤	-	-	-	-	-	-	٤٣٠	١,٩٥٤	تحويل سندات قابلة للتحويل إلزامياً إلى رأسمال
(٨,٩٢٣)	-	(٨,٩٢٣)	(٨,٩٢٣)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات مدفوعة لعام ٢٠١٧
(٧,٧٥٠)	-	(٧,٧٥٠)	(٧,٧٥٠)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات إضافية من الفئة الأولى تم دفعها خلال العام
(٥٦)	-	(٥٦)	(٥٦)	-	-	-	-	-	-	-	مصاريف إصدار - رأسمال إضافي من الفئة الأولى
-	-	-	(٩,٩٣٧)	٧,٠٠٠	-	-	-	٢,٩٣٧	-	-	تحويلات (الإيضاح ب ١١ و ب ١٥)
٣٨٥,٤٢٤	١,٠٠٠	٢٨٥,٤٢٤	٣٨,٨٨٣	٧,٠٠٠	(٢,١٢٤)	-	٩٨٨	٢٤,٣٧٥	١٨,٠٣٧	١٩٨,٢٦٥	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(بالألف ريال عماني)

السندات المالية المستديمة الشريحة رقم ١	مجموع حقوق الملكية للمساهمين	الأرباح المحتجزة	احتياطي القرض الثانوي	احتياطي انخفاض القيمة	احتياطي القيمة العادلة		احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	رأس المال	
٢٧٣,٨٨٦	-	٢٧٣,٨٨٦	٢٧,١٢٢	٥٠,٠٠٠	(٧٧٢)		-	٩٨٨	١٨,٩٠٥	١٧,١٩٣	١٦,٤٥٠	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٧
												إجمالي الدخل الشامل للعام
٢٥,٣٣١	-	٢٥,٣٣١	٢٥,٣٣١	-	-		-	-	-	-	-	الأرباح للعام
												دخل شامل آخر للعام
١١٦	-	١١٦	-	-	١١٦		-	-	-	-	-	صافي الحركة في القيمة العادلة المتاحة لبيع الاستثمارات، صافي من الضرائب على الدخل
١١٦	-	١١٦	-	-	١١٦		-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل الآخر للعام
-	-	-	(١٦,٤٥٠)	-	-		-	-	-	-	١٦,٤٥٠	إصدار سندات مجانية في عام ٢٠١٦
(٨,٠٢٢)	-	(٨,٠٢٢)	(٨,٠٢٢)	-	-		-	-	-	-	-	توزيعات مدفوعة عن عام ٢٠١٦
٢,٣٨٤	-	٢,٣٨٤	-	-	-		-	-	-	٤١٤	١,٩٧٠	تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم رأسمال
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	-	-	-	-		-	-	-	-	-	إصدار سندات رأسمال دائمة من الفئة الأولى
(٩٩)	-	(٩٩)	(٩٩)	-	-		-	-	-	-	-	مصاريف إصدار - سندات رأسمال إضافية من الشريحة الأولى
-	-	-	(٣,١٠٣)	-	-		٣,١٠٣	-	-	-	-	احتياطي قروض معاد هيكلتها
-	-	-	٤٧,٤٦٧	(٥٠,٠٠٠)	-		-	-	٢,٥٣٣	-	-	تحويلات (١)
٣٩٣,٥٩٦	١٠٠,٠٠٠	٢٩٣,٥٩٦	٧٢,٦٥١	-	(٦٥٦)		٣,١٠٣	٩٨٨	٢١,٤٣٨	١٧,٦٠٧	١٧٨,٤٦٥	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

إذلا سبيل احتياطي القروض الثانوية عند استحقاقها والحصة الثانوية إلى احتياطي قانوني.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية لعام ٢٠١٦

(بالألف ريال عماني)

إجمالي حقوق المساهمين	سندات رأسمال دائمة من الفئة الأولى	مجموع حقوق الملكية للمساهمين	الأرباح المحتجزة	احتياطي القرض الثانوي	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	رأس المال	
٢٥٣,١٦٢	-	٢٥٣,١٦٢	٤١,٥٤٢	٤,٠٠٠	(٧,٢٠٨)	-	٩٨٨	١٦,٩٩٤	١٦,٧٠٢	١٤٤,١٤٤	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٦
											إجمالي الدخل الشامل للعام
١٩,١١٢	-	١٩,١١٢	١٩,١١٢	-	-	-	-	-	-	-	صافي الربح للعام
											دخل شامل آخر للعام
٦,٤٣٦		٦,٤٣٦			٦,٤٣٦	-	-	-	-	-	صافي الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع صافية من الضرائب على الدخل
٦,٤٣٦		٦,٤٣٦			٦,٤٣٦	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل الآخر للعام
(٧,٢٠٧)	-	(٧,٢٠٧)	(٧,٢٠٧)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات مدفوعة عن عام ٢٠١٥
-	-	-	(١٤,٤١٤)	-	-	-	-	-	-	١٤,٤١٤	إصدار أسهم مجانية في عام ٢٠١٥
٢,٣٨٣	-	٢,٣٨٣	-	-	-	-	-	-	٤٩١	١,٨٩٢	تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم رأسمال
-	-	-	(١١,٩١١)	١,٠٠٠	-	-	-	١,٩١١	-	-	تحويلات
٢٧٣,٨٨٦	-	٢٧٣,٨٨٦	٢٧,١٢٢	٥,٠٠٠	(٧٧٢)	-	٩٨٨	١٨,٩٠٥	١٧,١٩٣	١٦٠,٤٥٠	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الفصل الثامن: معاملات الأطراف ذات العلاقة

دخل الفوائد خلال العام	٩١	٢,٤٠٥	٣٧٤
تكلفة الفوائد خلال العام	٥	٤٨	٥٥٦
مكافآت الإدارة العليا			
الرواتب والمزايا الأخرى قصيرة الأمد	١,٦٠٨	٤,١٤٧	٢,٩٧٧
مزايا التقاعد	٣١	٢١٣	٩٦
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ورسوم الحضور	١٥٨	١٨٤	١٩٩
مكافآت أعضاء مجلس الإشراف الشرعي	٤	٥٠	٤٤

عند ممارسة البنك لنشاطه المعتاد، يقوم البنك بإبرام صفقات مع مساهميه وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وهيئة الرقابة الشرعية والمدققين الشرعيين والشركات التي لها مصلحة مؤثرة. يتم إبرام هذه الصفقات على أساس تجاري ويتم اعتمادها من جانب الجهات التي لها الصلاحيات المناسبة تحت الرقابة من مجلس الإدارة وبما يتماشى مع القوانين والأنظمة المطبقة.

يوضح الجدول التالي الأرصدة الإجمالية والدخل والمصاريف من التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وهي كما يلي:
(بالألف ريال)

يوضح الجدول التالي المبلغ الإجمالي والدخل والمصاريف من التعاملات مع المساهمين الذين يملكون 10% أو أكثر من أسهم البنك.

	٢٠١٧	٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩
القروض والسلفيات	-	٤,٠٠٠	-
القروض الموزعة خلال الفترة	٥,٥٨٠	٤,٠٠٠	-
القروض المسددة خلال الفترة	(٢٣,٧٦٥)	-	-
الودائع خلال العام	١,٢٦٢	٢,٣٩٥	٢,٤٣٥
الودائع المستلمة خلال العام	١٨	٢,٠٠٩	٤٠
الودائع المدفوعة خلال العام	(٤,٣٥٢)	(٨٧٥)	-
دخل الفوائد خلال العام	٦٢	٤٢	-
تكلفة الفوائد خلال العام	١٤	١٢	-

كما في ٣١ مارس ٢٠١٩، لم يتم العجز عن سداد أي من القروض التي تم منحها لأي من الأطراف ذات العلاقة (حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨: لا يوجد؛ مارس ٢٠١٨: لا يوجد)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩
الإدارة العليا			
القروض والسلفيات	٢,٦٥٩	٢,٣٣٠	٣,٠١١
القروض الموزعة خلال الفترة	٥٩٠	١٦٥	٨٩٠
القروض المسددة خلال الفترة	(٦٥٥)	(٣٠٤)	(٧٦)
الودائع خلال العام	٧٢٥	٩٨٥	١,٥٩٣
الودائع المستلمة خلال العام	١,٣٤٨	٤١٠	٣٥٥
الودائع المدفوعة خلال العام	(١,٢٠٠)	(١٣٤)	(٢٩٩)
الدخل من الفائدة خلال العام	١٣٣	٩٩	٦
الأطراف الأخرى المعنية			
القروض والسلفيات	٦,١٥٨	٨٤,٠٥٨	٤٨,٨٩٩
القروض الموزعة خلال الفترة	١٦,٩٥٦	٨٧,٥٥٤	٢١,٨٥٦
القروض المسددة خلال الفترة	(١٤,٢١٢)	(٤,٤٦٢)	(٤)
الودائع خلال العام	١٠,١٦٥	٧,٩٦٣	٤,٣٢٢
الودائع المستلمة خلال العام	١١,٢٤٢	٨,٢٠٧	١,٤٢٥
الودائع المدفوعة خلال العام	(١٣,٥٦٢)	(٣,٦٢١)	(٥٥٥)

الفصل التاسع: عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها

• تخفيض الطلب من عملائه للتمويل وبالتأثير السلبي على جودة التمويل القائم للبنك، وبذلك تزيد احتمالية خسائر إعاقة وبذلك تخفض الربحية؛ و/أو

• التسبب في سحب بعض كبار المودعين المعينين لودائعهم (كلياً أو جزئياً) لتلبية احتياجات سيولتهم الخاصة، ما ينتج عنه أن يضطر البنك إلى البحث عن مصادر بديلة وأكثر غلاءً للتمويل. وانظر إلى عوامل المخاطر ١،٣ وعوامل المخاطر ١،٩ أدناه.

إضافةً لذلك، وبما أن أسعار النفط المنخفضة لها أثر سلبي على الإنفاق الحكومي، فقد يؤثر ذلك على وضع البنك المالي بشكل غير مباشر عن طريق تأثيره على قطاعات النفط والغاز، والأعمال البنكية والتجارة والإنشاءات والعقارات والسياحة على وجه الخصوص. هذا، وأي تخفيض في دخل السلطنة سيكون من شأنه تخفيض احتمال و/أو مدى توفر الدعم المالي الحكومي للبنوك العمانية، بما فيها البنك، في حال تطلب مثل هذا الدعم مستقبلاً.

العامل المخفف: التحسّن النسبي في أسعار النفط، الإصلاحات المالية التي يتم القيام بها والأداء المالي المرضي للبنك.

٢-١ البنك عرضة لمخاطر الائتمان ولديه تركيز عملاء كبير لمخاطر الائتمان

إن المخاطر الناشئة عن التغييرات السلبية في جودة الائتمان وقابلية استرداد القروض والأوراق المالية والمبالغ المستحقة من الأطراف المقابلة متأصلة في نطاق واسع من أعمال البنك، وبصفة أساسية في أنشطته للإقراض والاستثمار. وعلى وجه الخصوص، فإن البنك عرضة للمخاطر بأن المقترضين يمكن ألا يسددوا قروضهم وفقاً لبنود تعاقدهم وأن الضمانة المؤمنة لسداد هذه القروض قد تكون غير كافية. ويقوم البنك بشكل متواصل بمراجعة وتحليل محفظة قروضه ومخاطر الائتمان، ويقوم البنك بتقدير خسائره المحتملة على القروض بناء على - من بين أشياء أخرى - تحليله معدلات الجنوح التاريخية والحالية وإدارة القروض وتقييم الأصول المرتبطة بها، علاوةً على العديد من الافتراضات الإدارية الأخرى. ولكن، هذه التحليلات الداخلية والافتراضات قد تنشئ توقعات غير دقيقة لأداء الائتمان، وخصوصاً في مناخ اقتصادي متذبذب.

ويمكن أن تنشأ خسائر الائتمان كذلك من تدهور في جودة الائتمان الخاص بمقترضين معينين، أو مصدرين وأطراف أخرى مقابلة للبنك، أو من تدهور عام في الأحوال الاقتصادية المحلية أو الدولية، أو من مخاطر نظامية ضمن الأنظمة المالية، والتي من شأن أي منها أو كلها أن تؤثر على قابلية استرداد وقيمة أصول البنك وتتطلب زيادة في مخصصات البنك لإعاقة القروض والأوراق المالية والتعرضات الائتمانية الأخرى.

وتزداد مخاطر ائتمان البنك بزيادة تركيزات المخاطر. ولدى البنك تركيزات كبيرة لمخاطر العملاء. على سبيل المثال، إن أعلى ٢٠ حالة قرض للعملاء كما بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩م نسبة ٢٦,٢٢٪ من مجموع قروض عملائه وسلفياتهم وتمويلهم وبلغ أعلى ١٠ حالات قرض للعملاء كما بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩م نسبة ١٥,٩٣٪ من مجموع قروض عملائه وسلفياتهم وتمويلهم. إضافةً لذلك، فإن لدى البنك تركيز مخاطر جغرافي كبير. راجع عوامل المخاطر ١,٣ أدناه. وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩م، قام البنك بتقديم توقعات لمخصصات الخسائر الائتمانية بمبلغ يصل إلى ١,٦ مليون ريال عماني وقام بترحيل مجموع مخصصات الانخفاض بقيمة ٧٨,٢٢٤ مليون ريال عماني على قروضه ومقدماته مقارنة مع مجموع مخصصات الانخفاض بلغت ٤٨,١٥٥ مليون ر.ع. كما في ٣١ مارس ٢٠١٨م. وأي إخفاق من قبل البنك في المحافظة على جودة أصوله من خلال سياسات إدارة المخاطر الفعالة يمكن أن يؤدي إلى مخصصات خسائر قروض أعلى وينتج في مستويات أعلى من حالات التخلف والشطب. إضافةً لذلك، يمكن للبنك المركزي في أي وقت من الأوقات أن يقوم بتعديل أو استكمال خطوطه الإرشادية ويتطلب إجراء مخصصات إضافية بالنسبة لمحفظة قروض البنك إن قرر ذلك (متصرفاً بصفته المنظم المتعلق بالقطاع البنكي العماني) بأنه من المناسب القيام بذلك. وفي حال أي طلب بإجراء مخصصات إضافية، فإنه اعتماداً على الكم والتوقيت بالضبط، فيمكن أن يكون لهذه المخصصات أثر سلبي على الأداء المالي للبنك. راجع عوامل المخاطر ١,٤ أدناه.

العامل المخفف: بلغت القروض المتعثرة في السداد في ٣١ مارس ٢٠١٩م ٣,٢٢٪ (في ٣١ مارس ٢٠١٨م كانت القروض المتعثرة تمثل ٢,١٧٪) من إجمالي القروض. يقوم البنك بشكل مستمر بمراجعة وتحليل محفظة القروض ومخاطر الائتمان.

قد يخضع الاستثمار في أسهم الإصدار لعدد من المخاطر. قبل اتخاذ قرار بشأن الاستثمار في أسهم الإصدار، ينبغي على مقدمي طلبات الاكتتاب أن يدرسوا بعناية ويقوموا بتقييم المخاطر الأساسية في أعمال البنك المقترحة، بما في ذلك المخاطر المبينة أدناه مع المعلومات الموجودة في نشرة الإصدار هذه. يمكن أن يكون لهذه المخاطر أثر سلبي على أعمال البنك المقترحة والظروف أو النتائج المالية المتوقعة وفي هذه الحالة، يمكن لمقدمي الطلبات خسارة كل أو جزء من استثماراتهم. كما يمكن أن يكون للمخاطر الإضافية وغير الأكيدة أثر سلبي على أعمال البنك المقترحة.

وإن عوامل المخاطر التالية غير شاملة، حيث يمكن أن يكون هناك مخاطر إضافية وغير أكيدة حالياً أو يعتقد البنك ألا يكون لها أثر جوهري، يمكن أن يكون لها أثر على البنك وعملياته المقترحة فإذا تطورت أي من هذه الشكوك إلى وقائع فعلية فإن عمليات البنك المقترحة والنتائج الفعلية يمكن أن تتغير مادياً عن التوقعات المالية الواردة في نشرة الإصدار هذه. وتجدر الملاحظة كذلك بأن البنك يعتزم اتخاذ خطوات و/أو تدابير ضرورية من أجل تخفيف المخاطر المشار إليها أدناه علاوة على تلك التي قد تسببها عوامل خارجة عن سيطرة البنك بما في ذلك وعلى وجه الخصوص عوامل ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية.

وينبغي على مقدمي طلبات الاكتتاب أن يعتبروا بعناية ملائمة الاستثمار في أسهم الإصدار بالنسبة لهم على ضوء المعلومات في نشرة الإصدار وظروفهم الخاصة.

١ عوامل المخاطرة الخاصة بالبنك وكيفية تخفيفها

١-١ إن أعمال البنك، ووضعه المالي، ونتائج عملياته وتوقعاته تتأثر وستواصل التأثير بالظروف الاقتصادية، وأي تدهور في الظروف الاقتصادية في عُمان من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً مادياً على البنك.

وتركز أعمال البنك على السلطنة ونتائج عملياته تتأثر بالظروف الاقتصادية في عُمان، والتي يمكن أن تتأثر بالظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كانت كل عرضة مخاطر ائتمان البنك تجاه أطراف مقابلة واقعة في الشرق الأوسط، وبشكل أساسي في عُمان.

تعتمد اقتصاديات عُمان ومعظم الدول الأخرى في الشرق الأوسط على النفط والغاز والصناعات المرتبطة بهما، وكذلك الأسعار وكميات الإنتاج الخاصة بهذه السلع. فعلى سبيل المثال، إيرادات النفط والغاز تشكل دخلاً رئيسياً من الناتج المحلي للسلطنة. ولكن أصبحت أسعار النفط والغاز متذبذبة في السنوات الأخيرة. وكان متوسط سعر النفط الخام السنوي للسلة المرجعية لأوبيك يتجاوز ١٠٠ دولار أمريكي في كل من ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ولكن في سنة ٢٠١٤، كان السعر المتوسط السنوي ٩٦,٢٩ دولاراً أمريكياً مع انخفاض الأسعار بحدّة في النصف الثاني من تلك السنة. بلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي إي للنفط الخام من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٦ ٤٢,٩٧ دولاراً أمريكياً وبلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي إي للنفط الخام في يوليو ٢٠١٧ ٤٧,٦٢ دولاراً أمريكياً. (بلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي إي للنفط الخام (للفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٨) ٦٢,٥٤ دولاراً أمريكياً) (وبلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي إي للنفط الخام في ديسمبر ٢٠١٨م ٤٩,١٧ دولاراً أمريكياً) (مصدر المعلومات: بلوم برج). وقد بينت تحركات أسعار سلة أوبيك المرجعية التذبذب التاريخي في أسعار النفط الخام العالمية ولا يقصد الاستدلال بأن دخل البنك من إنتاج النفط الخام مرتبط بشكل مباشر بسعر السلة المرجعية لأوبيك.

وفي حال استمرار أسعار النفط الخام المنخفضة لمدّة طويلة، فمن المحتمل أن يكون لذلك أثر سلبي كبير على الاقتصاد العماني ودخلها ووضعها المالي. ويحتمل أن تؤثر هذه الآثار تأثيراً سلبياً مادياً على البنك بما يلي:

صعوبة في حبس الرهن على ضمانه (بما في ذلك أي ضمانه عقارية) أو فرض الضمانات أو غيره من ترتيبات دعم ائتمان طرف ثالث عندما يتخلف المدينون في قروضهم.

إضافةً لذلك، حتى لو كانت مصالح الضمان هذه قابلة للفرض في المحاكم العُمانية، فإن الوقت والتكلفة المرتبطة بفرض مصالح الضمانه في عُمان قد يحيل الأمر غير اقتصادي للبنك متابعة مثل هذه الإجراءات، مما يؤثر سلباً على قدرة البنك في استرداد خسائر قروضه. وحتى في حال حيازة البنك للأصول العقارية نتيجة لفرض الضمانه، فإن القانون المصرفي العماني يطلب من البنك أن يتصرف بالعقار خلال ١٢ شهراً من حيازته له ما لم يتم الحصول على تمديد من البنك المركزي، الأمر الذي قد ينجم عنه أن يطلب من البنك بيع الأصول في وقت قد يكون سعرها السوقية متدنياً أو عدم القدرة على إدراك (أو تحقيق) القيمة الكلية للأصول المعنية.

العامل المخفف: يتم التحوط ضد هذا الخطر عبر اتباع التوجيهات التشريعية التي تتطلب الحصول على بيانات مالية مدققة من كل العملاء الذين لديهم قروض بقيمة ٢٥٠ ألف ريال من البنك أو ٥٠٠ ألف ريال من النظام المصرفي وذلك قبل نهاية ١٢ يوماً من نهاية السنة المالية.

٦-١ البنك عرضة لانخفاض قيم الممتلكات في عُمان على الضمانه الداعمة لقروضه بالتجزئة والجملة والمؤمنة بالرهون على العقار.

العامل المخفف: كما في ٣١ مارس ٢٠١٩، فإن المحفظة الإقراضية للبنك مغطاة بشكل جيد ضد كل المخاطر المتوقعة وذلك من خلال - مخصصات ملائمة (مخصص قروض متعثرة) .

٧-١ إن لدى البنك التزامات وتعهدات كبيرة طارئة ومرتبطة بالائتمان، والتي قد تؤدي لخسائر محتملة

يصدر البنك التزامات قروض وضمانات وخطابات اعتماد غير قابلة للنقض، كلها مقيدة خارج الميزانية حتى يحين الوقت الذي يتم فيه تمويلها بالفعل أو إلغاؤها. ورغم أن هذه الالتزامات طارئة، فإنها تعرض البنك لمخاطر الائتمان والسيولة على حد سواء. ورغم أن البنك يتوقع أن جزءاً فقط من التزاماته بالنسبة لهذه التعهدات سيتم إحداثها وتمويل ذاتها وفقاً لذلك، فيمكن للبنك أن يحتاج لأداء هذه المدفوعات بالنسبة لجزء أكبر من هذه الالتزامات عما كان يتوقعه لا سيما في الحالات التي يسود فيها تدهور عام في ظروف السوق. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى أن يحتاج البنك للحصول على تمويل إضافي، ممكناً خلال إشعار قصير نسبياً، مما قد يكون له أثر سلبي على أعماله. وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩، كان للبنك مبلغ ٥٠٠ مليون ر.ع. مستحقاً في مثل هذه الالتزامات الطارئة، وذلك ما يعادل ١٧,٠٧٪ من قروض عملائه وسلفياتهم وتمويلهم والالتزامات الطارئة مجتمعة.

العامل المخفف: إنّ المعايير المتبعة في البنك في منح الإلتزامات غير الممولة هي نفسها المتبعة بالنسبة للالتزامات الممولة ممّا يؤدي لاستبعاد احتمال ازدياد مخاطر الائتمان بالنسبة للالتزامات المحتملة.

٨-١ يمكن أن يتأثر البنك سلباً بضعف أو الضعف الملحوظ للمؤسسات المالية الأخرى والأطراف المقابلة والنظيرة، ما قد ينتج عنه مشاكل سيولة كبيرة في المنظومة البنكية أو خسائر أو حالات تخلف. يقتصر التعرض للكيانات الخارجية للخزينة لفترات قصيرة جداً في أقل من شهر. بالإضافة إلى ذلك، ولمعالجة السيولة، فإن معظم تمويلاتنا تكون لمدد طويلة مثل الاقتراض لمدة سنة وتمويل مشترك لمدة ثلاث سنوات

مقابل إطار القيد على السيولة والتكلفة العالية للأموال في سوق الإقراض بين البنوك، وتقديم المستوى العالي من الاعتماد المتبادل بين المؤسسات المالية، الأمر الذي أصبح واضحاً جداً عقب إفلاس ليمان برونزر سنة ٢٠٠٨م، ويخضع البنك لمخاطر التدهور، والسلامة التجارية والمالية، أو السلامة الملحوظة، للمؤسسات المالية الأخرى. وضمن قطاع الخدمات المالية، فإن تخلف أية مؤسسة واحدة قد ينتج عنه خسائر كبيرة، وحالات تخلف محتملة، من مؤسسات أخرى. وحسبما جرى في سنة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، فإن حالات القلق حول مؤسسة واحدة أو تخلفها، قد يؤدي كذلك إلى حالات نقص كبيرة في السيولة، أو الخسائر

٣-١ قروض عملاء البنك، وسلفياتهم وتمويلهم وقاعدة ودائعه مركزة في الشرق الأوسط، وبشكل أساسي في عُمان

شكلت ودائع عملاء البنك ٦٩,٧٢٪ من مجموع التزاماته بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩ وقد تم قبول ٦٦,٠٧٪ من ودائع العملاء كما في ٣١ مارس ٢٠١٨ أطراف عمالية نظيرة. وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩، شكلت ودائع أعلى ٢٠ عميلاً نسبة ٥٢,١٣٪ من مجموع ودائع عملائه وشكلت ودائع أعلى ١٠ عملاء نسبة ٤١,٩٦٪ من مجموع ودائع عملائه.

وأي سحب لجزء كبير من هذه الودائع الكبيرة (الأمر الذي يحتمل وقوعه في الأوقات التي يكون فيها دخل الحكومة تحت ضغط) قد يكون له أثر سلبي على أعمال البنك، ونتائج العمليات والوضع المالي، وكذلك قدرته على الوفاء بتنظيمات البنك المركزي الخاصة بالسيولة. وأي سحب من هذا القبيل قد يتطلب من البنك أن يبحث عن موارد إضافية للتمويل (سواءً على شكل ودائع أو تمويل الجملة)، الأمر الذي قد لا يكون متوفراً للبنك بنود مقبولة تجارياً أو على الإطلاق. وأي إخفاق في الحصول على تمويل بديل يحتمل أن يؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ أو إنماء محفظته الإقراضية أو زيادة تكلفة تمويله الإجمالية، وأي منها من شأنه أن يحدث أثراً سلبياً مادياً على أعماله.

٤-١ الانخفاض الكبير في جودة قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم يمكن أن يؤثر تأثيراً مادياً سلبياً على أعماله

بلغت قروض البنك المتعثرة (وتعرف بأنها قروض بلغ استحقاق سداد فوائدها والمبلغ الأساسي أو المبالغ الأخرى أكثر من ٩٠ يوماً) مبلغ ٧٨,٢٢٤ مليون ر.ع. بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩ مقارنةً بمبلغ ٤٨,١٥٥ مليون ر.ع. بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٨ م ومبلغ ٣٥,٤٥٦ مليون بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٧ م. وبلغت نسبة قروض البنك المتعثرة (وتعرف بأنها نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع إجمالي قروض العملاء وسلفياتهم وتمويلهم) نسبة ٣,٢٪ بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩ م مقارنةً بنسبة ٢,٢٪ بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٨ م ونسبة ١,٨٪ بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٧ م.

وأي تدهور مستقبلي كبير في محفظة قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم قد ينتج عنه زيادة في القروض المتعثرة وعليه قد يؤثر تأثيراً سلبياً مادياً على أعماله.

العامل المخفف: لقد قام البنك بوضع نظام لتصنيف المخاطر بالنسبة لمحفظه الإقراض الخاص بقطاع الشركات، ولقد ظل تصنيف هذه المحفظة مستقرًا بتصنيف (متوسط).

٥-١ يمكن أن تزداد مخاطر ائتمان البنك بسبب أن بعض مدينيه غير قادرين أو غير راغبين في تزويد جودة وكمية البيانات المالية التي يريدها البنك وبسبب القيود على قدرته في فرض الضمان في السلطنة

رغم أن البنك يطلب الإفصاح المنتظم لمعلومات مدينيه المالية، إلا أن بعض المدينين، ولا سيما عملاء التجزئة والمشاريع الصغيرة إلى المتوسطة، لا يفعلون ذلك، أو لا يقدرّون أن يزودوا جودة وكم المعلومات التي يبحث عنها البنك. هذا، ولا يمكن أن تقدم هذه البيانات المالية دائماً صورة كاملة أو مقارنة للحالة المالية لكل مدين من هذا القبيل. على سبيل المثال، القوائم المالية الخاصة بمديني البنك ليس (ما لم تكن مدرجة عموماً) مطلوب تقديمها طبقاً لمعايير التقارير المالية العالمية IFRS أو تدقيقها وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق.

إن عدم توفر الكم أو الجودة الكافية للبيانات المالية بالنسبة لبعض مديني البنك قد ينتج عنه إخفاق البنك في التقييم الدقيق للوضع المالي وجدارة الائتمان لهؤلاء المدينين، مما يؤدي إلى زيادة مخصصات الانخفاض، لاسيما في أوقات تدهور الظروف الاقتصادية.

إن ممارسة رهن الأصول (مثل رهن الأسهم أو ضمانه الرهن القانوني على أصول عقارية) للحصول على قرض بنكي يخضع لبعض الحدود والقيود الإدارية بموجب القانون العماني. ونتيجة لذلك، فلا يمكن فرض الضمانه على بعض الأصول المعينة في المحاكم العمانية. هذا، ولا توجد معالجات مساعدة ذاتية متوفرة للدائنين في سيناريو فرض بموجب القانون العماني ولذلك فإن الحق في المطالبة بالدين متوفر فقط عن طريق إجراءات رسمية للمحكمة. وعلى ذلك، فيمكن أن يواجه البنك

أعمال البنك وتوقعاته، وقد يؤدي إلى احتمال إعساره.

العامل المخفف: قام البنك بتأسيس قاعدة عملاء متنوعة مع البنوك المختلفة وموزعة على مختلف أنواع وقطاعات البنوك، سواء كان محلياً أو دولياً، وذلك للتقليل من هذه المخاطر. بالإضافة لذلك، يقوم البنك بالاحتفاظ بأصول سائلة بمستويات معقولة لضمان توفر النقد بسرعة لمقابلة الالتزامات، حتى في الظروف الصعبة. كما قامت إدارة البنك باعتماد سياسة السيولة الطارئة لمقابلة مخاطر السيولة المحتملة بالإضافة إلى اتباع سياسة لجنة الأصول والالتزامات. يقوم البنك أيضاً بالاحتفاظ باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي العماني ويتمتع بخطط تمويل متنوعة من بنوك ومؤسسات مالية.

١-٠ | يخضع البنك لتنظيم وامتنال مكثف مع إمكان حدوث التغييرات في هذا التنظيم أو تفسيره وفرضه، والتي قد تكون مكلفة وأي إخفاق من قبل البنك بالامتثال بهذا التنظيم قد ينتج عنه تنفيذ الجزاءات والغرامات على البنك

يخضع البنك لعدد من الضوابط المتعلقة والتنظيمية والمصممة للحفاظ على أمان وسلامة البنوك، وضمان امتثالها بالأغراض الاقتصادية وغيرها والحد من تعرضها للمخاطر. وتتضمن هذه الضوابط القوانين والتنظيمات الصادرة عن البنك المركزي، والهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية.

إضافة لذلك، ومن أجل قيام البنك بأعماله وتوسيعها، فإنه من الضروري للبنك الحفاظ أو الحصول على مختلف التراخيص والتصاريح والموافقات والاعتمادات من مختلف الجهات التنظيمية والقانونية والإدارية والضريبية وغيرها من الجهات والهيئات الحكومية. والإجراءات للحصول على هذه التراخيص والتصاريح والموافقات والاعتمادات عادة ما تكون مطولة ومعقدة وغير متوقعة ومكلفة. وفي حال عدم قدرة البنك على الحفاظ أو الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات والاعتمادات ذات الصلة، فإن قدرته على تحقيق أغراضه الاستراتيجية قد تعاق.

وإن التغييرات في التنظيمات المعمول بها (بما فيها التفسيرات الجديدة للتنظيمات القائمة) قد تزيد أيضاً من تكلفة قيام البنك بأعماله. وليس من الممكن دائماً للبنك أن يتوقع متى سيتم إدخال أنظمة جديدة من قبل الجهات المعنية بالسلطنة. وهذا من شأنه أن يخلق مخاطر قد تتأثر ربحية البنك بصورة سلبية نتيجة لكونه غير قادر على الإعداد للتغييرات التنظيمية بشكل كافٍ. علاوة على ذلك، زيادة التنظيمات أو التغييرات في القوانين والتنظيمات والأسلوب الذي تفسر بها أو يتم فرضها قد يكون لها أثر سلبي مادي على أعمال البنك، ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته.

ويطلب من البنك كذلك الامتنال بمعرفة عميلك المعمول بها، وقوانين وتنظيمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما فيها تلك المتعلقة بدول خاضعة لعقوبات وطنية ودولية، وقوانين مكافحة الفساد المرعية في نطاقات السلطنة التي يعمل بها. وعلى فرض إخفاق البنك أو ملاحظة إخفاقه في الامتنال بهذه القوانين المعمول بها وغيرها، فقد تتضرر سمعته تضرراً جوهرياً، مع آثار سلبية تالية على أعماله وتوقعاته. هذا، فإن عدم امتثال البنك بأية تنظيمات معمول بها قد يعرض البنك إلى التزامات وغرامات محتملة، والتي قد تكون كبيرة.

العامل المخفف: يتوقع من الجهة التنظيمية لقطاع البنوك بإعداد سياسات التي تعمل على تحسين أداء قطاع البنك ونموه على المدى الطويل. بالإضافة، للبنك فريق إداري ذي خبرة جيدة للاستجابة بشكل مناسب لهذه التطورات.

١-١ | يمكن أن يحد أي تغيير سلبي في تصنيفات البنك الائتمانية قدرته على جمع التمويل وقد يزيد من تكاليف استدانته

حصل البنك حالياً على تصنيفات طويلة الأمد BB مع نظرة مستقرة من وكالة فيتش وBBB- مع نظرة مستقرة من وكالة كايبتال انتليجنس وBa2 مع نظرة سلبية من وكالة موديز. الغرض من تصنيفات موديز هو قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزامات ديونه حين استحقاقها، وتعد عاملاً مهماً في تقرير تكلفة استدانته.

وقد ذكرت وكالات التصنيف الثلاثة صراحة أن مساهمة الحكومة الكبيرة، المباشرة وغير المباشرة، في البنك تعد عاملاً هاماً في دعم التصنيف. وفي ٢١ مارس ٢٠١٩، قامت وكالة فيتش بتخفيض التصنيفات على عدد من البنوك العمانية، بما فيها

أو حالات تخلف مؤسسات أخرى، لأن السلامة التجارية والمالية للعديد من المؤسسات المالية مرتبطة عن كثب نتيجة لائتمانها وتداولها وتخليصها وعلاقات أخرى بينها. وحتى قلة جدارة الائتمان الملحوظ لطرف نظير أو مجرد تساؤلات حول ذلك قد تؤدي إلى مشاكل سيولة عبر السوق وخسائر أو حالات تخلف من قبل البنك أو مؤسسات أخرى. ويشار إلى هذه المخاطر عادة «مخاطر نظامية»، ويمكن أن تؤثر سلباً كذلك على وسطاء ماليين آخرين، مثل وكالات التخليص ودور التخليص وشركات الأوراق المالية والصرافة، والذين يتفاعل البنك معهم بصفة يومية. ويمكن أن يكون للمخاطر النظامية، إن وقعت، أثر سلبي مادي على قدرة البنك في جمع أموال جديدة وعلى أعماله وتوقعاته.

العامل المخفف: يقوم البنك حالياً باتباع سياسة اقتراض طويلة المدى لتجنب مشاكل السيولة على المدى القصير، وذلك من خلال وجود مصادر تمويل متنوعة من داخل وخارج المنطقة يعملون مع البنك. بالإضافة إلى ذلك، ولمعالجة السيولة، فإن معظم تمويلاتنا تكون لمدد طويلة مثل الاقتراض لمدة سنة وتمويل مشترك لمدة ثلاث سنوات ويقوم البنك بالتنوع في مصادر التمويل من خلال القروض المجمعة، والتي تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار، الشيء الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر المترتبة عن ضعف أداء الممولين وفشلهم في الوفاء بالتزاماتهم. كما يقوم البنك بشكل مستمر بمحاولة جذب خطوط تمويل إضافية لدعم السيولة وتعزيز الاحتياطيات النقدية في شكل أصول سيادية عالية السيولة.

١-٩ | يخضع البنك لمخاطر أن السيولة قد لا تتوفر بسهولة أو قد تتوفر فقط بتكلفة كبيرة

إن مخاطر السيولة هي أن البنك لن يكون قادراً على الوفاء بالتزاماته، بما فيها تعهدات التمويل، حيثما تصبح مستحقة. وإن هذه المخاطر متأصلة في العمليات البنكية ويمكن أن تزداد بعدد من العوامل المحددة لمشاريع معينة، بما فيها الاعتماد المبالغ فيه على مصدر معين للتمويل (بما في ذلك، على سبيل المثال، التمويل قصير الأمد والتمويل لأجل يوم)، أو التغييرات في التصنيفات الائتمانية أو الظواهر المنتشرة عبر السوق مثل -الكوارث الكبرى. وقد عانت أسواق الائتمان عبر العالم انخفاضاً حاداً في السيولة في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٨م والنصف الأول من سنة ٢٠٠٩م. ومنذ ذلك الحين كانت ظروف السوق متذبذبة مع مواصلة معاناة المؤسسات المالية لفترات انخفاض في السيولة.

ملاحظة مخاطر الأطراف النظيرة من بين المؤسسات المالية زاد أيضاً بشكل كبير منذ الربع الأول من سنة ٢٠٠٨م، مما أدى إلى تخفيض في الموارد التقليدية للسيولة، مثل أسواق الدين، ومبيعات الأصول واسترداد الاستثمارات. وقد تكون وسيلة وصول البنك إلى هذه الموارد التقليدية للسيولة مقيدة أو متوفرة فقط بتكلفة أعلى.

علاوة على ذلك، فقد يحد الشك أو التذبذب في أسواق المال والائتمان قدرة البنك على إعادة تمويل الالتزامات المستحقة بتمويل طويل الأمد أو زيادة تكلفة هذا التمويل. وإن حصول البنك لأي تمويل إضافي قد يحتاج إليه سيعتمد على عوامل مختلفة، بما فيها ظروف السوق، توفر الائتمان عموماً وللمقترضين في قطاع الخدمات المالية على وجه التحديد، وحالة البنك المالية، وتصنيفات الائتمان وقدرة الائتمان.

وقد اعتمد البنك تاريخياً على ودائع العملاء قصيرة الأجل في طبيعتها بصفة رئيسية، للوفاء بمعظم احتياجات التمويل. ويخضع توفر الودائع إلى التذبذب بسبب عوامل خارجية تحكم البنك، بما فيها فقدان الثقة المحتملة وضغوط المنافسة، وقد ينتج ذلك في التدفق الخارج للودائع في غضون فترة زمنية قصيرة. وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩م، حوالي ٣٨,٢٪ من مجموع ودائع البنك (بما فيها المبالغ المستحقة لبنوك ومواقع أموال السوق الأخرى) كان لها استحقاقات متبقية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل أو كانت قابلة للدفع حسب الطلب، وحوالي ٢٦,٢٦٪ كان لها استحقاقات لمدة سنة واحدة أو أقل أو كانت قابلة للدفع حسب الطلب. إضافة لذلك، فإن البنك معتمد على بعض الودائع الكبيرة المعينة من مجموعة محدودة من العملاء المرتبطين بالحكومة وشركات القطاع الخاص. راجع عوامل المخاطرة ١,٣ أعلاه.

فإذا قام جزء كبير من مودعي البنك بسحب ودائعهم حسب الطلب أو لا يقومون بتمديد ودائعهم الموقوتة عند استحقاقها، فقد يحتاج البنك للبحث عن موارد أخرى للتمويل أو قد يتوجب عليه بيع أصول للوفاء بمتطلبات تمويله. ولا يمكن أن يوجد ضمان بأن البنك سيكون قادراً على الحصول على تمويل إضافي عند الطلب أو بأسعار لن تؤثر على قدرة البنك في المنافسة بفعالية، وإذا أجبر البنك على بيع أصول للوفاء بمتطلبات تمويله، فقد يعاني خسائر مادية نتيجة لذلك. وفي حالات متطرفة، في حال عدم قدرة البنك على إعادة تمويل أو إحلال هذه الودائع بموارد بديلة للتمويل للوفاء باحتياجاته للسيولة، من خلال الودائع، أو الأسواق بين البنوك، أو أسواق المال العالمية أو من خلال مبيعات الأصول، فسوف يكون لذلك أثر سلبي مادي على

البنك، على أساس نظرتها أن قدرة الحكومة العمانية على دعم النظام البنكي قد ضعفت، وبصفة رئيسية نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

ولكن، من المهم ملاحظة أن الحكومة العمانية ليست عليها أي التزام (تعاقدى أو غيره) بدعم أي بنك عماني (بما فيها البنك)، ولا يوجد يقين بأن الحكومة سوف تقوم بذلك في المستقبل. ونتيجة لذلك، فينبغي على المستثمرين عدم الاعتماد على وجود أي دعم من هذا القبيل مستقبلاً في اتخاذ قرارهم بالاستثمار (في هذه السندات الرأسمالية).

إن تخفيض منزلة البنك إما في تصنيفات الائتمان، أو التغيير في النظرة إلى السالب، قد يزيد من تكلفة استدانة البنك، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أعماله، ووضعته المالي، ونتائج عملياته وتوقعاته. إن تخفيض منزلة البنك إما في تصنيفات الائتمان، أو التغيير في النظرة إلى السالب، قد يحد أيضاً من قدرة البنك على جمع المال. هذا، وقد تؤثر التغييرات الفعلية أو المتوقعة في التصنيف الائتماني للبنك على القيمة السوقية للإصدار.

إضافةً لما سبق، قد لا يعكس التصنيف الائتماني المسند للبنك الأثر المحتمل لجميع المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الإصدار، أو في السوق أو أي من العوامل الإضافية التي نوقشت في هذا المستند، والعوامل الأخرى قد تؤثر على قيمة الإصدار. وإن تصنيف أوراق مالية لا يعد بمثابة توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية. فقد تخضع التصنيفات للمراجعة أو السحب في أي وقت من الأوقات من قبل وكالة التصنيف المسندة وينبغي تقييم كل تصنيف بصورة مستقلة عن أي تصنيف آخر.

العامل المخفض. كان آخر تخفيض في التصنيف في ٢١ مارس ٢٠١٩ من جانب وكالة فيتش وفي ١٧ إبريل ٢٠١٨ من جانب كاييتال انتليجنس و ٧ مارس ٢٠١٩ من جانب وكالة موديز. لم يحدث أي خفض في التصنيف الائتماني للبنك منذ ذلك الحين.

١٢- قد يخضع البنك لمنافسة شديدة متزايدة

أصبح القطاع البنكي العماني أشد تنافسية، موجهاً بعوامل مثل زيادة عدد المؤسسات المالية، بما فيها المؤسسات المالية الأجنبية، التي تعمل أو تستثمر في البلاد. إن زيادة الاستثمار في القطاع من قبل المؤسسات المالية العمانية غير البنوك (مثل شركات تمويل التجارة)، وكذلك المؤسسات المالية غير العمانية (وخصوصاً بالنسبة للتمويل ذي الحجم الضخم، مثل تمويل المشاريع) قد سهل استخدام نطاق أوسع لموارد التمويل من قبل عملاء الشركات (مثل إصدارات السندات والأسهم) وزاد من نطاق المنتجات والخدمات وتعقيدها التكنولوجي التي يتم تقديمها لكل من أسواق الأعمال البنكية للشركات والتجزئة على حد سواء. ورغم أن البنك يقدم نطاقاً واسعاً من التمويل ويواصل التركيز على تعزيز ما يقدمه من منتجات وخدمات، مع تطوير جودة خدمته لعملائه وتحسين قنوات تقديمه، إلا أن البنك لا يمكنه أن يتأكد من أن عملاءه لن يختاروا تحويل بعض أو كل أعمالهم إلى منافسيه أو أن يبحثوا عن مصادر بديلة للتمويل من هؤلاء المنافسين. وقد يكون لهذه الخيارات أثر سلبي مادي على أعمال البنك.

يسيطر على القطاع البنكي العماني حالياً ثلاثة بنوك وتستحوذ على أكثر من نصف حجم الائتمان في السوق المحلي. ويعد بنك صحار الدولي رابع أكبر بنك في عمان من حيث مجموع الأصول. وبالنظر إلى التداخل في الخدمات المقدمة وقاعدة العملاء في عمان، فإنه من الممكن أن واحد أو أكثر من منافسي البنك قد يختار الاندماج أو الاتحاد في عمليتهما وإن المنافع التي قد تنتج من مثل هذا الاندماج أو الاتحاد قد تمكن منافسو البنك من تعزيز مواردهم المالية بشكل كبير، والوصول للتمويل وما يقدمونه من منتجات.

العامل المخفف: بصرف النظر عما سلف، فإنّ البنك يظل، وسيظل على إطلاع بالمستجدات والمتغيرات في أحوال السوق، كما أنه قام بدراسة السوق والمنافسة المتوقعة وقام بتصميم منتجات وخدمات ملائمة لمقابلة احتياجات السوق، وسيظل يقوم بذلك، على الوجه الأفضل وفق رؤية مجلس الإدارة. يملك البنك سجلاً حافلاً بالنجاح من حيث النمو السريع وترسيخ مكانته كأحد البنوك المؤثرة خلال وقت قصير من الزمن ويتضح ذلك بشكل جلي من التاريخ القصير للبنك.

١٣- يمكن أن يتأثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته سلبياً بمخاطر السوق، بما فيها التذبذب في معدلات الفوائد وأسعار الأوراق المالية ومعدلات الصرف الأجنبي

يمكن أن يتأثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته بمخاطر السوق الخارجة عن سيطرته وتحكمه، وتشمل، دون حصر، التذبذب في معدلات الفوائد وأسعار الأوراق المالية ومعدلات الصرف الأجنبي. فيمكن أن يؤثر سلباً التذبذب في معدلات الفوائد على الوضع المالي للبنك ونتائج عملياته بطرق مختلفة عديدة. وعلى وجه الخصوص، فإن الزيادة في معدلات الفوائد من شأنها عموماً أن تخفض قيمة قروض البنك ثابتة السعر وأوراق الدين المالية في محفظته للأوراق المالية الاستثمارية ويمكن أن تزيد من تكاليف تمويل البنك. ونتيجة لذلك، يمكن للبنك أن يعاني من انخفاض في دخله الصافي من الفوائد.. إن معدلات الفوائد حساسة لعدة عوامل خارجة عن سيطرة وتحكم البنك، بما فيها سياسات البنوك المركزية، مثل البنك المركزي العماني والبنك المركزي الأمريكي، والعوامل السياسية، والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية.

وقد يتأثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته كذلك بالتغيرات في القيمة السوقية لمحفظه أوراقه المالية الاستثمارية. ويكسب البنك دخل الفوائد على أوراق الدين المالية التي تتكون منها المحفظة. ويحقق البنك كذلك المكاسب والخسائر على بيع الأوراق المالية ويسجل مكاسب وخسائر غير محققة والناجمة عن التقييم العادل للأوراق المالية في كل تاريخ للميزانية في قائمة دخله الشامل. ويعتمد مستوى دخل البنك من أوراقه المالية الاستثمارية على عدة عوامل خارجة عن تحكم البنك، مثل نشاط تداول السوق الكلي، ومستويات معدل الفوائد، والتذبذبات في معدلات صرف العملة وتذبذب السوق العام. علاوة على ما سبق، فإن القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ذات المعدل الثابت التي يحتفظ بها البنك تتغير استجابة للتغيرات الملاحظة في جودة ائتمان مصدري تلك الأوراق المالية إضافة إلى التغيرات في معدلات الفوائد وصرف العملة. على سبيل المثال، ففي بيئة ازدياد معدل الفوائد يحتمل انخفاض القيم العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ثابتة المعدل والتي يمتلكها البنك، الأمر الذي قد يعرض البنك لخسائر التقييم العادل أو خسائر على بيع هذه الأوراق المالية. وعلى نحو مماثل، فإن انخفاض في جودة الائتمان لأي من مصدري أوراق الدين المالية التي يحتفظ بها البنك قد ينجم عنه قيام البنك بتخفيض أو شطب بالنسبة لهذه الأوراق المالية.

وإن التحركات السلبية في معدلات الصرف الأجنبي يمكنها كذلك أن تؤثر سلباً على الدخل والوضع المالي لمودعي البنك ومقترضيه، الأمر الذي بدوره قد يؤثر على قاعدة ودائع البنك وجودة تعرضه لبعض المقترضين المعينين. وعموماً، يستهدف البنك القيام بقروض بالعملة الأجنبية بنود مشابهة عموماً لقروضه بالعملة الأجنبية، وبذلك يقوم بوقاية تعرضه طبيعياً. وفي حال عدم إمكان ذلك، يقوم البنك عموماً بالدخول في سندات ثانوية لمطابقة عملات أصوله والتزاماته. ويتم الاحتفاظ بأي وضع مفتوح لأي عملة ضمن الحدود التي وضعها البنك المركزي العماني. ولكن، في حال عدم وقاية البنك، فإنه يتعرض للتذبذبات في معدلات الصرف الأجنبي وأية استراتيجيات وقاية قد يستخدمها قد لا تكون فعالة دائماً، وأي تذبذب في معدلات الصرف الأجنبي، بما فيها كنتيجة لإعادة تثبيت معدل صرف الريال-الدولار (أو إلغاء ذلك المعدل على الإطلاق)، قد يكون له أثر سلبي مادي على عملياته.

العامل المخفف: معدل الفوائد في السوق فعالة وناشئة عن عوامل الاقتصاد الكلي، وقدرة البنك لرفع السيولة بمعدلات معقولة وتنافسية. هذا إلى جانب نوع العميل الذي يعتمده البنك على التمويل، وثقتهم في البنك، وقدرتهم الفعالة في تسعير المنتجات، ويتبنى البنك سياسة فعالة خاصة بلجنة الأصول والالتزامات، والتي تضطلع بدورها فيما يختص بمخاطر سعر الفائدة المتعلقة بالبنك، مما يضمن إدارة السيولة بصورة سلسة كما يضمن حسن إدارة مخاطر السوق ومخاطر صرف العملة الأجنبية. وعلى الرغم من أن معدل الفائدة يتغير، تضمن لجنة الأصول والالتزامات انتشاراً معقولاً (صافي هوامش الفائدة) من خلال التسعير المناسب للأعمال الإضافية للبنك، ويتم مراقبتها على أساس دائم.

١٤- مخاطر صرف العملات الأجنبية: كوسيط مالي، يتعرض البنك لمخاطر صرف العملات الأجنبية. إن البنك نشط في سوق العملات الأجنبية في البلاد ويواجه جميع التحديات المتعلقة به.

العامل المخفف: فإنّ البنك يسعى لأنّ تكون القروض بالعملات الأجنبية بشروط ملائمة للشروط التي يقوم على أساسها باقتراض العملات الأجنبية، ممّا يؤدي بشكل طبيعي للتحوط ضد هذه المخاطر. وفي الأحوال التي يتعدّر فيها ذلك، فإنّ البنك يقوم باتباع سياسات عبر العملة، وخيارات، ومبادلات مالية وذلك لمعادلة العملات الخاصة بالتزاماته وأصوله. ويتم

بشكل ملائم في جميع الحالات. وأي قصور مادي في سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر أو الضوابط الداخلية الأخرى قد يعرض البنك لمخاطر كبيرة في الائتمان أو السيولة أو السوق أو مخاطر تشغيلية، والتي من دورها أن يكون لها أثر سلبي مادي على أعمال البنك.

العامل المخفف: للبنك نظام قوي لإدارة المخاطر يشمل إشراف مجلس الإدارة من خلال السياسات، لجان مجلس الإدارة، لجان إدارية ودائرة إدارة مخاطر مستقلة. هذا يضمن تخفيف المخاطر المعروفة بفعالية ويحتفظ البنك برأسمال منظم. وعلاوة على ذلك، فإن البنك مؤمن على جميع المخاطر المحتملة والمتوقعة.

١٧- تعتمد قدرة البنك على إدارة المخاطر التشغيلية على أنظمتها الداخلية الخاصة بالامتثال، والتي قد لا تكون فعالة تماماً في جميع الظروف

المخاطر التشغيلية والخسائر هي نتائج عدم وجود أو عدم كفاءة الإجراءات والنظم والأشخاص. مثال الغش والخداع أو من أخطاء الموظفين أو الإخفاق في توثيق معاملات بشكل صحيح أو الحصول على تخويلات داخلية، أو الإخفاق في الامتثال لمتطلبات الجهات التنظيمية وقواعد العمل، وإخفاقات النظم الداخلية، وإخفاق الأنظمة الخارجية ووقوع الكوارث الطبيعية. وبالرغم من أن البنك طبق ضوابط المخاطر واستراتيجيات تخفيف الخسائر، وتم تخصيص موارد ضخمة لتطوير إجراءات فعالة وكافية، ولكن لا يمكن التخلص بالكامل من أي منها أو مخاطر تشغيلية أخرى.

العامل المخفف: يبنى البنك سياسات وإجراءات إدارة مخاطر ملائمة بحيث لا يكون لهذه الأمور أثر سلبي جوهري على عمليات البنك في حال حدوث هذا المخاطر. ويتم التأكد من ذلك من خلال ما يلي:

- على مستوى مجلس الإدارة، يقوم المجلس بالإشراف على ذلك من خلال السياسات المعتمدة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- على مستوى الإدارة التنفيذية، لدى البنك لجنة إدارة المخاطر التشغيلية.
- قام البنك باعتماد إجراءات تشغيلية نموذجية لكل العمليات التجارية.
- يمتلك البنك نظام تقنية معلومات فعالاً يقوم بدعم أنشطة الأعمال. وهو نظام آمن لإجراء المعاملات، الاحتفاظ بالمعلومات، السرية والخصوصية ويتمتع بإمكانيات استرجاع المعلومات في حالات الكوارث.
- للبنك موارد بشرية يختص بالتعامل مع مختلف الأعمال والعمليات. يتم تحديث مستويات المعرفة للأشخاص من خلال التدريب المنتظم وورش العمل.
- العوامل المخففة كالتأمين، والاستعانة بالمصادر الخارجية وما إلى ذلك، يتم اللجوء إليها لتقليل المخاطر التشغيلية.

١٨- قد يحتاج البنك لجمع المزيد من رأس المال مستقبلاً لأسباب مختلفة وقد يكون من الصعب جمع رأس المال عند الحاجة

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩م، كانت نسب كفاية رأسمال البنك من الفئة الأولى ونسبة كفاية مجموع رأس المال (كل منها حسب تقريرها طبقاً لمتطلبات بازل ٣ حسب تبنيه من البنك المركزي) ١٦,٨٣٪ و ١٨,٦٨٪، مقارنةً بمتطلبات البنك المركزي بنسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى ١١,٥٠٪ والحد الأدنى لنسبة كفاية مجموع رأس المال ١٣,٥٠٪.

وتؤثر على مستويات كفاية رأسمال البنك عدة عوامل، بما فيها، على وجه الخصوص، التغييرات في أصوله المثقلة بالمخاطر وربحيته من فترة إلى أخرى. ويحتمل أن تخفض الزيادة الكبيرة في الإقراض مستقبلاً نسب كفاية رأس المال الخاصة بالبنك وأية خسائر مستقبلية قد يعانيتها سيكون لها أثر مشابه. علاوةً على ذلك، فالمتطلبات التنظيمية بالنسبة لحساب كفاية رأس المال والمستويات المطلوبة لتغيير كفاية رأس المال من وقت لآخر. وقد يحتاج البنك كذلك إلى زيادة رأسماله نتيجةً لملاحظات السوق لمستويات الرسملة الكافية وملاحظات وكالات التصنيف. إن البنك قد وفر نسبة كفاية راس المال في حدود ١٣,٥٠٪ بحسب متطلبات البنك المركزي العماني.

الاحتفاظ بمركز العملات المفتوحة في الحدود التي يسمح بها البنك المركزي العماني. بالإضافة لذلك فإنّ البنك قام بمقابلة جل التزاماته بالعملية الأجنبية مع أصوله بالعملية الأجنبية، ممّا يخفض الفرق ويحافظ على أدنى مستوى من المخاطر المتعلقة بالعملية الأجنبية.

١٥- أي إخفاق في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبنك يمكن أن يكون له أثر سلبي مادي على أعماله وسمعته

يعتمد البنك على أنظمته لتكنولوجيا المعلومات لمعالجة عدد كبير من المعاملات على أساس دقيق وفي حينه، وتخزين ومعالجة جميع أعمال البنك وبيانات التشغيل والعمليات، إن التشغيل المناسب لأنظمة البنك الخاصة بالتحكم المالي، وإدارة المخاطر وتحليل الائتمان والتقارير، والحسابات وخدمة العملاء وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الأخرى المختلفة، بالإضافة إلى شبكات الاتصالات بين فروعها، ومراكز معالجة البيانات الرئيسية، كلها هامة وضرورية لأعمال البنك وقدرته على المنافسة بفعالية. ويمكن أن تتعطل أنشطة أعمال البنك مادياً إذا حدث إخفاق جزئي أو كلي في أي من أنظمة تكنولوجيا المعلومات هذه أو شبكات الاتصالات. ويمكن أن يتسبب بمثل هذا الإخفاق عدة عوامل، ومعظمها تقع خارج نطاق تحكم البنك كلياً أو جزئياً بما في ذلك إخفاقات المعدات والبرمجيات، والكوارث الطبيعية، وانقطاع التيار الكهربائي المتواصل لفترة طويلة وفيروسات الكمبيوتر أو الاختراقات الضارة الأخرى.

ويعتمد البنك على مزودي الخدمات من الطرف الثالث لنواحي معينة من عمليات أعماله. وأية إعاقة أو تدهور في أداء هذه الأطراف الثلاثة أو أية حالات إخفاق لأنظمتهم المعلوماتية والتكنولوجيا الخاصة بهم، من شأنه إعاقة جودة عمليات البنك وقد يؤثر على سمعته.

ويعتمد التشغيل المناسب لأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبنك كذلك على البيانات الدقيقة والمعتمدة ومدخلات النظام الأخرى التي تخضع للخطأ البشري. وأي إخفاق أو تأخير في تسجيل أو معالجة بيانات معاملات البنك قد يعرضه للمطالبات بالخسائر والغرامات والجزاءات التنظيمية. وقد طبق البنك وفحص خطط وعمليات تواصل الأعمال وكذلك إجراءات الاسترداد عند الكوارث، ولكن لا يوجد ضمان بأن هذه الإجراءات الوقائية ستكون فعالة تماماً وأي إخفاق قد يكون له أثر سلبي مادي على أعمال البنك وسمعته.

العامل المخفف: لقد وضع البنك أنظمة إدارة استمرارية العمل والذي يشمل الإطار، الحوكمة، السياسات والإجراءات. ولقد تم إنشاء مراكز استمرارية العمل والتعافي من الكوارث التي تشمل أنظمة محددة حساسة للبنك. هذا سيسمح للبنك باسترداد عملياته في موقع المعالجة من الكوارث في حالة حدوث حدث كبير قد يؤثر على المركز الرئيسي والمباني الأخرى. ويتم مراجعة وتحديث أنظمة إدارة استمرارية العمل بصفة سنوية ليشمل جميع التغييرات الجوهرية والأنظمة الحساسة الجديدة والخدمات في نطاق أنظمة إدارة استمرارية العمل.

١٦- قد لا تكون سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالبنك فعالة في جميع الظروف وقد تدع البنك عرضة لمخاطر غير معرفة أو غير متوقعة

قد لا تكون استراتيجيات البنك لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية فعالة في جميع الظروف وقد تدع البنك عرضة لمخاطر غير معرفة أو غير متوقعة. ولا يوجد ضمان أن تتحكم إدارة البنك للمخاطر وسياسات وإجراءات الضوابط الداخلية بشكل كافٍ وملائم أو أن تحمي البنك ضد كل مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية العملية وغيرها. إضافةً لذلك، لا يمكن لبعض المخاطر المعينة أن يتم قياسها بدقة بواسطة أنظمة إدارة المخاطر الخاصة بالبنك. وتبنى بعض طرائق البنك في إدارة المخاطر على استخدام بيانات السوق التاريخية والتي قد لا تتنبأ دائماً بشكل دقيق بحالات العرصة للمخاطر مستقبلاً، كما برهنت على ذلك وقائع متسببة جراء الأزمة المالية العالمية. هذه المخاطر قد تكون أكبر بكثير عن عما تشير إليه القياسات التاريخية. علاوةً على ذلك، يمكن أن تكون بعض المخاطر المعينة أكبر عما تشير إليه بيانات البنك التجريبية.

وتعتمد الطرق الأخرى لإدارة المخاطر لتقييم المعلومات بخصوص الأسواق التي يعمل البنك فيها، أو على عملائه أو أمور أخرى متوفرة عموماً أو معلومات يمكن للبنك التوصل إليها. وهذه المعلومات قد لا تكون دقيقة أو كاملة أو محدثة أو مقيمة

وتتضمن هذه الآراء والأحكام، على سبيل المثال، تقرير مخصصات الانخفاض والقيم العادلة للأصول والالتزامات.

ويمكن لمختلف العوامل أن تؤثر على القيمة النهائية التي يحصل عليها عند كسب الدخل، الإقرار وتقدير المصروف، استرداد أصل من الأصول أو تخفيض التزام. وقد وضع البنك سياسات وإجراءات تحكم يقصد بها ضمان بأن هذه التقديرات والآراء والأحكام المحاسبية أنه يتم التحكم بها جيداً وتطبيقها على نحوٍ متسق وثبات على المبدأ. علاوةً على ذلك، يقصد من السياسات والإجراءات ضمان أن يحدث إجراء تغيير الطرق بأسلوب مناسب. وبسبب الغموض الذي يحيط بآراء وأحكام البنك والتقديرات المتعلقة بهذه الأمور، فلا يمكن للبنك ضمان ألا يطلب منه إجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة تقرير القوائم المالية الخاصة بفترة سابقة مستقبلاً.

العامل المخفف: سياسات وأساليب المحاسبة للبنك والضوابط الداخلية تعتبر بالغة الأهمية لصحة تقاريره عن وضعه المالي ونتائج عملياته. هذه السياسات والضوابط الداخلية تشمل أيضاً الحالات حين يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات حول المواضيع الغامضة. تتم الموافقة عليها على مستوى مجلس الإدارة وتتم مراجعتها سنوياً داخلياً ومن قبل المدققين الخارجيين.

٢ المخاطر المتعلقة بسلطنة عمان

٢-١ يواصل النظام القانوني العماني في التطور، وقد يخلق ذلك بيئة مشكوكاً فيها للاستثمار ونشاط الأعمال

تعتبر سلطنة عمان والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي في مراحل مختلفة من تطوير مؤسساتها القانونية والتنظيمية، وهي خواص لأكثر الأسواق تطوراً. ونتيجة لذلك، فإن الإجراءات الوقائية وكذلك التنظيمات الرسمية والقوانين قد لا يتم تطبيقها باتساق. وفي بعض الظروف، فقد لا يمكن الحصول على وسائل شرعية لاسترداد الحقوق المنصوص بها في القوانين والتنظيمات ذات الصلة في حينه. حيث تظل البيئة القانونية خاضعة للتطوير المستمر، فقد يواجه المستثمرون في عمان غموضاً حول أمان استثماراتهم. وأية تغييرات غير متوقعة في النظام القانوني في عُمان قد يكون له أثر سلبي مادي على حقوق حملة الإصدار أو الاستثمارات التي قام بها البنك أو قد يقوم بها مستقبلاً.

٢-٢ ينبغي على المستثمرين المحتملين معاملة البيانات الإحصائية الواردة في هذه النشرة بحذر

الإحصائيات الواردة في هذا المستند، بما فيها ما له صلة بإجمالي الناتج المحلي، رصيد المدفوعات ودخل الحكومة، تم الحصول عليها من مصادر حكومية ومصادر أخرى، بما فيها البنك المركزي وصندوق النقد الدولي. فهذه الإحصائيات، والبيانات المكونة لها والمبنية عليها، قد لا تكون قد جمعت بنفس الأسلوب كالبيانات الواردة في مصادر أخرى وقد تكون مختلفة عن الإحصائيات المنشورة من قبل أطراف أخرى، وتعكس حقيقة أن ما ينطوي عليها من افتراضات ومنهج قد تختلف من مصدر لآخر.

وقد يكون ثمة تغييرات مادية بين الإحصائيات الأولية والمقدرة والمتوقعة والواردة في هذه النشرة والنتائج الفعلية، وبين الإحصائيات الواردة في هذا المستند وما يقابلها من بيانات تم نشرها سابقاً من قبل حكومة سلطنة عمان أو نيابة عنها. وبناءً على ذلك، ينبغي معاملة البيانات الإحصائية الواردة في هذا المستند بحذر من قبل المستثمرين المحتملين.

ونتيجة لذلك، فمن الممكن أن يحتاج البنك للحصول على رأسمال إضافي في المستقبل. ورأس المال هذا، سواءً كان بشكل تمويل دين أو حقوق مساهمين إضافية، لا يمكن أن يتوفر بنود تجارية فضلى، أو على الإطلاق. هذا، وفي حال هبوط نسب رأس المال قريباً من مستويات الحد الأدنى التنظيمية أو مستويات الحد الأدنى الداخلية الخاصة بالبنك، فقد يحتاج البنك لتعديل ممارسات أعماله، بما في ذلك تخفيض المخاطر ودعم بعض الأنشطة المعينة. وفي حال عدم قدرة البنك على الاحتفاظ بنسب كفاية رأسمال مرضية، فقد تخفض تصنيفاته الائتمانية، وقد تزداد تكلفة تمويله بسبب ذلك.

العامل المخفف: أنظمة إدارة المخاطر الحالية تهتم بأي احتمال قد يؤدي الى عدم القدرة على رفع رأس المال.

١٩-١ البنك عرضة لمخاطر سمعة مرتبطة بعملياته وقطاعه

تعتمد جميع المؤسسات المالية على ثقة واثمان عملائها للنجاح في أعمالها. والبنك عرضة لمخاطر أن تضر بسمعته المقاضاة وسوء الإدارة أو السلوك أو الإخفاقات التشغيلية أو الشهرة السلبية وتخمين الصحافة، سواءً كان صواباً أم خطأ. وقد تتضرر سمعة البنك كذلك بسلوك أطراف ثالثة ليس للبنك تحكم بها، بما فيها الكيانات التي يقترض إليها المال أو التي قام بالاستثمار فيها. وبالإشتراك مع بنوك أخرى، فالبنك أيضاً عرضة للسمعة السلبية فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية بالكامل. فالفضائح المالية غير المرتبطة بالبنك أو السلوك الأخلاقي المشكوك فيه من قبل منافس قد يؤثر على سمعة القطاع ككل ويؤثر على إدراك المستثمرين، والرأي العام وموقف الجهات المنظمة. وأي ضرر على سمعة البنك من شأنه أن يسبب سحب العملاء الحاليين لأعمالهم ويؤدي أن يتردد العملاء المحتملون في القيام بالأعمال مع البنك. وأي من هذه التطورات قد يكون لها أثر سلبي على أعمال البنك.

العامل المخفف: للبنك قواعد تشمل قواعد الإدارة والتصرف لضمان جودة الخدمات وكسب ثقة العميل، وبالتالي، الحفاظ على صورته في السوق.

٢٠-١ قد لا يتمكن البنك من توظيف موظفين مؤهلين وذوي خبرة والاحتفاظ بهم، مما قد يؤثر سلباً على أعماله وقدرته على تنفيذ استراتيجيته

إن نجاح البنك وقدرته على الاحتفاظ بمستويات أعماله الحالية والاحتفاظ بالنمو يعتمد جزئياً على قدرته في الاستمرار في توظيف موظفين وإداريين مؤهلين وذوي خبرة والاحتفاظ بهم. إن السوق لمثل هؤلاء الموظفين تنافسي شديد في الشرق الأوسط وقد يواجه البنك تحديات في توظيف مثل هؤلاء الموظفين والاحتفاظ بهم لإدارة أعماله.

ويعتمد البنك على جهود ومهارة وسمعة وخبرة إدارته العليا، وكذلك على التكامل التعاوني بين تخصصاتهم وخبراتهم ومعرفتهم المتنوعة والمختلفة. إن خسارة الموظفين الرئيسيين قد يؤخر أو يمنع البنك من تنفيذ استراتيجياته. والبنك أيضاً غير مؤمن ضد الخسائر التي يمكن تكبدها في حالة خسارة أي عضو من الموظفين الرئيسيين.

العامل المخفف: يستمر البنك بمراجعة ومحاذاة سياسات تعويضاته وفوائده ليضع نفسه بشكل فعال في السوق ليتمكن من جذب والاحتفاظ بالمواهب المطلوبة. ولدى البنك أيضاً، سياسة إدارة الأداء، برامج تطوير الموظفين، خطط مكافآت الموظفين، ترقية سنوية ومراجعة الرواتب وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركة من أجل خلق بيئة عمل أفضل ولزيادة مشاركة الموظفين والاحتفاظ بهم.

٢١-١ يمكن للبنك عن غير قصد رفعه تقرير غير مكتمل أو غير دقيق مع الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم رفعها للمستثمرين، والمنظمين ووكالات التصنيف.

إن السياسات والطرق المحاسبية جوهرية من حيث كيفية تسجيل البنك وتقديره وضعه المالي ونتائج عملياته. ويجب أن تمارس الإدارة الرأي في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات والطرق المحاسبية للامتثال بمعايير التقرير المالي العالمية IFRS.

وقد حددت الإدارة السياسات المحاسبية المعينة للسندات الدائمة بالنسبة للقوائم المالية بصفتها هامة لأنها تتطلب رأي الإدارة للتحقق من حالات تقييم الأصول والالتزامات والتعهدات والظواهر (رجاء الاطلاع على الإيضاحات في القوائم المالية).

الفصل العاشر: تنظيم وإدارة الشركة

وللمجلس المسؤولية الشاملة عن البنك، بما فيها الإشراف على تنفيذ أغراضه الاستراتيجية، واستراتيجية المخاطر، وحوكمة الشركات وقيم الشركة. ويقوم المجلس كذلك بتعيين الرئيس التنفيذي للبنك وبعض الأعضاء المعيّنين في فريق الإدارة التنفيذية. ويقوم كذلك بمراقبة والإشراف على تصرفات فريق الإدارة التنفيذية، بما في ذلك أداءهم مقابل أهداف الأداء التي يضعها المجلس.

وإن أدوار رئيس المجلس والرئيس التنفيذي منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض ويوجد عزل واضح للواجبات والمسئوليات. وتشمل مسؤوليات رئيس المجلس ضمان أن يتم اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم ومطلع جداً، وبناء علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية وضمن مستويات عليا لحوكمة الشركات ضمن البنك.

ويوجد فصل واضح بين ملكية البنك والإدارة.

سلطات المجلس

لمجلس الإدارة مطلق الصلاحية للقيام بكافة التصرفات اللازمة لإدارة البنك في سبيل تحقيق أهدافه. ولا تحد هذه الصلاحية أو تقيد إلا حسبما نص عليه القانون أو النظام الأساسي أو بقرار من جمعية المساهمين. وتشمل الوظائف الرئيسية للمجلس ما يلي:

(أ) اعتماد سياسات البنك التجارية والمالية مع ميزانيته التقديرية بغرض تحقيق أهداف البنك والمحافظة على حقوق مساهميه وتطويرها.

(ب) تطوير ومراجعة وتحديث الخطط التجارية اللازمة من وقت لآخر لوضع أهداف البنك موضع التنفيذ ولتنفيذ أنشطة البنك التجارية في ضوء أهداف البنك التي تم تأسيسه من أجلها.

(ج) تبني إجراءات الإفصاح المتبعة لدى البنك ومتابعة تنفيذها وفقاً لقواعد وإرشادات الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال.

(د) الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من أن أعمال البنك تسير بصورة تحقق أهداف البنك على ضوء أهداف البنك التي تأسس من أجلها.

(هـ) مراجعة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة، والتي لا تكون في السياق العادي للأعمال قبل عرض ذلك على الجمعية العامة للبنك.

(و) مراجعة أداء البنك لتقييم إدارة الأعمال بشكل سليم وملائم.

(ز) ترشيح أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس وتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم وصلاحياتهم.

(ح) تقديم معلومات دقيقة لمساهمي البنك في التواريخ المحددة من قبل الهيئة العامة لسوق المال من خلال قواعد وإرشادات الإفصاح الخاصة بها.

(ط) تعيين الرئيس التنفيذي أو المدير العام للبنك، شريطة ألا يكون أي منهما رئيساً لمجلس الإدارة وكذلك تعيين أي موظف يعمل لدى الرئيس التنفيذي و/ أو المدير العام تنفيذاً للهيكل التنظيمي للبنك وتحديد حقوقهم ومسؤولياتهم والتزاماتهم وواجباتهم.

(ي) تقييم أداء العاملين لدى البنك المذكورين أعلاه وتقييم العمل المنفذ من قبل اللجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة وفقاً للمادة ١٠٢ من قانون الشركات التجارية.

(ك) اعتماد البيانات المالية المتعلقة بأعمال البنك ونتائج أعماله والمقدمة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس إدارة البنك كل ثلاثة أشهر، وهي البيانات التي يجب أن تعكس المركز المالي الحقيقي للبنك.

(ل) أن يحدد في التقرير السنوي المقدم للجمعية العامة للمساهمين الأسباب التي تبرر قدرة البنك على تنفيذ الأنشطة المحددة لتحقيق أهدافه.

المساهمون

الجدول التالي يبين أكبر ١٠ مساهمين:

كما في ٣١ مارس ٢٠١٩		
اسم المساهم	عدد الأسهم	% للملكية
الشركة العمانية للاستثمار والتمويل ش.م.ع.ع.	٣٠٤,٧١٤,٦٣٦	١٥,٣٦٩.٩
شؤون البلاط السلطاني	٢٨٨,٨٥٢,٤٢٠	١٤,٥٦٩.٣
القمر السابع للاستثمار ش.م.م.	١٧٨,٩٩٣,٨٩٤	٩,٠٢٨.٣
نبتون الوطنية للاستثمار ش.م.م.	١٥٤,٨٦,٢٧٠	٧,٨١٠.٧٩
الصندوق العماني للاستثمار	١٥٠,٧١,٢٥١	٧,٦١٤.٧
صندوق الاحتياطي العام للدولة	٨٦,٠٤٢,٥٩٦	٤,٣٣٩.٧٩
مارس للتنمية والاستثمار ش.م.م.	٨٣,٧٨٢,٥٧٥	٤,٢٢٥.٨
صندوق تقاعد قوات السلطان الخاصة	٦٤,٩٤٩,٢٥١	٣,٢٧٥.٨٩
صندوق الاحتياطي العام للدولة - صندوق خزانة - ٢	٤٣,٨٦٤,٩٠٢	٢,٢٦٢.٨٨
صندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني	٤٤,٢٤٤,٧٧٨	٢,٢٣١.٦

إطار حوكمة الشركات

تم تطوير فلسفة حوكمة الشركات ضمن توجيهات وإرشادات البنك المركزي والهيئة العامة لسوق المال (بما فيها «القانون») وقانون الشركات التجارية ويتطلب أن يقوم المجلس والإدارة بما يلي:

- الحفاظ على أعلى مستويات حوكمة الشركات والامتثال التنظيمي
- تعزيز الشفافية، والمحاسبة والاستجابة والمسؤولية الاجتماعية
- القيام بأعمالهم مع أصحاب المصلحة والعملاء والموظفين والمستثمرين والموردين والحكومة والمجتمع عموماً بكل عدالة وبأسلوب مفتوح و
- خلق فكرة عن البنك ككيان ممثل قانونياً وأخلاقياً.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة مفوضة ضمن هيكل البنك. ويعتقد البنك أن المجلس ذوي خبرة وأن آراء الأعضاء المستقلين (حسب تعريف القانون) تمكن المجلس من عقد نقاشات ذات معنى واتخاذ نظرة غير متحيزة وذات جودة حول الأمور المعروضة أمامه.

الفاضل / سالم بن محمد المشايخي	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل / سعيد بن أحمد صفرار	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل / طارق بن محمد المغيري	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل / بيبين دارمسي	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل / أحمد بن حمد الصبحي	غير تنفيذي	غير مستقل	الشركة العمانية للاستثمار والتمويل ش.م.ع.ع.

نبذة مختصرة عن أعضاء مجلس الإدارة

الفاضل / محمد بن محفوظ العارضي - رئيس مجلس إدارة صحار الدولي

انضم الفاضل محمد العارضي، إلى بنك صحار الدولي في منصب رئيس مجلس الإدارة في ديسمبر ٢٠١٧م، ويشغل العارضي أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لـ «إنفستكوب»، المؤسسة المالية العالمية.

التحق اللواء الركن طيار (متقاعد) محمد العارضي بسلاح الجو السلطاني العماني في عام ١٩٧٨م وتم تعيينه لاحقاً كقائد لسلاح الجو العماني. وقد منح وسام الشرف السلطاني «وسام عمان» من قبل صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد آل سعيد في العام ٢٠٠٠م.

شغل العارضي سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العماني لمدة ثلاثة سنوات بعد أن أمضى أيضاً ثلاث أعوام في منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنفس البنك.

تخرج العارضي من الكلية الملكية للقوات الجوية في براكنيل بالمملكة المتحدة، حيث حصل على درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية، ويحمل العارضي درجة الماجستير في الإدارة العامة من كلية جون اف كندي بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه درس الاستراتيجيات العسكرية في جامعة الدفاع الوطني بواشنطن العاصمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

يشارك العارضي بشكل دوري كمتحدث في مواضيع تتعلق بالتجارة الدولية والعلاقة بين الشرق الأوسط والغرب وأمن الخليج. كما أنه مؤلف لثلاثة كتب: «العرب في العمق»، و«ألئ من جزيرة العرب»، و«عرب بعديين عن الأنظار».

المناصب الحالية التي يشغلها:

- عضو المجلس الاستشاري الدولي لمعهد بروكينغز في واشنطن العاصمة.
- عضو مجلس أمناء برنامج أيزنهاور للزمالة في فلادلفيا
- عضو في مجموعة الرؤساء التنفيذيين في المنتدى الاقتصادي العالمي
- عضو مجلس كلية جون اف كندي بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية
- عضو مجلس إدارة معهد دول الخليج العربي بواشنطن.

وبالإضافة إلى منصبه كرئيس مجلس إدارة بنك صحار الدولي، يشغل العارضي أيضاً رئيساً للجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والأجور للمجلس.

(م) تعيين أمين سر لمجلس الإدارة في أول اجتماع وعقد أربعة اجتماعات في العام شريطة ألا تنقضي فترة أقصاها أربعة أشهر بين أي اجتماعين من اجتماعات مجلس الإدارة.

(ن) تضمين بيان شامل في البيانات المالية بجميع المبالغ التي استلمها أعضاء مجلس الإدارة خلال كل سنة مالية بما في ذلك الأموال التي دفعت لأعضاء مجلس الإدارة بصفتهم موظفين لدى البنك.

وقد حدد البنك المركزي العماني كذلك مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة للبنوك المرخصة، وتشمل بعض النواحي الرئيسية ما يلي:

(أ) يمارس المجلس رؤيته الجماعية بشكل مستقل في جميع مسائل السياسة ولا يقتصر بما يقدم إليه من عروض ووجهات نظر.

(ب) يتعين على المجلس وضع هيكل تنظيمي لتقديم الفحوص الملائمة والموازنات والوظائف لحماية البنوك المرخصة من النفوذ المفرط لأية مصادر داخلية أو خارجية مع تفعيل حاكمية الشركات.

(ج) يتعين على المجلس توظيف وتطوير أعضاء الإدارة العليا المتميزين وأصحاب القدرات العالية والذين يتمتعون بثقة المجلس. ومن الأهمية بمكان أن يكون للمجلس خطة خلافة إدارية واضحة.

(د) إن من مسؤولية المجلس اعتماد ومراقبة إطار إدارة المخاطر والذي يعكس أفضل الممارسات ويطبق استراتيجيات إدارة المخاطر المعتمدة من قبل المجلس، عبر سائر الأنشطة والعمليات الخاصة بالأعمال التجارية.

(هـ) بينما يعتمد المجلس على خبرة الإدارة في تسيير العمليات اليومية للبنك، فإنه يظل مسؤولاً مسؤولاً مسؤولية كاملة عن مراقبة ذلك. ويتوقع من المجلس ممارسة أقصى درجات الحذر لضمان عدم تخطي سلطة الإدارة (أو قيد حرية العمل) أثناء تحمل المسؤولية التامة في رقابة العمليات.

لا يسمح لمجلس الإدارة ممارسة الأتي ما لم يصرح لهم ذلك صراحةً النظام الأساسي أو دونما الحصول على تفويض بذلك من الجمعية العامة العادية:

- تقديم الهدايا أو التبرعات بخلاف الهدايا العادية بقيمة اسمية والتي يتطلبها سير العمل العادي.
- بيع جميع أو أجزاء مهمة من أصول البنك.
- استخدام أصول البنك كضمانات إضافية بخلاف ضمان ديونه الناتجة عن ممارسته لأعماله الاعتيادية لتحقيق أهداف البنك.
- ضمان ديون الغير ما عدا الضمانات المقدمة ضمن سير العمل الاعتيادي لتحقيق أهداف البنك.

يكون البنك ملزماً بجميع تصرفات مجلس إدارته، ورئيس المجلس، والرئيس التنفيذي وسائر المديرين التنفيذيين، طالما أنهم يتصرفون باسم البنك وضمن نطاق صلاحياتهم.

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف المجلس من سبعة أعضاء، تم انتخابهم في الجمعية العامة السنوية المنعقدة في ٣١ مارس ٢٠١٩م. وفيما يلي تفاصيل الأعضاء الحاليين:

اسم العضو	صفته	الفئة	مثلاً
الفاضل / محمد بن محفوظ العارضي، رئيس المجلس	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل / عبدالله بن سالم الحارثي، نائب رئيس المجلس	غير تنفيذي	مستقل	-

الفاضل/ عبدالله بن سالم الحارثي – نائب رئيس مجلس إدارة

يشغل الفاضل عبدالله بن سالم الحارثي منصب رئيس قطاع المالية بصندوق الاحتياطي العام للدولة، وتناط به مسؤولية الشؤون المالية وعمليات الاستثمار للصندوق، والفاضل عبدالله الحارثي مسؤولاً –أيضاً– عن الإشراف على وحدتي استراتيجية الأعمال وتقنية المعلومات. مع خبرة تمتد لأكثر من ١٦ عاماً مع الصندوق، فقد تبوأ عدداً من المناصب والأدوار القيادية، ففي عام ٢٠١٠م، ترأس وحدة استراتيجية الأعمال، التي وضعت إطار توزيع أصول الصندوق، وبناء القدرات البحثية الاقتصادية، بالإضافة إلى إدارة المحافظ المالية المدارة داخلياً وخارجياً. ومنذ عام ٢٠٠٥م شارك في العديد من المبادرات التي تهدف إلى تأسيس مشاريع وعدد من الشركات الاستثمارية، بما في ذلك شراكات مع مؤسسات سيادية في فيتنام وبروناي.

يرأس الفاضل عبدالله الحارثي حالياً مجلس ادارة الشركة الفيتنامية العمانية للاستثمار وهو عضو مجلس إدارة في كل من بورصة دبي للطاقة، الشركة العمانية للمتاجرة، شركة مسقط الوطنية للتطوير والاستثمار (أساس) إضافة إلى عضويته بمجلس إدارة مؤسسة عمان للاستثمار وأيضاً صندوق الكوثر للأوراق المالية المدرجة خليجياً.

يجدر ذكره أن الفاضل عبدالله الحارثي حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية IMD للتطوير الإداري بسويسرا، ودرجة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة السلطان قابوس في عام ٢٠٠١م. وهو محلل مالي معتمد (CFA) منذ عام ٢٠٠٤م، وعضو في معهد CFA بالولايات المتحدة الأمريكية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الفاضل عبدالله بن سالم الحارثي يتولى عدداً من المناصب في ثلاث من اللجان الفرعية لبنك صحار وهي رئيس مجلس إدارة لجنة التدقيق الداخلي، وعضو اللجنة التنفيذية للمجلس، وعضو لجنة إدارة المخاطر.

الفاضل/ سالم بن محمد بن مسعود المشايخي – عضو مجلس إدارة

يحمل الفاضل سالم بن محمد بن مسعود المشايخي شهادة بكالوريوس في الرياضيات، ويعمل حالياً في قسم النفقات في شؤون البلاط السلطاني.

كما يشغل الفاضل سالم بن محمد بن مسعود المشايخي منصب نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق العماني للدخل الثابت.

وإضافة إلى منصبه كعضو مجلس إدارة بنك صحار، يتولى الفاضل سالم المشايخي أيضاً منصب عضو لجنة التدقيق الداخلي، وعضو في لجنة إدارة المخاطر لبنك صحار.

الفاضل/ سعيد بن أحمد صفرار – عضو مجلس إدارة

يحمل الفاضل سعيد بن أحمد صفرار درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال في المملكة المتحدة، كما أنه حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من الكلية الملكية في بورنموث في المملكة المتحدة، ودبلوم تخصصي من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن.

تبلغ خبرة الفاضل سعيد في القطاع المصرفي والاتصالات ما يربو على ٢٤ سنة. كما يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة عمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع. ويتولى منصب عضو مجلس الإدارة في كل من شركة المركز المالي (فنكوب) وشركة ظفار للطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الفاضل سعيد بن أحمد صفرار يتولى منصب رئيس مجلس الإدارة في لجنة اعتماد الائتمان، وعضو اللجنة التنفيذية في بنك صحار ش.م.ع.

المهندس/ أحمد بن حمد الصبحي – عضو مجلس إدارة

يشغل المهندس أحمد بن حمد الصبحي حالياً منصب الرئيس لشركة أكوا باور بركاء ش.م.ع. ويعتبر المهندس أحمد الصبحي من الشخصيات المعروفة ضمن قطاع توليد الطاقة وتحلية المياه، نظراً لمسيرته المهنية الحافلة والتي شارك

عبرها بفعالية في تطوير وتنفيذ أكبر مشروع مستقل لإنتاج الطاقة وتحلية المياه وغيره من المشاريع الأخرى المهمة على مستوى المنطقة. ويتمتع المهندس الصبحي بخبرة عملية طويلة في العديد من المجالات، أمضاه في خدمة عدة مؤسسات كبرى متعددة الجنسيات. وبفضل هذه الخبرة العريقة، تمكن المهندس أحمد الصبحي من وضع بصمته في إنجاح العديد من مشاريع التحول وإعادة الهيكلة لمجموعة من الشركات المرموقة.

كما تولى المهندس أحمد الصبحي سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة عُمان للاستثمارات والتمويل، وذلك خلال الفترة من يناير ٢٠١٤م وحتى يونيو ٢٠١٧م. هذا ويتولى المهندس أحمد الصبحي منصب عضو في مجلس إدارة شركة فولتامب للطاقة.

ويحمل المهندس أحمد بن حمد الصبحي درجة الماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف في الهندسة الكهربائية.

كما يتولى المهندس أحمد بن حمد الصبحي منصب رئيس مجلس لجنة إدارة التدقيق الداخلي، وعضو في لجنة إدارة المخاطر لبنك صحار.

الفاضل/ طارق بن محمد المغيري – عضو مجلس إدارة

يشغل الفاضل طارق بن محمد المغيري منصب مدير الاستثمار التنفيذي في مؤسسة عمان للاستثمار ش.م.ع.م. وقبل الانضمام لمؤسسة عمان للاستثمار، عمل الفاضل طارق المغيري بعدد من الشركات العالمية مثل فيليبس للإلكترونيات حيث عمل معهم في مجال استراتيجية الشركات والاندماج والاستحواذ، كما عمل مع جي بي مورغان في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية حيث غطى مجال التكنولوجيا في أوروبا، كما عمل في الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال ضمن فريق تمويل المشاريع.

والفاضل طارق المغيري حاصل على بكالوريوس القانون وبكالوريوس في التجارة من جامعة أستراليا الغربية. وهو عضو مجلس إدارة شركة ابتكار للتنمية العمانية، وشركة تكافل عمان، وشركة سيميكورب صلالة للكهرباء والمياه وشركة TMK GIPI.

إضافة إلى منصبه كعضو مجلس إدارة بنك صحار، فإن الفاضل طارق المغيري، يتولى منصب عضو في لجنة اعتماد الائتمان، وعضو في اللجنة التنفيذية.

الفاضل/ بيبين دارمسي نينسي

الفاضل بيبين دارمسي نينسي حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة والمالية إلى جانب أنه عضو مجلس إدارة شركة دارمسي نينسي منذ عام ١٩٧٧ وحالياً هو مدير غير تنفيذي لشركة السوادي للطاقة ش.م.ع. وكذلك شركة مسقط للتأمين.

اللجان المنبثقة عن المجلس

تسمح المادة ٤ من تعميم البنك المركزي العماني رقم ب م ٩٣٢ لمجلس إدارة البنوك المرخصة بإقامة لجان من أعضائه مع «مرجعية شاملة، وتحديد الغرض، والعضوية، والانتداب، والصلاحيات، وتكرار الاجتماعات، ومدة العضوية، والواجبات، والمسؤولية، والصلاحيات، والمحاسبة، إلخ.» وينص تنظيم البنك المركزي العماني رقم ب م/تنظيم/٩٧/١١/٤٢ في مادته ٣ (ج) بأن المجلس يمكنه انتداب جزء من وظائفه إلى لجنة تتألف من بعض أعضائه و/أو من الإدارة التنفيذية والذين يطلب منهم تقديم قراراتهم للمجلس للمصادقة. وإن المسؤولية النهائية تقع على عاتق المجلس.

وقد قام المجلس بتشكيل عدة لجان لأغراض محددة مع مرجعية ومسؤوليات واضحة. ويتحدد واجب اللجنة في ضمان عناية مركزة ومتخصصة لمسائل معينة مرتبطة بحاكمية البنك. وتشكل مختلف اللجان المنبثقة عن المجلس مع التدقيق الداخلي وقسم الامتثال أداة هامة في عملية حوكمة الشركات. وقد تم إعادة هيكلة اللجان اعتباراً من تاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١١ كالآتي:

لجنة التدقيق

تتمثل الوظائف الرئيسية للجنة التدقيق في تقييم ومراجعة نظام التقرير المالي للبنك لضمان كون البيانات المالية صحيحة وكافية وموثوقة. وتقوم اللجنة مع الإدارة بمراجعة القوائم المالية الربعية والسنوية قبل تقديمها للمجلس للاعتماد. وتقوم اللجنة كذلك بمراجعة ملاءمة الامتثال التنظيمي والتقرير التنظيمي وأنظمة الضوابط الداخلية وهيكل أقسام التدقيق والامتثال وموظفيها وتعقد نقاشات مع المدققين الداخليين/ والمدققين الخارجيين حول النتائج الهامة والالتزام.

الأعضاء:

الفاضل/ عبدالله بن سالم الحارثي

الفاضل/ أحمد بن حامد الصبحي

الفاضل/ سالم بن محمد المشايخي

اللجنة التنفيذية، الترشيحات والمكافآت

يساعد أعضاء اللجنة مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته فيما يتعلق بالإشراف على والحوكمة بشأن (١) جوانب الأداء العام للبنك مثل وضع الاستراتيجيات والتنفيذ والأعمال المصرفية والتوصيات الخاصة بالميزانية السنوية وتقنية المعلومات وبشكل عام مساعدة مجلس الإدارة في مراجعة مقترحات الأعمال والأمور الأخرى المرتبطة بها والتي تحتاج إلى دراسة مفصلة وتحليل وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة قبل اتخاذ قرار بشأنها و (٢) الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية والترشيحات والمكافآت مثل تقديم النصح والتوجيه الذي يمكن البنك من توظيف الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية المناسبين وكذلك توجيه المجلس بما يضمن التأكد من أن البنك يعمل ضمن سياسة الموارد البشرية العادلة والشفافة والأخلاقية وبما يضمن الالتزام باللوائح والأنظمة وكذلك بما يضمن التنافسية وأنها ملائمة مع استراتيجية النشاط. كما تقوم اللجنة بالتنسيق المباشر مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية للبنك لتوفير الدعم والتوجيه المطلوب للتأكد من أن البنك لديه استراتيجية للموارد البشرية وأنه ينفذها بما يدعم استراتيجية الأعمال للبنك. كما توفر اللجنة التوجيه والدعم للبنك للتأكد من التزامه تجاه المساهمين وحماية مصالحهم كما تساعد اللجنة الجمعية العمومية للمساهمين في ترشيح أعضاء مجلس الإدارة الفاعلين والذين يناسبون الغرض.

الأعضاء

محمد بن محفوظ العارضي

سعيد بن أحمد صفرار

طارق بن محمد المغيري

عبدالله بن سالم الحارثي

لجنة اعتماد الائتمان

تقوم لجنة اعتماد الائتمان بمساعدة أعضاء المجلس في القيام بمسؤوليات المجلس في المراقبة والإشراف والحوكمة فيما يتعلق بأداء الائتمان للبنك. وفي هذا الدور، تتحمل اللجنة مسؤولية الموافقة على القروض التي تتجاوز الحدود المسموح بها للرئيس التنفيذي.

وتتحمل لجنة اعتماد الائتمان مسؤولية مراجعة مقترحات القروض المرفوعة إليهم من الرئيس التنفيذي أو كبار أعضاء فريق

الإدارة لإقراض التابعين له على أساس كل حالة على حدة بقبول أو رفض هذه المقترحات حسبما يقررونه.

الأعضاء:

الفاضل/ سعيد بن أحمد صفرار

الفاضل/ طارق بن محمد المغيري

الفاضل/ بيبين دارمسي نينسي

لجنة إدارة المخاطر

تقوم لجنة إدارة المخاطر بمساعدة أعضاء المجلس في أداء مسؤوليات المجلس في الإشراف والمراقبة والحوكمة فيما يتعلق بأداء إدارة المخاطر للبنك. فاللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات إلى المجلس حول ميل البنك للمخاطر فيما يرتبط بالائتمان ونسبة الفائدة والسوق والسيولة ومخاطر العمليات.

وتضمن اللجنة تطبيق استراتيجية وسياسة المخاطر بالإضافة إلى ضمان وجود إطار قوي للمخاطر في البنك والذي يعزز الجودة والعوائد على الأصول. وتقوم اللجنة كذلك بتقديم الإرشاد والتوجيه حول جميع مسائل المخاطر المرتبطة بالائتمان والسوق ونسبة الفائدة والسيولة والعمليات.

الأعضاء:

الفاضل/ أحمد بن حامد الصبحي

الفاضل/ عبدالله بن سالم الحارثي

الفاضل/ سالم بن محمد المشايخي

هيئة الرقابة الشرعية

يتمثل الدور الرئيسي لهيئة الرقابة الشرعية في ضمان أن جميع أنشطة صحار الإسلامي يتم إجراؤها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء. ويقوم المجلس بصفة منتظمة بمراجعة ومراقبة المنتجات والمعاملات. ويتألف مجلس الإشراف الشرعي من أربعة علماء شريعة إسلامية، كالتالي:

د. حسين حامد حسان

حصل د. حسين حامد حسان على شهادة الدكتوراه في كلية الشريعة بجامعة الأزهر، مصر وشهادة الماجستير بالفقه المقارن من جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، وتخرج في القانون والاقتصاد من جامعة القاهرة، مصر. وهو حاصل على درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة أم درمان في السودان ولديه ما يزيد على خبرة ٥٠ سنة في الأعمال المصرفية الإسلامية، وهو رئيس مجالس الإشراف الشرعي لعدد ٤٠ بنكاً ومؤسسة مالية. وهو مؤلف لأكثر من ٥٠ كتاباً وبحثاً، وقام بتأليف ٤٠٠ مقالة مكثفة وقام كذلك بالإشراف على الخطة الكبرى لترجمة ٢٠٠ كتاب إسلامي إلى عدة لغات. علاوة على ذلك، قام بنجاح بتحويل الكثير من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية إلى النظام الإسلامي.

د. مدثر صديقي

يعد د. مدثر صديقي خبيراً ذائع الصيت عالمياً في الدراسات الإسلامية والقوانين الغربية. ونال درجة الدكتوراه من كلية شيكاغو كنت للقانون، بالولايات المتحدة الأمريكية، والماجستير من كلية هارفارد للقانون، الولايات المتحدة الأمريكية.

الاسم والمنصب	مختصر السيرة الذاتية
الفاضل / أحمد بن جعفر المسلمي الرئيس التنفيذي	تولى الفاضل أحمد المسلمي العديد من الوظائف بعضها قيادية على مدى عقدين من الزمن وشملت العديد من الجهات. يتمتع الفاضل أحمد بخبرة واسعة في مجال الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل التجاري وأسواق المال وتقنية المعلومات والموارد البشرية والاستراتيجية والتخطيط للأعمال.
الفاضل / خليل بن سالم الهديفي مدير الأعمال المصرفية للأفراد	الفاضل المسلمي هو نائب رئيس الجمعية العمانية للمصرفيين وهو عضو في مجلس إدارة كلية الدراسات المصرفية والمالية وعضو في مشروع التأمين على الودائع المصرفية في البنك المركزي العماني. كما يتولى عضوية العديد من المؤسسات بما في ذلك المجموعة العمانية للطيران والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم وكلية مجان وتكافل عمان.
الفاضل / خليل بن سالم الهديفي مدير الأعمال المصرفية للأفراد	تخرج الفاضل أحمد المسلمي في كلية هارفارد للأعمال حيث درس برنامج الإدارة المتقدم وهو حاصل على درجة الماجستير مع إدارة الأعمال بمرتبة الامتياز من جامعة لوتون في المملكة المتحدة كما أنه حاصل على الدبلوما الدولية في الخدمات المالية. كما أنه محلل سوق معتمد ومدير معتمد لإدارة المحافظ. كما أنه زميل الأكاديمية الأمريكية للإثارة المالية وحضر العديد من البرامج المتقدمة بما في ذلك برامج القيادة عالية الأداء في كلية أي إم دي للأعمال في سويسرا.
الفاضل / سالم بن خميس المسكري نائب المدير العام ورئيس بنك صحار الإسلامي	يملك الفاضل خليل خبرة كبيرة تمتد لأكثر من ١٨ عاماً في مجال البنوك في سلطنة عمان بشكل عام وفي مجال الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المنتجات والأفراد بشكل خاص. الفاضل خليفة حاصل على ماجستير إدارة أعمال من جامعة نورثامبتون وتولى العديد من المناصب آخرها نائب مدير الأعمال المصرفية للأفراد في أحد البنوك المحلية.
الفاضل / مجاهد بن سعيد الزدجالي نائب المدير العام ورئيس تقنية المعلومات والخدمات الإلكترونية	التحق ببنك صحار سنة ٢٠٠٧م بمنصب مساعد المدير العام لشؤون الفروع. وتتمثل خبرته في إدارة الفروع المصرفية وتمتد إلى ٢٩ سنة. كما يملك معرفة واسعة في أعمال التجزئة وتسويق منتجات البيع للأفراد، وإدارة عمليات الفروع. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، ودرجة الدبلوم في اللغة الإنجليزية للأعمال من معهد تدريب الأعمال في المملكة المتحدة التي حصل منها أيضاً على درجة الدبلوم من معهد الإدارة والقيادة. كما يحمل إجازة خاصة في الصيرفة الإسلامية ومنتجات التكافل. قبل انضمامه إلى بنك صحار تولى عدداً من المناصب الرفيعة في بنك مسقط وبنك عمان الدولي.
الفاضل / مجاهد بن سعيد الزدجالي نائب المدير العام ورئيس تقنية المعلومات والخدمات الإلكترونية	عمل سابقاً في بنك ظفار وقرر الالتحاق ببنك صحار سنة ٢٠٠٦م. وتمتد خبرته العملية لأكثر من ١٧ سنة في مجال تقنية المعلومات. قام بدور أساسي في عملية تأسيس دائرة تقنية المعلومات بالبنك، كما أضاف إليها الكثير من التقنيات الحديثة والمستخدمة في البنك اليوم وذلك لتسيير وتسهيل الأعمال المصرفية، والتي نالت العديد من الأوسمة والجوائز، منها حصول البنك على أول شهادة أيزو ينالها مصرف بالسلطنة في تطبيق نظام إدارة المعلومات أي إي سي أيزو ٢٠٠٥:٢٧٠١ وتنفيذ المكونات الأساسية للنظام المصرفي للبنك في فترة قياسية. وكان نتيجتها حصول البنك على جائزة التقنية المصرفية من لندن. كما يجدر بالذكر أن الفاضل / مجاهد حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب من الهند. وأكمل دراسته العليا في المملكة المتحدة ليصبح من حملة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لوتون. بالإضافة إلى خبرة تجاوزت ١٧ سنة في مجال تقنية المعلومات في القطاع المصرفي بالسلطنة. حاصل على شهادة الإدارة العامة من جامعة هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة سنة ٢٠١٣م. كما تخرج في البرنامج الوطني للرؤساء التنفيذيين تحت رعاية ديوان البلاط السلطاني في مايو ٢٠١٧.

والدراسات الإسلامية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بالمملكة العربية السعودية. وهو عضو في لجنة أوفي (AAOIFI) للمبادئ الشرعية، والمجلس الفقهي لأمريكا الشمالية، وزميل بحثي في أكاديمية البحث الشرعي العالمية للمالية الإسلامية في ماليزيا. ولديه خبرة لأكثر من ٣٠ سنة في تقديم الاستشارات الشرعية والقانونية، وتوثيق الأعمال المصرفية الإسلامية، والبحث والمحاضرات والتحكيم لأكثر من ٤٠ مؤسسة وجامعة ومركز بحث حول العالم.

الشيخ/ عزان بن ناصر فرفور العامري

يحمل الشيخ / عزان بن ناصر فرفور العامري شهادة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية مع تخصص القضاء. ويعمل كسكرتير لسماحة المفتي العام للسلطنة في قسم الفتاوى منذ سنة ٢٠٠١. وهو عارف في القانون الشرعي، وأخذ عدة دورات في المجالات ذات الصلة وشارك في عدة ورشات ومؤتمرات ذات الصلة.

الشيخ فهد الخليلي

تخرج الشيخ فهد في جامعة فلوريدا أتلانتيك بالولايات المتحدة بعد التحاقه بالبنك المركزي العماني. وفي البنك المركزي كان موظفاً في قسم الخزينة والاستثمار ومسؤولاً عن إدارة مليارات الدولارات في الأسواق العالمية.

وبعد ذلك، التحق بشركة المدينة للاستثمار حيث أصبح نائب المدير العام للأعمال الاستثمارية البنكية. وفي المدينة للاستثمار، كان محوراً في ترويج وجمع رأس المال في عدد من الشركات الناجحة بما فيها المدينة تكافل، والمدينة العقارية، وصندوق تلال وغيرها. وتضمنت مسؤولياته الرئيسية إدارة المحافظ، وترويج مشاريع الحقول الخضراء والتعامل مع عملاء الثروات الخاصة.

وقد أنشأ مؤخراً دار بيان للاستثمار، والذي يركز على بناء علاقات طويلة الأمد بتقديم الاستثمار البنكي والخدمات الاستشارية.

الإدارة العليا

فريق الإدارة العليا للبنك مسؤول عن الإشراف اليومي والتحكم في أعمال البنك، وخصوصاً بالنسبة لضمان وظائفية وعمل الامتثال والتحكم بالمخاطر، واستقلال الوظائف، وعزل الواجبات والمهام. ويتم توثيق سياسات الأعمال والسياسات المحاسبية والعمليات والإجراءات والضوابط، ونشرها عبر كتيبات سياسات وإجراءات تشغيل معيارية، والتي تغطي جميع النواحي والأنشطة الخاصة بالبنك، ويتم مراجعة جميع السياسات الهامة واعتمادها من قبل المجلس.

ويتألف فريق الإدارة العليا للبنك من:

الفاضل / كريج بارنتون بييل الرئيس التنفيذي	انضم كريج بارنتون بييل إلى صحار الدولي كمدير مالي في يناير ٢٠١٩ ويملك خبرة تصل إلى ٢٥ عاماً منها ١٥ عاماً كمدير مالي في بنك إتش إس بي سي وبنك دويتشه بما في ذلك ثلاث سنوات كمدير مالي في البنك السعودي البريطاني. الفاضل بييل لديه معرفة مالية متعمقة مع خبرة واسعة في إدارة الأنشطة الدولية المعقدة والأسواق المتغيرة. بدأ بييل حياته العملية مع سيتي بنك في عام ١٩٨٥ ولديه العديد من المهارات الإدارية والفنية في الجوانب المالية والإبلاغ المالي والإدارة المالية والتحليل المالي والبنية الأساسية للأنظمة وأنظمة التحكم وإدارة الميزانية والتخطيط الاستراتيجي والاستشارات الضريبية. قبل انضمامه إلى صحار الدولي، عمل بييل لمدة عامين كمدير مالي في بنك الهلال (أبوظبي) وهو عضو فاعل في معهد المحاسبين القانونيين في أستراليا ونيوزيلندا ومتخرج في جامعة أوكلاند وحاصل على بكالوريوس تجارة تخصص محاسبة.
الفاضل / خميس الربحي مساعد أول المدير العام ورئيس العمليات	خميس مسعود الربحي هو مساعد أول المدير العام ورئيس العمليات. قبل التحاقه ببنك صحار الدولي عمل مع عدد من البنوك الرئيسية في سلطنة عمان في قسم التدقيق والتحزئة المصرفية على مدى ٣٢ عاماً. يعتبر خميس الربحي من أكثر العاملين خبرة في مجال التجزئة المصرفية وكان له دور كبير في تحويل رؤية البنك بنجاح. عمل أيضاً كمدير بالإنباء للتجزئة المصرفية مع عدد من الجهات قبل تعيينه مؤخراً كرئيس للعمليات. الفاضل خميس الربحي حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لوتون في المملكة المتحدة.

الموظفون

صممت سياسات الموارد البشرية للبنك لجذب والاحتفاظ وتحفيز الموظفين المتميزين وأصحاب الخبرات الواسعة. ويحرص البنك على حماية والالتزام بالحقوق الممنوحة للموظفين، والتي تشمل دون حصر، بيئة العمل الشفافة، و تخطيط إدارة المهارات وهيكلية المكافآت والأجور، وسياسة التواصل المباشر مع مجلس الإدارة (والتي تمكن الموظفين من رفع أوجه قلقهم بحسن نية وثقة مباشرة إلى مستوى رئيس المجلس).

وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، بلغ عدد الموظفين في البنك بنظام الدوام الكامل ٨٠٤ موظفين.

والبنك ملتزم بجذب وتطوير الموظفين العمانيين في قوته العاملة. واتباع سياسة الحكومة العمانية الموصى بها بأن يتكون ٩٠٪ من مجموع موظفي البنك من العمانيين كحد أدنى. وقد بلغت نسبة التعمين بالبنك كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م ٩٣،٤١٪ والبنك ملتزم بكافة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالتوظيف.

الفاضل / خالد بن خلفان راشد الصباحي مساعد المدير العام ومدير الالتزام	الفاضل خالد بن خلفان راشد الصباحي هو مساعد المدير العام ومدير الالتزام في البنك. قبل العمل في بنك صحار الدولي، عمل خالد في البنك المركزي العماني كمراجع للبنوك يتولى عمليات التدقيق الميداني على البنوك وشركات التمويل والتأجير بما في ذلك البنوك الإسلامية وعمليات النوافذ الإسلامية. الفاضل خالد حاصل على بكالوريوس العلوم المصرفية والمالية من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية.
الفاضل / كمران حيدر مساعد أول المدير العام ورئيس وحدة التدقيق	الفاضل كمران محاسب معتمد وحاصل على المؤهلات العلمية المتخصصة وهو مدقق داخلي معتمد ولديه أكثر من ١٦ سنة من الخبرة في مجال الخدمات المالية. قبل عمله في بنك صحار عمل نائب رئيس وحدة التدقيق الداخلي في بنك الأوائل في المملكة العربية السعودية. عمل الفاضل كمران قبل ذلك في أكبر ٤ شركات في مجال التدقيق مثل كي بي إم جي في السعودية وباكستان وبراييس ووتر كوبر وأيرلندا. يتمتع كمران بخبرة كبيرة في مجالات المحاسبة المالية والتقارير المالية والرقابة الداخلية والإطار التنظيمي وساربين اكسلي، والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والمعايير الدولية للتقارير المالية ودمج المجموعة.
الفاضل / كريم فايق محمد مساعد مدير عام أول ورئيس قسم إدارة المخاطر	الفاضل كريم فايق هو أحد المصرفيين المتخصصين ولديه ١٨ عاماً من الخبرة في العمل المصرفي وإدارة المخاطر المالية وخلالها حصل على خبرة كبيرة في الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية في دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا والباسيفيك. عمل كريم في العديد من القطاعات ومن ذلك الشركات التجارية والشركات المتوسطة والصغيرة والتجزئة والأعمال المصرفية للاستثمار بما في ذلك الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة. لديه خبرة واسعة وخلفية مصرفية جيدة اكتسبها من خلال العمل في إدارة مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر التشغيلية وإدارة مخاطر السوق وإدارة مخاطر السيولة وإدارة مخاطر الأصول - الالتزامات وإدارة استمرارية النشاط والتخطيط لرأس المال ووضع إطار المخاطر وتحديد الرغبة في مستوى المخاطر والإطار الخاص بحوكمة المخاطر ووسائل نشر ثقافة إدارة المخاطر داخل الجهات التي يعمل بها.
الفاضل / عبدالعلي عبدالله اللواتي مساعد أول المدير العام ورئيس الموارد البشرية والدعم المؤسسي بالإنابة	تولى العديد من الوظائف في بنك الاتحاد الوطني UNB وعمل كنائب أول للرئيس ومدير قسم إدارة المخاطر. كما حصل على ماجستير إدارة أعمال في الإدارة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية وحالياً في المرحلة النهائية للحصول على درجة الدكتوراه في ثبات الأنظمة المالية والمصرفية من كلية ESLSCA للأعمال في باريس فرنسا .
	انضم إلى البنك في عام ٢٠٠٨ ولديه خبرة لعقود من الزمن في مجال البنوك تولى خلالها العديد من الوظائف الإشرافية. على مدى ٣٨ عاماً، عمل في العديد من الوظائف في مجال التعليم والإدارة وحوكمة الشركات والخدمات المساندة للشركات وتقنية المعلومات والإدارة وهو حالياً رئيس دائرة الموارد البشرية والدعم المؤسسي ويتولى تنفيذ معظم المبادرات الاستراتيجية التي ينفذها البنك.
	أكمل عبدالعلي الحصول على دبلوما ILM IMQ في الإدارة وبعد ذلك حصل على الدبلوما من المستوى السابع في الإدارة الاستراتيجية والقيادة من معهد الإدارة القانونية CMI في المملكة المتحدة وهو عضو وزميل في معهد الإدارة القانونية. نظراً لخبرته الكبيرة فقد شارك في تنفيذ العديد من مبادرات إعادة الهيكلة والاستراتيجيات وتسهيل إدارة التغيير في البنك. علاوة على ذلك فهو حاصل على شهادة مصرفي إسلامي معتمد وكان عضواً في لجنة تأسيس الصرافة الإسلامية.
	تقديرًا لخبرته في العديد من جوانب النشاط والتزامه وإخلاصه في العمل، تم تعيينه رئيساً للموارد البشرية والدعم المؤسسي بالإنابة بعد أن عمل مساعداً أول للمدير العام للدعم المؤسسي وأمين سر مجلس الإدارة لمدة خمس سنوات.

توزيع الأرباح للأعوام السابقة للبنك هي كالتالي:

عن السنة المالية	توزيع الأرباح النقدية	أسهم مجانية
٢٠١٥	%٥	%٠
٢٠١٦	%٥	%٠
٢٠١٧	%٥	%٠
٢٠١٨	%٦	-

الفصل الحادي عشر: حركة سعر السهم وسياسة توزيع أنصبة الأرباح

يبين الجدول التالي حركة سعر سهم البنك في سوق مسقط للأوراق المالية بالبيسة

الفترة	سعر الافتتاح	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق
٢٠١٦				
الربع الأول	١٥٦	١٦٨	١٢٠	١٤٢
الربع الثاني	١٤٢	١٨٦	١٤٢	١٧٢
الربع الثالث	١٧٣	١٩٢	١٦٣	١٧١
الربع الرابع	١٧٠	١٧٠	١٣٩	١٦٠
٢٠١٧				
الربع الأول	١٥٥	١٦٥	١٤٦	١٤٩
الربع الثاني	١٣٤	١٥٣	١٣٣	١٤٥
الربع الثالث	١٤١	١٦٣	١٤١	١٦٠
الربع الرابع	١٦٠	١٦٤	١٥٢	١٥٢
٢٠١٨				
الربع الأول	١٥٢	١٦٠	١٥٠	١٥٣
الربع الثاني	١٣٥	١٥٤	١٣٤	١٣٧
الربع الثالث	١٣٧	١٣٧	١٢١	١٢٨
الربع الرابع	١٢٧	١٢٨	١٠٨	١١١
٢٠١٩				
الربع الأول	١١٢	١٢٣	١٠٧	١١٥

المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية

سياسة توزيع أنصبة الأرباح

تتوافق سياسة توزيع الأرباح للبنك مع تعليمات البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال. ويتبع مجلس الإدارة سياسة توزيع أرباح معتدل ويوصي بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد الأخذ في الاعتبار الإرشادات التنظيمية، وتوقعات النمو وعوامل أخرى.

الفصل الثاني عشر: مبررات تسعير السهم والأعباء الاستثمارية

نبذة عن الأداء المالي
(بالمليون ريال عماني)

التفاصيل	٢٠١٧	٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩
صافي القروض والسلف والتمويل	٢,٠٩٩	٢,٢٥٢	٢,٣٣٧
إجمالي الأصول	٢,٨٤٣	٣,٠٤٦	٣,٠٨٨
ودائع العملاء	١,٦٤٣	١,٨١٨	١,٨١٩
أسهم رأس المال	١٧٨	١٩٨	١٩٨
إيرادات محتجزة	٧٣	٣٩	٣٢
إجمالي حقوق الملكية للمساهمين	٢٩٤	٢٨٥	٢٧٩
صافي الدخل من الفائدة	٤٨	٥٧	١٧
إجمالي الدخل التشغيلي	٧٦	٩٤	٢٥
صافي الدخل التشغيلي	٤٢	٥٥	١١
صافي الربح للفترة	٢٥	٢٩	١٠

مقدمة

منذ بدايته وخلال فترة اثني عشر عاماً، أظهر البنك نمواً في مختلف الجوانب ونجح في تعزيز حضوره القوي في السوق من حيث حصته في السوق وتشكيلة المنتجات والقيمة للهوية وأخلاقيات العمل والأداء المالي القوي وتحقيق إيرادات جذابة للمستثمرين.

لقد أخذ البنك في الاعتبار عدة عوامل كمية ونوعية في تقرير السعر العادل لإصدار أسهم إضافية على أساس حقوق الأفضلية إلى المساهمين الحاليين. وتتضمن الاعتبارات الرئيسية في هذا القرار كذلك النمو الشامل الذي حققه البنك واستراتيجيته وأداءه المالي وسجل إنجازاته وقيمة العلامة والنظرة المستقبلية للقطاع المصرفي والتوجهات الحالية في سعر السهم.

استراتيجية البنك

كان عام ٢٠١٨ من الأعوام الحاسمة في تاريخ البنك حيث بدأ رحلة جديدة برؤية جديدة ستمكن البنك من أن يقوم بشكل أفضل بتحقيق النمو المأمول والمساهمة بقوة في نمو الاقتصاد الوطني. قام البنك بصياغة استراتيجية لمدى خمس سنوات تشمل الأولويات الرئيسية لكي يتم تنفيذها خلال ٢٠٠ يوم. تهدف استراتيجية البنك إلى إعادة تعريف الخدمات المصرفية وجعل البنك في مقدمة الجهات التي تواكب التطورات التقنية وأن يتمتع البنك بالتقدير الملائم باعتباره إحدى الجهات الرائدة في تقديم الخدمات الرقمية في السلطنة.

انطلاقاً من التميز الذي حققه البنك خلال الفترة الماضية، قام البنك بتدشين هويته الجديدة «صحار الدولي» وأعاد تعريف نموذج النشاط بحيث يذهب إلى أبعد من الخدمات المالية. تواصل الهوية الجديدة وضع العملاء في قلب كل ما تقوم به وتدعم شعاره «نجاحك غايتنا».

تؤكد الهوية الجديدة على الدقة في التنفيذ وأن نكون في الوقت المناسب في المكان المناسب وفي قلب كل شيء مهم لعملائنا - جهة ديناميكية في تقديم الخدمات تتحرك في كافة الاتجاهات لتحقيق الفوائد على العملاء والمجتمعات والاقتصاد ككل.

يعتبر صحار الدولي في موقف قوي يساعده على الاستفادة من فرص النشاط ولعب دور هام في دعم الاقتصاد الوطني. يواصل البنك صياغة مبادراته الجديدة في كل مجال من المجالات التي يعمل بها بهدف المحافظة على فرص النمو في الربحية. ستواصل قطاعات الأفراد والجملة تعزيز تجربة العملاء من خلال زيادة التركيز على تحقيق التميز للعملاء وتعزيز القدرات الرقمية.

في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م، سجل البنك صافي ربح بلغ ١٠,١٥ مليون ريال عماني وهو ١٤,٠٪ أعلى من صافي الربح في نهاية مارس ٢٠١٨ والذي بلغ ٨,٩٠ مليون ريال عماني. زاد إجمالي الدخل من التشغيل بنسبة ١٦,٧٪ من ٢١,٨١ مليون ريال عماني في الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨م إلى ٢٥,٤٥ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٩م. كما زاد الربح من التشغيل بنسبة ١١,٢٪ من ١٢,٤٠ مليون ريال عماني في الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨ إلى ١٣,٧٩ مليون ريال عماني في نفس الفترة من عام ٢٠١٩م. خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠١٩م، زادت مصاريف التشغيل بنسبة ٢٤,٠٪ لتصل إلى ١١,٦٦ مليون ريال عماني مقارنة مع ٩,٤٠ مليون ريال عماني في الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨م حيث يواصل البنك إجراء التغييرات اللازمة لمواءمة النشاط مع استراتيجيته.

زاد إجمالي القروض والسلف بنسبة ٩,٣٧٪ من ٢,٢٢٠ مليار ريال عماني كما في ٣١ مارس ٢٠١٨ إلى ٢,٤٢٨ مليار ريال عماني كما في ٣١ مارس ٢٠١٩م. زاد صافي القروض والسلف بنسبة ٧٥٢٪ لتصل إلى ٢,٢٣٧ مليار ريال عماني كما في ٣١ مارس ٢٠١٩م مقارنة مع ٢,١٧٣ مليار ريال عماني كما في ٣١ مارس ٢٠١٨م. زاد إجمالي الأصول بنسبة ٥,٥٩٪ من ٢,٩٢٤ مليار ريال عماني كما في ٣١ مارس ٢٠١٨ إلى ٣,٠٨٨ مليار ريال عماني كما في ٣١ مارس ٢٠١٩م. كما زادت ودائع العملاء بنسبة ٩,٨٠٪ لتصل إلى ١,٨١٨ مليار ريال عماني كما في ٣١ مارس ٢٠١٩م مقارنة مع ١,٦٥٦ مليار ريال عماني كما في ٣١ مارس ٢٠١٨م.

متوسط سعر السهم

الفترة المنتهية ٣١ مارس ٢٠١٩	متوسط سعر الإغلاق (بيسة)	الخصم في سعر الإصدار إلى متوسط سعر الإغلاق
متوسط سعر الإغلاق على مدى شهر	١١٥	٨,٧٪
متوسط سعر الإغلاق على مدى ٣ أشهر	١١٤	٧,٩٪
متوسط سعر الإغلاق على مدى ٦ أشهر	١١٨	١١,٠٪
متوسط سعر الإغلاق لمدة عام	١٢٧	١٧,٣٪

المصدر : سوق مسقط للأوراق المالية والخليجية بادر لأسواق المال

بناء على العوامل المذكورة، يرى البنك بأن سعر الإصدار جذاباً للمساهمين ومن المتوقع أن يحقق عوائد جيدة للمساهمين.

الفصل الثالث عشر: حقوق ومسؤوليات المساهمين

١٣-٣ ملكية ونقل الأسهم

سيتم إدراج ملكية الأسهم في السجلات لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م. كما سيتم إدراج نقل هذه الملكية في سجل المساهمين الذي تحتفظ به الشركة والذي يضم اسم وجنسية كل مساهم بالإضافة إلى محل إقامته وعدد الأسهم التي يمتلكها وأرقامها. وفي حالة وفاة أحد المساهمين من ذوي المساهمة المشتركة تنتقل ملكية الأسهم لمن يأتي اسمه تالياً في السجل والذي سيعتبره البنك ممثلاً لمالكي الأسهم المشتركين. أما في حالة كون المتوفي مالكاً منفرداً سيكون ورثته هم المخولون أمام البنك بتسلم هذه الأسهم دون أن يعفى الممثل القانوني للمساهم المتوفي من أي التزامات تتعلق بأي أسهم كان المتوفي يحتفظ بها مع أشخاص آخرين.

١٣-٤ التقارير والقوائم التي يتعين إرسالها للمساهمين

على مجلس الإدارة خلال ٦٠ يوماً من انتهاء السنة المالية للشركة إعداد تقرير عن وضع البنك المالي وشركاته التابعة بالإضافة إلى أي أرباح صافية يقترح توزيعها على المساهمين، وأي تغييرات في نشاط البنك أو شركاته التابعة، وما يكون قد أثر على وضع البنك أو قدرته على الإستمرار في ممارسة جميع أنشطته وتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى أي بيانات سيتم تحديدها في اللائحة. ويجب أن يتضمن التقرير أيضاً مدى التزام البنك بمتطلبات الحكومة والاستدامة. ويجب أن يتم توقيع هذا التقرير من قبل رئيس مجلس الإدارة أو نائبه، وأحد أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أو المدير العام للبنك.

وعلى مراقب الحسابات إعداد تقرير وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يوضح من خلاله حقيقة الوضع المالي للبنك.

يجب إرسال نسخ من التقارير المذكورة أعلاه إلى الهيئة العامة لسوق المال قبل اعتماد جدول أعمال الجمعية العامة العادية السنوية، وإذا لم تعرض هذه التقارير في الجمعية العامة العادية السنوية، كان قرارها بالتصديق على التقارير باطلاً.

ويجب إرسال موجز عن البيانات المالية المدققة، تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات إلى كل مساهم ومن لهم حق حضور الجمعية مع دعوة الحضور لإجتماع الجمعية العامة العادية السنوية قبل ١٥ يوماً من الاجتماع على الأقل. ويتم كذلك الإفصاح عن القوائم المالية السنوية عن طريق نظام البث الإلكتروني الذي يستضيفه موقع سوق مسقط للأوراق المالية. ويجب أن تودع هذه التقارير مع قرارات الجمعية العامة العادية السنوية لدى أمانة السجل التجاري خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية.

إذا تبين لمجلس الإدارة عن وجود أخطاء في البيانات المالية قبل انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية، فيجب تصحيح الخطأ، وأن يرسل ما يفيد ذلك لكل مساهم ومن لهم حق حضور الجمعية. وعلى مجلس الإدارة موافاة الهيئة العامة لسوق المال بنسخة من التقرير بعد تصويبه، وإيداع نسخة منه لدى أمانة السجل التجاري خلال سبعة أيام من تاريخ إرساله إلى الهيئة العامة لسوق المال. إذا لم يتمكن مجلس الإدارة من تصحيح الخطأ قبل الجمعية العامة العادية السنوية، يؤجل النظر في البيانات المالية المعنية إلى إجتماع آخر، ما لم يكن الخطأ مادياً.

ويتعين على مجلس الإدارة كذلك إعداد قوائم مالية ربع سنوية غير مدققة للربع الأول والثاني والثالث من كل سنة مالية. ويتم كذلك الإفصاح عن هذه القوائم المالية عن طريق نظام البث الإلكتروني الذي يستضيفه موقع سوق مسقط للأوراق المالية. وعلى البنك كذلك نشر القوائم المالية ربع السنوية غير المدققة وفقاً لتوجيهات الهيئة العامة لسوق المال في هذا الشأن.

يلخص هذا الفصل حقوق والتزامات المساهمين في البنوك المساهمة العمانية العامة، والسارية كما بتاريخ هذه النشرة. الوصف الوارد أدناه هو مجرد ملخص ولا يوحي بإعطاء نظرة شاملة حول حقوق والتزامات المساهمين أو النصوص المعنية من القانون المصرفي العماني أو تعاميم الهيئة العامة لسوق المال. علاوة على ما سبق، لا ينبغي اعتبار هذا الفصل كاستشارة قانونية بخصوص هذه الأمور وتوجد نسخة من النظام الأساسي للبنك في المكتب الرئيسي للبنك.

١٣-١ التزامات المساهمين

تقتصر التزامات المساهمين على سداد قيمة الأسهم التي اكتتب فيها ولا يتحمل مسؤولية ديون البنك إلا في حدود قيمة الأسهم المكتتب بها.

وفي حالة إصدار أسهم جديدة دون اشتراط دفع القيمة الكاملة عند الاكتتاب فإن دفع ما تبقى من قيمة كل سهم سيتم أدائه في الوقت وبالأسلوب الذي يقرره مجلس الإدارة على أن يتلقى كل مساهم إشعاراً مدته أربعة عشر يوماً على الأقل بتحديد وقت ومكان الدفع.

١٣-٢ حقوق المساهمين

إن جميع الأسهم في البنك المساهمة تتمتع بحقوق متساوية وملازمة لحق ملكيتها وفيما يلي بيان بهذه الحقوق:

- ١- حق قبض حصص الأرباح المعلن عنها في الجمعية العامة.
- ٢- حق الأفضلية في الاكتتاب بأسهم جديدة عند زيادة رأسمال البنك.
- ٣- حق الاشتراك بتوزيع موجودات البنك عند التصفية.
- ٤- حق التصرف في الأسهم وفقاً للنظام الأساسي للبنك والقوانين السارية.
- ٥- حق الاطلاع على ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر وسجل المساهمين.
- ٦- الحق بأن يُدعى لحضور اجتماعات الجمعية العامة وبالاشتراك والاقتراع في هذه الجمعيات شخصياً أو بواسطة وكيل عنه.
- ٧- حق التقدم بطلب إبطال أي قرار تتخذه الجمعية العامة أو مجلس الإدارة إذا كان مخالفاً للقانون أو لنظام البنك الأساسي أو لنظامه الداخلي.
- ٨- حق مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي حسابات البنك نيابة عن المساهمين أو نيابة عن البنك عملاً بالمادة ٢٠٧ بقانون الشركات التجارية.
- ٩- حق اللجوء إلى الهيئة العامة لسوق المال وبناء على أسباب جدية يبيدها عدد من المساهمين الذين يملكون ٥% على الأقل من أسهم البنك، وقف قرارات الجمعية العامة للبنك التي تصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للإضرار بهم أو لجلب منفعة خاصة لأعضاء مجلس أو غيرهم.

الفصل الرابع عشر: شروط وإجراءات الاكتتاب

٥- يمكن التقدم بطلب الأسهم الإضافية فقط عن طريق استمارة الطلب بتحديد عدد الأسهم الإضافية المطلوبة وأداء المبلغ فوراً عن تلك الأسهم الإضافية مع مبلغ أسهم الإصدار.

٦- يتم تخصيص الأسهم الإضافية، إن وجدت، في نفس الوقت مع أسهم الإصدار المعروضة بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال.

٧- في حالة تجاوز مجموع الأسهم الإضافية المتقدم بها عن الأسهم قيد الاكتتاب في الإصدار بحقوق الأفضلية، فسيتم تخصيص الأسهم الإضافية لكل متقدم على أساس تناسبي مع عدد الأسهم الإضافية المتقدم بطلبها، من قبل كافة مقدمي طلبات الاكتتاب في الأسهم الإضافية وسيتم رد المبلغ المتبقي.

٨- في حالة نقص مجموع الأسهم الإضافية المتقدم بها عن الأسهم قيد الاكتتاب في الإصدار بحقوق الأفضلية، فسيتم تخصيص جميع الأسهم الإضافية لكافة مقدمي الطلبات المؤهلين للاكتتاب في الأسهم الإضافية وسيكون قرار مدير الإصدار بالتشاور مع الهيئة العامة لسوق المال نهائياً وملزماً بالنسبة لتخصيص أسهم الإصدار، ويشمل الأسهم الإضافية.

٩- في حالة كان هناك أسهم لم يتم الاكتتاب فيها، حتى بعد تخصيص الأسهم الإضافية فإن مجلس الإدارة سيغلق باب الاكتتاب في أسهم حقوق الأفضلية عند مستوى إجمالي مبلغ الاكتتاب الذي تم استلامه فقط.

وسيكون قرار مدير الإصدار بالتشاور مع الهيئة العامة لسوق المال نهائياً وملزماً بالنسبة لتخصيص أسهم الإصدار، ويشمل الأسهم الإضافية.

ملحوظة: يجب على مقدمي الطلبات ضمان أن تكون إجمالي حصص إصدار حق الأفضلية ما بعد الاكتتاب لهم ضمن حدود المساهمة المنصوص عليها في قوانين سلطنة عمان.

وفيما يلي مثال باستخدام أرقام افتراضية لتوضيح تخصيص الأسهم الإضافية:

التفاصيل	الأسهم
الإصدار بحق الأفضلية	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الاكتتاب	٩,٠٠٠,٠٠٠
الأسهم غير المكتتب بها	١,٠٠٠,٠٠٠
الطلبات المستلمة بالأسهم الإضافية	١٥,٠٠٠,٠٠٠
تخصيص أسهم الإصدار غير المكتتب بها على أساس تناسبي للطلبات المستلمة بالأسهم الإضافية $10,000,000 / 15,000,000 = 66.67\%$	١,٠٠٠,٠٠٠
إرجاع مبلغ الأسهم غير المخصصة إلى المساهمين بما يعادل	٥,٠٠٠,٠٠٠

وحسب هذا المثال فإن شخصاً ما والذي تقدم بطلب ٣,٠٠٠ من الأسهم الإضافية سيتم تخصيص عدد ٢,٠٠٠ سهم إضافي له.

الاكتتاب نيابةً عن الأطفال القصر

١) سيتم اعتبار الشخص الذي يقل عمره عن ١٨ سنة في تاريخ الحق قاصراً.

٢) لا يمكن إلا للأب الاكتتاب نيابةً عن الأطفال القصر.

٣) إذا تم الاكتتاب نيابةً عن قاصر من قبل أي شخص غير أب القاصر، يطلب من الشخص المتقدم بالطلب إرفاق توكيل قانوني صادر من الجهات المعنية بتحويله التعامل بأموال القاصر من خلال البيع والشراء والاستثمار.

الأهلية بالاكتتاب في الأسهم المطروحة

الاكتتاب في الأسهم المطروحة كحق أفضلية مفتوح للمساهمين المسجلين بسجلات البنك لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع في تاريخ الحق وكذلك الأشخاص الذين قاموا بشراء الحقوق من خلال سوق مسقط للأوراق المالية ويحق لكل مساهم الاكتتاب بعدد من الأسهم المطروحة والتي يتم احتسابها بالرجوع إلى عدد الأسهم المملوكة له كما هي في تاريخ الحق. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يسمح للأفراد والشركات الأجنبية تملك أسهم في البنك بنسبة لا تزيد عن ٧٠٪ من رأس مال البنك طبقاً للنظام الأساسي للبنك والقانون وعلى الرغم من ذلك ربما يتطلب الحصول على موافقات من الجهات الحكومية المعنية أولاً.

يحق لمساهمي البنك المقيد بتاريخ الحق الاكتتاب بمعدل حوالي (١٩,٢) سهماً لكل ١٠٠ سهم يحمله المساهم في تاريخ الحق أي ١ سهم من الإصدار مقابل كل (٥,٢) أسهم في تاريخ الحق مع التقريب إلى أقرب عدد صحيح.

وسيتم إدراج الحقوق لدى سوق مسقط للأوراق المالية ويمكن بيعها أو شراؤها عن طريق السوق.

فترة الاكتتاب

يبدأ الاكتتاب في يوم: ٧ يوليو ٢٠١٩

ينتهي الاكتتاب في يوم: ٢١ يوليو ٢٠١٩

ينقضي الحق في حالة لم يتم تقديم الطلب السليم خلال فترة الاكتتاب.

تداول أسهم حق الأفضلية

يتم تداول أسهم الأفضلية في سوق مسقط للأوراق المالية وفقاً للقوانين الخاصة بالهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية. يمكن تداول هذه الحقوق أي بيعها وشراءها خلال فترة تداولها. سيتواصل المشتري لهذه الحقوق وينسق مع مدير الإصدار للحصول على نموذج الطلب المطوب وتعبئته وتقديمه إلى بنك الاكتتاب مع قيمة الطلب والوثائق الأخرى المطلوبة في أو قبل تاريخ إغلاق الاكتتاب وفقاً للشروط الواردة في نشرة الإصدار هذه. تسقط الحقوق التي لم تتم ممارستها في نهاية فترة الاكتتاب.

الاكتتاب في الأسهم الإضافية

١- يمكن فقط للأشخاص الذين هم مساهمون في البنك بتاريخ الحق تقديم طلبات للاكتتاب في الأسهم الإضافية.

٢- لا يحق للمساهم الذي لم يحم بالاككتتاب في كامل حقه أو يبيع حقوقه (سواء كلياً أو جزئياً) تقديم طلب لشراء أسهم إضافية.

٣- لا يحق للمساهم الذي يشتري أسهم أفضلية التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.

٤- يمكن للمساهمين الذين يحق لهم الاكتتاب في كامل حصتهم في أسهم الإصدار التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.

الاتصال بمدير الإصدار

أميت ماهيشوارى
شركة الخليجية بادر لأسواق المال
ص. ب.: ٩٧٤، رمز بريدي: ١١٢، روي، سلطنة عمان
هاتف: +٩٦٨ ٢٢٣٥٠٧٠٠، فاكس: +٩٦٨ ٢٢٣٥٠٧٤٥
البريد الإلكتروني: cfd@gbcmoman.net

القيود على المساهمة

يتعين على المساهمين الامتثال لنسب المساهمة المحددة في القوانين العمانية. في حالة زادت نسبة المساهمة لأي متقدم بطلب اكتتاب بعد الإصدار عن الحدود الموضوعية، يجب عليه الحصول على موافقة على هذه الزيادة المحتملة في نسبة المساهمة قبل تقديم طلب الاكتتاب. يلزم على أي متقدم بالطلب الحصول على نسخة من الموافقات المعنية لزيادة نسبة المساهمة مع طلبات الاكتتاب.

ويتعهد البنك بالامتثال بحدود المساهمة المنصوص عليها بالقوانين العمانية واللوائح الصادرة عن البنك المركزي العماني وتحديد الأمانة رقم: بي ام/أر إي جي/٩٦/٤٠

دفع قيمة الأسهم الإضافية

يتم دفع قيمة الأسهم الإضافية في وقت تقديم طلب الاكتتاب إلى بنك الاكتتاب وفي حالة عدم تمكن مقدم الطلب من دفع قيمة الأسهم الإضافية وفقاً لطلب الاكتتاب، سيتم رفض الطلب.

إشعارات التخصيص واسترداد المبالغ الفائضة

سيتم تخصيص أسهم الإصدار وإرجاع المبالغ (إن وجدت) خلال فترة ١٥ يوماً من تاريخ إغلاق الإصدار بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال بالتخصيص، وبعد الإعلان عن تخصيص أسهم الإصدار والأسهم الإضافية (إن وجدت) من قبل شركة مسقط للمقاصة والإيداع.

وسيتم إرجاع المبالغ بالصافي بعد خصم تكاليف البنك، وأما بالنسبة إلى إعادة الأموال بالعملات الأجنبية، فسيتم احتساب فارق سعر الصرف بين الريال العماني وعملة البلد المعني بتاريخ إرجاع المبلغ.

مسؤولية المساهمين/ المستثمرين في الإصدار بحقوق الأفضلية

يفقد المساهم الذي يبيع حقوقه عن طريق سوق مسقط للأوراق المالية حقه في الاكتتاب بالأسهم المطروحة.

يمارس المستثمر الذي يشتري الحقوق المدرجة لدى سوق مسقط للأوراق المالية حقه في الاكتتاب بأسهم الإصدار عن طريق تقديم طلبه (والذي يجب الحصول عليه من مدير الإصدار) إلى بنك الاكتتاب قبل تاريخ إغلاق الاكتتاب.

حق المصدر

للمصدر الحق بسحب أو إلغاء الإصدار قبل تاريخ إدراج الإصدار لأي سبب من الأسباب بما في ذلك في حال وجدت تطورات غير منظورة قد تؤثر سلباً على المناخ التنظيمي والاقتصادي أو أي ظرف تحت القوة القاهرة بما في ذلك أي تغيير في القوانين

(٧) إذا تبين أن الشخص قام بالاكتتاب بعدة طلبات وبنفس رقم المستثمر فإنه سيتم رفض جميع الطلبات.

(٨) إذا لم ترفق بالطلب المستندات المنصوص عليها في نشرة الإصدار.

(٩) إذا لم يتضمن الطلب جميع تفاصيل الحساب البنكي للمكاتب.

(١٠) إذا لم تكن جميع تفاصيل الحساب البنكي لمقدم الطلب الواردة بالطلب صحيحة.

(١١) إذا لم تكن تفاصيل الحساب البنكي الواردة بالطلب تخص مقدم الطلب.

(١٢) في حالة لم يُرفق بالطلب سند توكيل رسمي، وفق المتطلبات الواردة في نشرة الإصدار بشأن مقدم الطلب و(يوقع) نيابة عن شخص آخر.

(١٣) إذا لم يتوفر في الطلب كافة المتطلبات القانونية والتنظيمية وفق ما هو وارد في نشرة الإصدار.

إذا تبين لبنك الاكتتاب بعد استلام الطلب وقبل انتهاء الفترة الزمنية المحددة له لتسليم طلب الاكتتاب بشكل نهائي لمدير الإصدار عدم استيفاء الطلب للمتطلبات القانونية المنصوص عليها في نشرة الإصدار، فإنه يتعين على بنك الاكتتاب القيام بالخطوات اللازمة للاتصال بمقدم الطلب لتصحيح الخطأ المكتشف، وإذا تعذر تصحيح الخطأ خلال الفترة المذكورة فإنه يتعين على بنك الاكتتاب إعادة الطلب لمقدم الطلب مع قيمة الاكتتاب.

رفض طلبات الاكتتاب

يجوز لمدير الإصدار رفض أي طلب اكتتاب في أي من الحالات المشار إليها أعلاه، وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال وتقديم تقرير مفصل للهيئة يوضح تفاصيل طلبات الاكتتاب المراد رفضها وأسباب الرفض.

تفاصيل الاتصال للاستفسارات

على مقدمي الطلبات الذين يرغبون في الاستفسار أو تقديم الشكاوى حول الأمور المتعلقة بالتخصيص أو الطلبات المرفوضة، الاتصال بفرع البنك الذي تم الاكتتاب من خلاله، وفي حالة عدم تجاوب الفرع يتعين على المكاتب الاتصال بالشخص المعني وذلك على النحو التالي:

الفاضل/ فهد المعولي

بنك صهار الدولي ش.م.ع.ع.

ص. ب.: ٤٤، الرمز البريدي ١١٤، حي الميناء، سلطنة عمان

هاتف: +٩٦٨ ٢٤٧٣٠٢١٦

البريد الإلكتروني: fahad.almaawali@soharinternational.com

في حالة عدم توصل بنك الاكتتاب إلى حل أو تسوية مع الشخص الذي قدم طلبه، سيتم تحويل الأمر إلى مدير الإصدار وإبلاغ المتقدم بالطلب بما تم في هذا الشأن. على المتقدم بالطلب التواصل فقط مع بنك الاكتتاب لمعرفة القرارات التي تم التوصل إليها.

المسؤوليات والالتزامات

يلتزم المصدر ومدير الإصدار، وبنك الاكتتاب، وشركة مسقط للمقاصة والإيداع بالمسؤوليات والواجبات المذكورة في القوانين الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال ويجب أن تمثل مع أي التزامات وواجبات الاتفاقيات المبرمة بينهم. يتعين على الأطراف المعنية اتخاذ التدابير لإصلاح الأضرار الناتجة عن أي إهمال ناشئ من أداء المهام والالتزامات المسندة لهم. وفي مثل هذه الحالة، سيقوم مدير الإصدار بالتنسيق مع الجهات المختصة مثل الهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية لاتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح هذا الضرر.

أو ما شابهه، و في حال تم سحب أو إلغاء الإصدار، سيتم رد مبالغ الاكتتاب بالكامل بدون أي فائدة أو مسؤوليات أخرى تجاه المصدر.

الجدول الزمني المقترح

الجدول التالي هو مجرد جدول زمني مقترح لهذا الإصدار:

التاريخ	الإجراء
١٧ يونيو ٢٠١٩	تاريخ اعتماد نشرة الإصدار من الهيئة العامة لسوق المال.
١٩ يونيو ٢٠١٩	تاريخ نشر الإعلان: تقوم الشركة بعد اعتماد نشرة الإصدار وقبل خمسة أيام عمل على الأقل من تاريخ اكتساب الحق بنشر إعلان معتمد من الهيئة إلكترونياً وفي صحيفة واحدة يومية على أن تكون صادرة باللغة العربية لإعلام المساهمين والمستثمرين بإصدار أسهم الزيادة، على أن يتضمن هذا الإعلان ملخصاً وافياً عن نشرة الإصدار بما في ذلك مقدار ونسبة الزيادة في رأس المال وسعر الإصدار وتاريخ اكتساب حق الأفضلية و بنك الاكتتاب وفترة الاكتتاب، والمدة التي يتم من خلالها التنازل عن حقوق الأفضلية أو الاكتتاب بموجبها.
٢٦ يونيو ٢٠١٩	تاريخ الحق: وهو التاريخ الذي يؤهل المساهمين المسجلين في سجل البنك لدى شركة مسقط للمقاصة بأسهم حق الأفضلية.
٣٠ يونيو ٢٠١٩	إرسال إشعار إلى المساهمين: يتعين على مدير الإصدار قبل ثلاثة أيام من التاريخ المحدد لممارسة حقوق الأفضلية أن يبعث بإشعارات خطية إلى كل مساهم وعلى عنوانه المسجل في سجل المساهمين بإبلاغه بالإصدار بحقوق الأفضلية مع نسخة معتمدة من النشرة واستمارة الطلب. ويجب أن يحدد الإشعار عدد الأسهم التي يمكن الاكتتاب بها، وفترة الاكتتاب ضمن هذا الإصدار بحقوق الأفضلية أو إسناد الحقوق، ويتعين ألا تقل هذه الفترة عن خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر.
٣ يوليو ٢٠١٩	تاريخ إدراج الحقوق: تقوم الجهة المصدرة ومدير الإصدار بالتنسيق مع شركة مسقط للمقاصة والإيداع وسوق مسقط للأوراق المالية باتخاذ إجراءات إدراج حقوق الأفضلية في السوق خلال خمسة أيام عمل على الأكثر من تاريخ اكتساب الحق، ويتعين إعداد سجل لأصحاب حقوق الأفضلية يجري على أساسه تداولها خلال المدة المحددة لذلك، ويتم فصل الحقوق عن الأسهم وتداول كل منها بصفة مستقلة.
٧ يوليو ٢٠١٩	تاريخ بداية الاكتتاب: (تاريخ فتح الإصدار): يتعين ألا يقل هذا التاريخ عن خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإشعار بالإصدار بحقوق الأفضلية. وسيتم إصدار استمارات الطلب مباشرة إلى المساهمين، ولكن يمكن الحصول على استمارات طبق الأصل من بنك الاكتتاب أو من مدير الإصدار.
١٥ يوليو ٢٠١٩	نهاية فترة التداول بحقوق الأفضلية.
٢١ يوليو ٢٠١٩	نهاية فترة الاكتتاب (تاريخ إغلاق الإصدار): بعد هذا التاريخ، يقوم مدير الإصدار بجمع قائمة استمارات الاكتتاب من بنك الاكتتاب والتحقق من قائمة طلبات الاكتتاب ويقارنها مع سجل حملة الحقوق ويقوم بتخصيص الأسهم.
٢٨ يوليو ٢٠١٩	الإدراج والتخصيص: يتم تخصيص الأسهم الجديدة وإدراجها بسوق مسقط للأوراق المالية خلال ١٥ يوم عمل من تاريخ إغلاق الإصدار

*قد تختلف التواريخ الفعلية.

الفصل الخامس عشر: التعهدات

مدير الإصدار

استناداً إلى المسؤوليات المنوطة بنا بموجب المادة ٣ من قانون سوق رأس المال، واللائحة التنفيذية الصادرة بموجبها، والتعليمات الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال، فإننا قد قمنا بمراجعة جميع الوثائق المتعلقة والمواد الأخرى اللازمة لإعداد هذه النشرة لإصدار أسهم حقوق أفضلية.

سيتحمل مجلس إدارة بنك صحار الدولي ش.م.ع.م. مسؤولية صحة المعلومات الواردة في هذه النشرة. ويؤكدون على أنه لم يتم حذف أي معلومات جوهرية منها والتي قد يؤدي حذفها إلى جعل النشرة مضللة.

ونؤكد بأننا قد بذلنا العناية الواجبة التي تتطلبها المهنة فيما يتعلق بالنشرة التي تم إعدادها تحت إشرافنا. وبناء على أعمال المراجعة المشار إليها أعلاه والنقاشات مع المصدر، وأعضاء مجلس إدارته، والمسؤولين والأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بموضوع الإصدار ومحتوى هذا المستند، فإننا نؤكد التالي:

١. لقد اتخذنا العناية الواجبة والمعقولة لضمان بأن المعلومات التي تلقيناها من قبل المصدر والمتضمنة في هذه النشرة تتفق مع الحقائق الواردة في المستندات والمواد الأخرى المتعلقة بالإصدار.

٢. بناء على البيانات واطلاعنا على البيانات المقدمة لنا من قبل المصدر، فإن المصدر لم ي حذف أية معلومات جوهرية يمكن أن يؤدي حذفها إلى جعل النشرة مضللة.

٣. إن نشرة الإصدار والاكتتاب المتعلق بها تتوافق مع جميع قواعد وشروط الإفصاح المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية ونموذج نشرة الإصدار المطبقة من قبل الهيئة العامة لسوق المال وتطابق مع قانون الشركات التجارية والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

٤. البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة باللغة العربية (وترجمتها غير الرسمية باللغة الإنجليزية) هي صحيحة، وعادلة، وكافية حسب اطلاعنا لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب حول الاستثمار من عدمه في الأوراق المالية المطروحة.

موقعه عن: -

الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م.

المستشار القانوني للإصدار

يؤكد المستشار القانوني، والذي يرد اسمه أدناه، بأن جميع الإجراءات المتخذة بشأن طرح الأوراق المالية - موضوع هذه النشرة تتفق مع أحكام والقوانين المتعلقة بأنشطة المصدر، وقانون الشركات التجارية، وقانون سوق رأس المال واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاها، ومتطلبات وشروط إصدار الأوراق المالية - من قبل الهيئة العامة لسوق المال، والنظام الأساسي للمصدر، وقرارات الجمعية ومجلس إدارة المصدر. ولقد حصل المصدر على جميع التراخيص والموافقات من الجهات الرسمية المطلوبة لممارسة الأنشطة موضوع هذه النشرة.

موقعه عن: -

ناصر الحبسي وسيف المعمري للمحاماة بالتعاون مع ادلشو جودارد (الشرق الأوسط) ذ.م.م.

بنك صحار الدولي ش.م.ع.م.

يؤكد مجلس الإدارة، منفردين أو مجتمعين، بما يلي:

(١) أن المعلومات الواردة في هذه النشرة هي صحيحة وكاملة.

(٢) أنه تم أخذ العناية الواجبة لتجنب إسقاط أية وقائع أو معلومات هامة من شأنها أن تجعل هذه النشرة مضللة.

(٣) أنه تم الالتزام بجميع أحكام قانون سوق رأس المال وقانون الشركات التجارية واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاها.

تم التوقيع بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة:

عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة